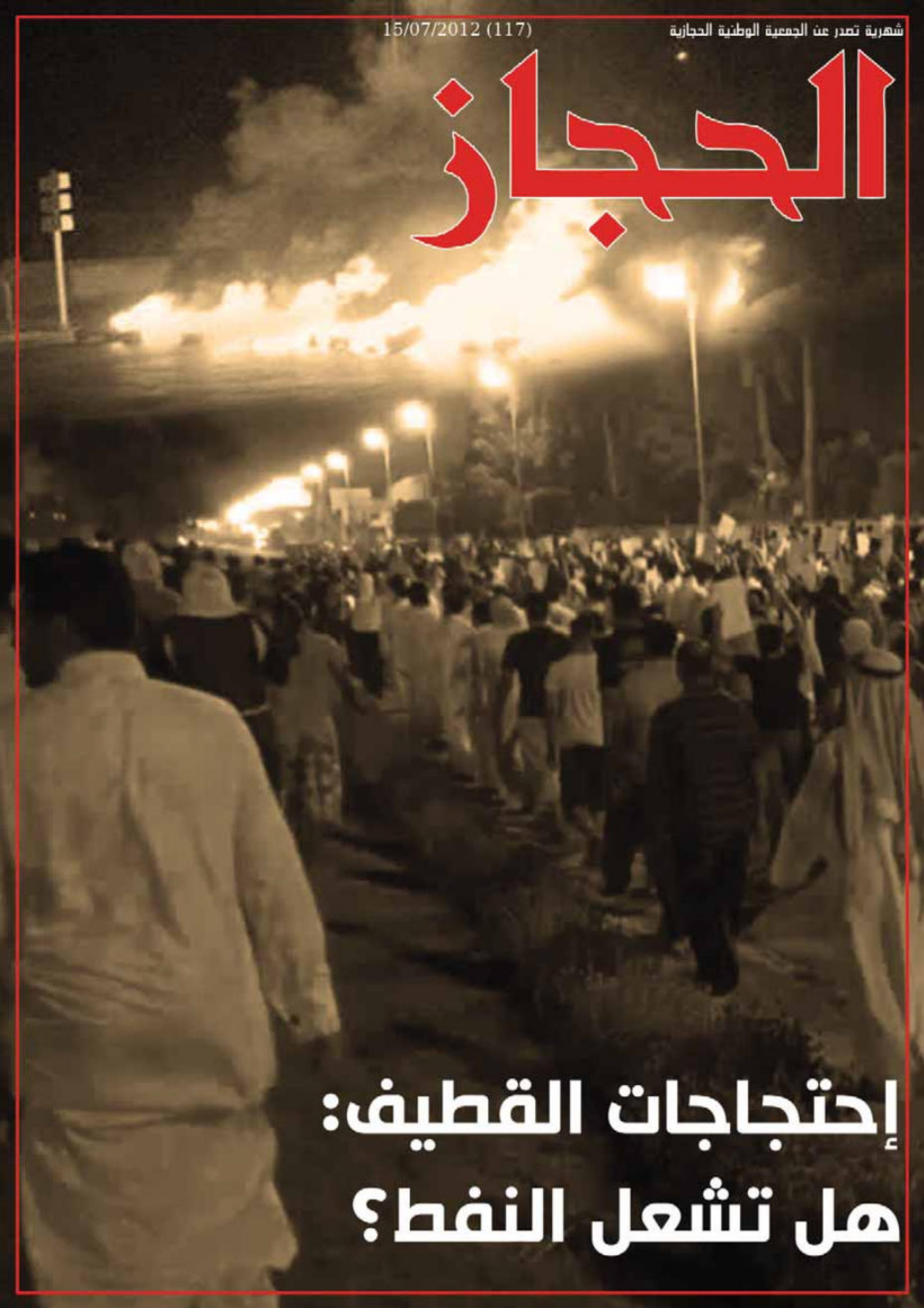


شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
15/07/2012 (117)
الحجاز
إحتجاجات القطيف:
هل تشعل النفط؟

هـذا الـعـدد

الدولة المجنونة

يرى هيجل بأن الدولة تمثل حالة عقلانية متقدّمة، وهي تمثل عصارة العقل البشري لحظة تكامله، ولذلك فإن تفويض الدولة بمهمات حفظ المصالح العامة، ودرء الفساد والعدوان، وتنظيم شؤون الأفراد والجماعات جاء على قاعدة أن الحكومة باعتبارها الجهاز الإداري للدولة يديرها أناس يفترض توافرهم على قدرات عقلية متميّزة، وأن هذا الجهاز يعتبر خلاصة وحاصل جمع العقول الفردية التي تخوّل فرداً أو مجموعة أفراد لأن يحوزوا على سلطة هي حق للعامة ولكنها تنازلت طوعياً عنها من أجل ادارة المصالح العمومية وتنظيمها..

وليتخيل المرء لو أن دولة تدار من قبل أقل الناس دراية بالأمور، وأبطأهم إدراكاً بالمصالح العمومية، كيف ستكون حال هذه الدولة، بل كيف يمكن أن تستقيم أحوال المجتمع وقد أصبح مرهوناً لإرادة من لا يحسن تقدير العواقب، ولا يتقن فن إدارة العامة..بل والأخطر من ذلك كله، كيف يمكن لمجنون أن يدير عقلاء، فيضع سياسات يعلم من له ذرة من عقل أنها تفضي الى خراب الدولة وتصدّعها، ويختار أشخاصاً لإدارة أجهزة يدرك من له بصيرة بأنهم ليسوا أكفياء لها، وأن بقاءهم سوف يؤول الى وقوع كوارث على مصالح الناس..

في بعض الدول هناك مجانين ولكن ما يمنع من وقوع كوارث هو وجود عقلاء يلجمون المجانين من أن يضطلعوا بأدوار قاتلة وكارثية على شؤون العامة. هناك من يرخي الحبل للمجانين كيما يمارسون جنونهم في بعض الحالات، دون أن يصل الى حد تهديد مصير الدولة والمجتمع..ولكن ما بالك في فئة تحكم بلداً فتمارس سياسات مجنونة، وأن العقلاء فيها مكفوفو الأيدي أو يعتمدون قاعدة (العين بصيرة واليد قصيرة)، إذ لاطاقة لهم على تعطيل تداعيات الجنون، بعد أن كثروا فصاروا هم الأقوى في الدولة..

في السياسة، كما في كل مجالات الحياة، ثمة حسابات رياضية ومنطقية تجعل المرء يفكّر ملياً في العواقب النهائية لكل أمر يقدم عليه، فتحكم النتائج على المقدّمات، فحين ترى سيارة تخرج عن الطريق المعبّد وتنزلق الى منحدر سحيق وبسرعة جنونية تدرك بالمنطق أن ثمة حادثاً مروعاً يوشك أن يقع..

هناك اليوم مستوى للجنون غير مسبوق في منطقة الخليج بخاصة والمشرق العربي بعامة، ونستثني المغرب العربي لأن الثورات التي وقعت هناك دخلت مرحلة الانتقال الى النظام الديمقراطي بخطوات متوازنة رغم العقبات التي لا تزال في طريق هذه الدول، فيما لا تزال دول المشرق العربي تئن من الديكتاتوريات الحاكمة التي أخذت أشكالاً عدّة كيما تحافظ على وجودها وبقائها على رأس السلطة، فالثورة الشعبية في اليمن والتي تمثل واحدة من أرقى الثورات الشعبيىة في تاريخ الثورات العالمية لأسباب عديدة ومنها الحفاظ على سلمية الثورة رغم محاولات استدراجها نحو العنف، ورغم انتشار ما يقرب من ثلاثين مليون قطعة سلاح لدى الشعب اليمني..وتأتي ثورة البحرين التي ظلمت من القريب والبعيد بإلصاق تهمة الطائفية اليها، رغم تمسك قادتها أولاً بطابعها السلمي وثانياً بشعاراتها الوطنية وعدم الإنجرار نحو العنف والشعارات الفئوية والطائفية، فيما دخلت الثورة السورية مرحلة بالغة التعقيد والخطورة بفعل العامل الأجنبي سواء لصالح النظام أو المعارضة، والاقتراب من نقطة الحرب الأهلية التي بدأت تشهد بعض المناطق فصولاً منها..

الجنون الذي أصاب النظام السعودي هو ما ينعكس الآن في إصراره على تشجيع النظام البحريني لاستعمال القمع بكل قساوة ضد المتظاهرين بصورة سلميّة ورفض حتى مجرد الحوار من أجل التوصل الى حل نهائي وحاسم يرضي جميع الأطراف، وفي إصراره على اعتماد الخيار العسكري كحل وحيد في سوريا ورفض خطة عنان التي بشّر بفشلها بعد يوم من الإعلان عنها، فيما يواصل وبصورة علنية ومفتوحة التمويل والتسليح رغم ما يؤدي ذلك الى مزيد من سقوط القتلى بأعداد كبيرة..

جنون النظام انعكس محلياً أيضاً، بحيث راح يتصرف على أن لا قرارات رادعة ولا عقوبات يمكن أن تمنعه من تنفيذ ما يشاء من سياسات ومخطّطات. فمهما بلغت جريمة الشيخ نمر النمر، لا يمكن تخيّل كيف أن نظاماً عاقلاً يقوم باطلاق الرصاص الحي على شخص أعزل يقود سيارته بمفرده ولم يكن بصحبة أحد، على عكس ما زعم بيان وزارة الداخلية، ثم تواصل الأخيرة جنونها بأن يقوم رجالها بحقن النمر بإبرة مخدرة ويقوم أحدهم بتصويره وهو مخفور ومخدّر في سيارة تابعة للأمن، وليس في سيارة إسعاف حيث كان مصاباً في رجله، في عملية تشفّي وانتقام واضح بما ينفي عن هؤلاء صفة رجال أمن..في قانون الحروب يعتبر عرض صور للجنود المجروحين انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان ومخالفة لقوانين شرعة الامم المتحدة، فما بالك في حال شخص يعتبر رمزاً دينياً الأمر الذي يعتبر إهانة ليس له فحسب وللطائفة التي ينتمي اليها، خصوصاً وأن الكلام الذي صدر من رجال أمن وهو يجوبون شوارع مدينة العوامية ويعلّقون على الحادثة توحي بلغة الانتقام..

لم يتوقف جنون النظام عند هذا الحد، فقد بادر لإطلاق الرصاص الحي على مظاهرة شعبية غاضبة خرجت في محافظة القطيف في رد فعل على حادث اطلاق النار على النمر واعتقاله، ما تسبب في مقتل إثنين من المتظاهرين، وكان أحدهم قد كتب مقالاً بعنوان (لذلك تظاهروا..)، وكان يشتمل على نقاط منطقية تتعلق بالصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الشباب..

الداخلية على ما يبدو تخوض امتحان الجدارة عبر مرحلة جنون مفتوحة تتمثل في اطلاق الرصاص، وفبركة قصص عن مؤامرات واكتشاف خلايا خارج المجال الوهابي، في محاولة لخلط الأوراق وتمييع القضية الوطنية المتمثلة في الإصلاح السياسي الشامل..

السعودية تفتح أبواب المعركة الطائفية على مصراعيها

محمد قستي

الصراع السنّي الشيعي أصبح طاغياً على غيره من القضايا، بما فيها قضية التغيير الديمقراطي، والصراع مع اسرائيل، والتنمية الوطنية. الصراع كان الى وقت قريب مفتوحاً تكتيكياً لمواجهة ما أسمي بالتمدد الإيراني، ولمنع تأثيرات الربيع العربي من الوصول الى السعودية نفسها التي تعتبر اليوم قلعة تصدير الحروب الطائفية. الأمر توسّع أخيراً، داخل المملكة السعودية وخارجها. في الداخل هناك دعوات من قبل أتباع النظام السعودي لاستئصال المخالف المذهبي قتلاً وطرداً، رغم أن الوهابيين لا يمثلون سوى أقليّة محصورة في نجد. وفي الخارج تبدو المعركة واضحة المعالم وكأن لا علاقة لها بالديمقراطية بقدر ما لها بتصفيات حسابات سياسية ألبست لبوساً طائفياً، من أجل أن تستعيد الرياض بعضاً من مكانتها الضائعة ولتعوض شيئاً من خسائرها الكثيرة خلال العقدين الماضيين.

الوضع على الأرض اليوم يبدو كالتالي:

هناك عدّة بؤر سياسية راكمت الخلاف السني الشيعي وفجّرت الصراع الطائفي، وهي في أهميتها حسب الترتيب التالي:

أ/ سوريا: حيث الصراع يأخذ منحى طائفياً/ سياسياً أكثر من كونه صراع من أجل الحرية والديمقراطية. وكان لاصطفاف ايران وحزب الله ـ حسب المصلحة السياسية ـ مع نظام الأسد دور في تحويل وجهة الصراع السياسي الثوري الى صراع طائفي رديف.

ب/ العراق: حيث نظر بعض السنّة الى سقوط نظام حزب البعث وصدام حسين على أنه نجاح للشيعة وداعميهم الغربيين. إسقاط الحكم السنّي في العراق، ولّد محفّزات لاستعادة العاصمة الإسلامية الثانية في دمشق، كنوع من التعويض. وحسب الملك عبدالله، فإنه قال: (لا يمكن أن نسمح بأن تكون عاصمة العباسيين وعاصمة الأمويين بيد الشيعة). هذا الكلام نقله نصاً سعد الحريري في زيارة سابقة الى بغداد الى رئيس الوزراء نوري المالكي.

ج/ البحرين: فثورة الأكثرية الشيعية هناك، نُظر اليها على أنها اعتداء شيعي على ممتلكات سنيّة. انه اختراق لدوائر مصالح بقيت مغلقة لقرون على يد فئة أقليّة. لذا لم ينظر معظم السنّة الى الثورة البحرينية إلا على انها ثورة طائفية محرّكة من الخارج، ورفضوا ربطها بالربيع العربي، بل بمؤامرة تستهدف السنّة.

د/ لبنان: حيث صراع المذاهب والطوائف. صعود نجم حزب الله، سبّب مشكلة إن من جهة النموذج، أو من جهة تخفيض مكانة سنّة لبنان في النظام السياسي القائم. مازاد المشكلة هو أحداث أيار ٢٠٠٧ حين هاجم حزب الله بيروت، حيث جرى تضخيم المشكلة، واعتبر الأمر إهانة للسنّة، جميع السنّة.

هـ/ اليمن: فمع أن الزيدية حكموا اليمن نحو ١٢ قرناً متواصلاً، ولم ينته حكم الإمامة الزيدية إلا بعد ثورة/ انقلاب عام ١٩٦٢.. إلا أن ظهور العامل الزيدي من جديد مطلع القرن الواحد والعشرين، عبر الحوثيين في صعدة، دقّ جرس الإنذار، بأن هناك من يريد أن يحيي حكم الإمامة، ومازاد الأمر سوءً أنه حدث بالفعل ما يمكن تسميته بالإحيائية او النهوض الزيدي على المستوى الثقافي والفقهي. هذا الأمر، رأته السعودية مشكلة، لأنها ـ وفي كل مكان في العالم العربي والإسلامي ـ ترى أن نفوذها السياسي لا يحفظه بشكل مستدام إلا نفوذ مذهبي/ وهابي موازٍ للنفوذ السياسي. والسعودية تخشى من أية تجربة اسلامية تنافس مرجعيتها شيعية جعفرية أو زيدية شيعية أو حتى سنيّة طالبانية أو إخوانية. الأهم ان السعودية وجدت أن توسع نفوذ الحوثيين في شمال اليمن، يعني تطويق نفوذها السياسي في الداخل اليمني عامّة، حيث الزيدية منتشرون في كل اليمن. كما أنها رأت في نهضتهم تطويقاً (شيعياً) سياسيا للسعودية من الجنوب. بمعنى آخر: إن النهوض الثقافي والسياسي الزيدي المتمثل في الحوثيين، اعتبر جزءً من الصراع، وتفجيراً له.

و/ الشيعة في السعودية: فطالما اعتبر تمردهم على سياسة التمييز الطائفي عملاً عدوانياً على الحكم الوهابي. وصار من المعتاد اتهامهم بأنهم يحركون من الخارج الإيراني، وأن أجندتهم غير وطنية، وأن الغرض هو إضعاف نموذج الحكم السنّي الإسلامي الوحيد والصحيح في العالم!

من هنا نلاحظ أن الأزمة الطائفية منحصرة فيما يسمى بالمشرق العربي، وليست في الجزء الأفريقي العربي. كل بؤر التفجر هي في المشرق، ومعظم الأدوات الفاعلة في الصراع الطائفي موجودة في المشرق العربي لا مغربه (من مصر الى طنجة). العرب في افريقيا ليست من أولوياتهم الصراع المذهبي الطائفي، وإن كانوا قد تأثروا بشكل عام بالمعركة على نحو قليل. لا ننس هنا أن هذا القليل الذي نتحدث عنه، هو في معظمه مرتبط بالفكر الوهابي، وبالتالي فهو يستورد صراعاً لا توجد بيئة له لدى الأفريقيين العرب. ربما يكون أحد أهم الأسباب هو أنه لا يوجد كثافة شيعية في تلك الدول، وبالتالي ينتفي الصراع من أساسه لعدم وجود طرف مقابل. لكن الصراع الطائفي عابر للحدود، اعتماداً على الأيديولوجية الوهابية، فمن هو وهابي يعيش في الغالب هذا الصراع الطائفي، ولديه الحماسة للإنتقال الى أي مكان آخر حيث يوجد الصراع للمشاركة فيه.

مشهد الصراع الطائفي لازال واضحاً في أكثر من بلد تفجرت فيه الأزمة. العراق على سبيل المثال لم يستقر بعد. لازال هناك من يعتقد بين القيادات السنيّة، وبين القوى القادمة من الخارج (القاعدة) بأن هناك إمكانية للقضاء على الحكم القائم، عبر القوّة، أو حين يتغيّر الوضع الإقليمي ـ خاصة بسقوط نظام الأسد ـ بحيث تصبح المعركة مفتوحة بين السنّة والشيعة، يطمع فيها المتطرفون بانتصار كاسح يعيد الأمور الى سابق عهدها.

في البحرين لازال الإنشقاق الشيعي السنّي حاداً، لم يشهد له تاريخ البلد مثيلاً من قبل. حتى ما حدث عام ١٩٢٣ يتضاءل أمام ما يجري اليوم. العائلة الخليفية الحاكمة وجدت أن حكمها يتبدد امام احتجاج الأكثرية، فعمدت الى خطاب طائفي غير مسبوق عبر الوسائل الاعلامية الرسمية، وعبر أساليب طائفية واضحة كشف عنها جميعاً تقرير بسيوني. التفت الأقلية حول آل خليفة، وانقذت نظام الحكم؛ واستورد السلفيون البحرينيون وسائل الحكم السعودي وتكتيكاته، فحولوا المعركة من دعوة اصلاح وتغيير لنظام الحكم لصالح الجميع سنة وشيعة. الى صراع شعبوي شيعي، مقابل السنّة كجمهور وليس حكم السنّة. التزاوج بين الطائفتين توقف. الهجوم على ممتلكات الآخر لازالت مستمرة. الخطاب الطائفي في الصحافة وحتى الإعلام الرسمي لازال موجوداً وإن خفّ. تمييز المناطق والممتلكات ومقاطعة الآخر تجارياً وغير لازال مستمراً. لقد أنقذ النظام الأقلوي الخليفي نفسه باستخدام الخطاب الطائفي، ولكن الثمن كان عالياً جداً، ويحتاج الى سنوات طويلة لترقيعه، بمعنى أنه جاء على حساب تمزيق النسيج الإجتماعي طائفياً.

في داخل اليمن لا يوجد صراع شيعي/ زيدي ـ سني/ شافعي بمعنى

الكلمة. لم يكن ذلك موجوداً في التاريخ، ولا يوجد في الحاضر. الموجود فعلاً هو صراع وهابي ـ زيدي. حيث الجماعات الوهابية تأتمر بالسعودية (وقبلها نظام علي صالح) لوضع كوابح امام تمدد الحوثيين. لهذا نسمع بين يوم وآخر مناوشات بالسلاح أو حتى تفجيرات كما في شهر يونيو الماضي. لكن اليمن يبدو أكثر وعياً من الإنخراط في الصراع الطائفي. وإذا ما حدث فسيكون موجهاً ضد الحوثيين، من قبل عناصر وهابية وقاعدية أو تتبع لعناصر من حزب الإصلاح ممن لديهم نزعة طائفية مستوردة من السعودية.

ذات الأمر ينطبق على سوريا. فالنظام وإن كان في أصله قائم على طائفة تسيطر على السياسة العامة، إلا أنه نظام لا علاقة له بالممارسة الدينية، هو نظام نصف علماني. كان هناك خطأ في تطييف الثورة السورية. الأكثرية لا تحتاج الى خطاب طائفي لتحشد قواها. الأقليات تفعل ذلك عادة. لكن دول الخليج خاصة السعودية ومشايخ سوريا الوهابيين المقيمين فيها (عدنان عرور، المنجد وغيرهما) حولوا الأمر صراعاً مع العلويين، وفتحوا الملف على الشيعة عامة، والغرض ـ حسب تصريحاتهم ـ تغيير المعادلة في العراق ولبنان وحتى إيران.

لماذا انفجر الصراع الطائفي؟

- استخدم الصراع الطائفي ابتداءً في بداية انتصار الثورة الإيرانية، كمعوق لانتشارها وتأخير تأثيرها خاصة على الإسلاميين السنّة. الثورات لا تحتاج الى تصدير، بل هي تخلق تموجات تلقائية كما تفعل الثورات العربية اليوم. اي أن الصراع الطائفي الذي أججته السعودية استخدم كوسيلة دفاعية لحماية الذات، وكانت هناك خشية من قيام نموذج ديني يضع النموذج السعودي في مرتبة أدنى. لهذا سارعت السعودية الى مواجهة المحتل الروسي لأفغانستان، وكان من أهم الأسباب، محاولة ايجاد نظام سني ديني ثوري مقابل، ولكنه فشل.
- في مرحلة لاحقة استخدم الخطاب الطائفي (كل الخطاب الطائفي المحرض ضد الشيعة منبعه الأساس السعودية) لمنع تمدد النفوذ الإيراني، وإيجاد اصطفاف مع الحكومات السنية. ثم استخدم الخطاب الطائفي وتصاعد، لمنع تأثير الثورات السنيّة العربية (الربيع العربي) من التمدد الى داخل السعودية بالذات.
- السعودية أرادت أيضاً من الخطاب الطائفي استعادة بعض نفوذها في المحيط الإقليمي الذي خسرته، كما هو الحال إن تغير الوضع في سوريا، ومن ثم العراق. لاحظ ان السعودية لم تقبل نظاماً توافقياً في العراق، والى اليوم لازالت نظرتها اليه وتعاملها معه سيئاً، وهي تعتقد أن بإمكانها إعادة عقارب الساعة بصورة أو بأخرى. استفادت السعودية من الوضع العراقي بان أرسلت مقاتلي قاعدتها الداخليين للخارج العراقي (افتى الوهابيون بأن الجهاد ليس في المملكة وانما في العراق). استخدام القاعدة كان يستهدف التخريب على الآخر، بأكثر مما يستهدف صناعة نموذج ديمقراطي أو حكم سنّي معتدل (يتكرر الفعل اليوم في سوريا). عموماً لم تكن العلاقة السعودية مع العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١ حتى اليوم حسنة، لا في العهد الملكي، ولا في العهد الجمهوري، ولا في العهد الصدامي، ولا في العهد الشيعي!
- حتى بعض الأنظمة العربية ممن لا تعاني من أزمة صراع سني شيعي أرادت الدخول على الخط لتقوية شرعيتها ولحرف الأنظار الشعبية عنها. تصريحات ملك الأردن مثالاً. وتصريحات حسني مبارك مثال آخر. ولكن جرى تضخيم الخطر الشيعي لصناعة عدو جديد تتوجه اليه الأنظار والإهتمامات.

ما هو المتوقع من نتائج الصراع الطائفي؟

في قراءة لأحد الباحثين الغربيين، حول الصراع الطائفي في المشرق العربي، وجد أن بعض السنّة، خاصة السلفيين منهم يبحثون عن إعادة الإعتبار لأنفسهم، وتسليط الضوء على ذواتهم، بعد عقود سلطت فيها الأنظار على نماذج شيعية في الحكم أو في المقاومة. السلفيون يتوقون لإيجاد نموذج حكم منافس، ونموذج ثورة منافسة، ونموذج مقاومة ينافس به طائفياً ويعيد الإعتبار لهم، إذ كل ما هو متوفر لديهم الان هو نظام حكم سعودي فاشل ومرتبط بالغرب، ومقاومة قاعدية أثبتت أنها عمياء في مواجهة خصومها.

ربما تهدأ ثورة السلفيين حين يستعيدون التوازن النفسي إن سقط نظام الأسد، وإن لم يعن ذلك قيام حكم ديمقراطي، أو حكم نموذجي، وبغض النظر عن كلفته الكبيرة، فالوهابية وآل سعود لا يهمهم الديمقراطية بقدر ما يهمهم نفوذهم المذهبي والسياسي. هناك من يتوقع بأن دماء أكثر ستسفك ليس على يد النظام الأمني السوري، بل على يد القاعدة نفسها والتي تتخفى الآن وراء الجيش الحر، وهناك من يخشى تكرار تجربة القاعدة مع سنّة العراق ولكن في سوريا. لسنا بعيدين عن تصدر القاعدة والسلفيين السعوديين المشهد السوري. هناك الآلاف من المقاتلين الوهابيين تدفقوا على سوريا، وهدفهم ـ كما في تصريحات عديدة لمشايخ ومقاتلين ـ ليس التوقف عند سقوط نظام الأسد، بل ثم الزحف على لبنان والمواصلة الى العراق (هذا ما يفسر مخاوف الحكومة العراقية ومواقفها من الأزمة السورية).

على الأرجح سينتقل طوفان المعركة الطائفية الى العراق ولبنان ودول الخليج (يستثنى اليمن من ذلك). وقد تكون هناك اضطرابات وحروب، تؤثر على الحياة العامة، وعلى إمدادات النفط، اللهم إلا إذا كان هناك وعي مسبق بالنتائج واتخذت الخطوات المحبطة له.

السعودية وقطر والإمارات تريد مواصلة الخطاب الطائفي والتحريض والتمويل ليغير المعادلة في العراق ولبنان ربما، ما يشعل حروباً عديدة في وقت واحد. السعودية تعمل على إشغال شعبها ولأطول فترة من الزمن بحروب خارجية تلهيهم عن المطالبة بالإصلاح السياسي. المعركة الطائفية هي الكنز بالنسبة للسعودية، وقد تشتعل الأرض في السعودية نفسها، إذ لا يمكن التحكم في مواقع الصراع الطائفي، وحينها قد تشتعل آبار النفط في المنطقة الشرقية، لا قدر الله.

تبدو المنطقة وكأنها قد اختطفت طائفياً بيد الوهابية وآل سعود. لقد غاب العقل في حمّى الصراع السياسي، والإثارة الطائفية. المثقفون في أكثرهم غائبون أو منخرطون في معركة الأنظمة، وهم جزء من حطب المعركة الطائفية التي قد لا تبقي ولا تذر أحداً بدون أن يدفع فاتورة خسائر ضخمة.

احتجاجات القطيف.. هل تشعل النفط؟!

محمد السباعي

ليس هو بجديد أن المواطنين في المنطقة الشرقية تظاهروا، او احتجوا. فطالما اعتادوا على التظاهر، تنديداً بالنظام، أو دعماً للفلسطينيين أثناء الإنتفاضة، أو احتجاجاً على سياسة التمييز المنهجي الرسمي الذي يجري بحقهم. او مطالبة بالإصلاحات المدنية والسياسية.

وليس جديداً أيضاً، أن الحكومة بفرق أمنها كانت ولازالت تتعاطى مع تلك الإحتجاجات بالعضلة الأمنية: رصاصاً يقتل ويجرح؛ ومعتقلات وزنازين تفتح لضيوف جدد، كباراً وصغاراً، وحتى للنساء، يواجهون محن التحقيق والتعذيب.

منذ فبراير ٢٠١١ والمنطقة الشرقية لم تستقر. مظاهرات تكاد تكون اسبوعية، في أكثر من بلدة ومدينة. ٧ شبان سقطوا بالرصاص والقنص من الأعلى، بينهم ٤ شبان كانوا يحملون كاميرات تصوير؛ وهناك شاب توفي تحت التعذيب، اضافة الى نحو ٤٥ جريحاً بالرصاص، وقائمة أظهرتها الحكومة حوت ٢٢ إسماً اعتبرتهم مطلوبين، وهي قائمة تماثل قوائم المتهمين بالإرهاب، حمّلتهم الحكومة مسؤولية الأحداث!

ومع ان السلطات الأمنية اتهمت الحراك الشبابي المعارض بالعمالة للخارج (إيران على الأرجح) واتهمت الشباب بقتل بعضهم بعضاً أثناء التظاهر!، كما روجت لعنفية التظاهرات، وان سلطات الأمن اعتدي عليها وأنها كانت في حالة دفاع عن النفس. إلا أنه وفي المحصلة النهائية لم يقتل أي رجل أمن! وجميع الضحايا هم في صفوف المواطنين المتظاهرين.

كان ذلك يوم..

أما اليوم، وتحديداً منذ ٨ يوليو الماضي فإن المشهد تغيّر من جهة التفاصيل، وقد يتغيّر من جهة الإستراتيجيا ايضاً.

الحدث

يوم ٨ يوليو كان يوم إطلاق النار على الشيخ نمر النمر في العوامية بغية قتله أو اعتقاله. من حسن الحظ أنه لم تصبه رصاصة في مكان قاتل، وإنما أصابته في فخذه. طريقة الإعتقال العنيفة تبيّن مدى احتقان السلطات الأمنية وغضبها من مواقف الشيخ النمر، الذي اعتاد على التعبير عن رأيه ضد آل سعود، داعياً الى إنهاء حكمهم، وبطشهم واستبدادهم. واضح ان أجهزة الأمن كانت تريد اعتقال النمر، طيلة الأشهر الماضية، ولكنها كانت بإزاء مشكلتين:

الأولى - أن الشيخ النمر، يدعو الى تحرك سلمي معارض. كل خطاباته العلنية والمنشورة تحضّ على سلمية التحرك، وكل خطاباته تدعو الى التوحد بين المواطنين ضد الظالم المستبدّ. لا تستطيع العائلة المالكة أن تدين النمر بأنه داعية عنف؛ ولا أحد يمكنه ان يقبل بمزاعمها بأن إيران تحرّكه. فالرجل - كما هو معروف - ينتمي الى مرجعية دينية غير إيرانية. بمعنى، أن كل المبررات التي تضعها السلطة لاعتقال نمر النمر غير كافية إن لم تكن غير مقنعة من أساسها. فعدا الإتهامات المبهمة والعامة، كترويج الفتنة، ودعوة التشدد، لا يوجد شيء حقيقة! كل ما يؤخذ على النمر هو أنه يعارض آل سعود، ولا يقيم لهم وزناً الى حد اسقاط مكانتهم من أعين المواطنين. أي أن كل ما فعله هو التنديد بأفعالهم علانية، وهذا في أقلّ الأحوال يجعله سجين رأي.

الثانية - عدا عن عدم توفر مبررات اعتقال الشيخ النمر، من منظار المعايير العالمية، وليس المعايير السعودية، خاصة اذا ما أتخذت الطريقة وسيلة عنفية بالرصاص.. عدا عن ذلك، فإن اجهزة الأمن تعلم أن المنطقة الشرقية هي الأكثر احتقاناً بين مناطق المملكة، وأن العوامية هي الأكثر توتراً بين مدن المنطقة الشرقية، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية. تدرك الأجهزة الأمنية، وبعيداً عن مزاعم: الأمن والأمان، أن الشعور بعدم الأمن طاغ في كل المناطق، وأن أول وأهم دلالاته هو انتشار السلاح وبيعه وتهريبه



الشيخ نمر النمر بعد اطلاق النار عليه واعتقاله وتخديره

من اليمن وحتى من مخازن الجيش والحرس الوطني. خشيت الأجهزة الأمنية، أن يؤدي اعتقال الشيخ النمر الى انفجار مواجهة عنفية ووقوع خسائر في صفوفها وصفوف المواطنين بما يزيد المشكلة دون حلّها.

بيد أن القشّة التي قصمت ظهر البعير - كما يقال - هو تعليق النمر على وفاة ولي العهد نايف. فمع أن الكثيرين ابتهجوا بوفاة الطاغية، وفي مختلف المناطق، وبعضهم سجد لله شكراً، إلا أن فرحة عامة في الشوراع لم تظهر إلا في شوراع القطيف والعوامية، حيث وزع الحلويات على المارّة، وكان بعضهم يهنيء الآخر، بوفاة (من قتل أولادنا، وسجن أحبّتنا وأعزتنا) على حد قولهم. الشيخ النمر أعطى تعليقاً مسجلاً علنياً قال فيه: أين جنود وقوات نايف، دعها تفيده في قبره، جسده يأكله الدود!

هناك أمرٌ أخير له علاقة باعتقال النمر بتلك الوحشية والعنف، وهو التحريض من قبل التيار الوهابي المعارض، وفي مقدمتهم سعد الفقيه المعارض في لندن. فلسنوات عديدة تبنّى أمثال هؤلاء خطاباً تحريضياً للشارع والسلطات معاً. للشارع يقولون فيه: كيف يتظاهر الروافض ويحتجون ويقومون بأفعال وهم على باطل؛ وأنتم يا أحفاد الصحابة لا تفعلون شيئاً وأنتم أهل الحق؟!! وللسلطات كان دائماً يقال: لماذا تعتقلون مشايخنا وتتركون نمر النمر؟ هل تخافون من ايران، أم من السلاح؟.

قررت السلطات الأمنية القيام بخطوتها في وقت بدا لها مناسباً للغاية: فمن جهة كان الحراك الشعبي المتأثر بالربيع العربي قد ضعف في الأشهر الثلاثة الماضية، وكانت فترة الصيف والعطلات وقبلها الإختبارات قد أثرت على التحرك في الشارع، وبالتالي كان التوقع أن لا ينهض الشباب ويواجهوا السلطات على خلفية اعتقال القيادي النمر. ورأت الأجهزة الأمنية - من جهة أخرى - أن نخبة المجتمع الشيعي، من مثقفين ومشايخ، لا يميلون الى طريقة الشيخ النمر في المواجهة العلنية مع ال سعود، او على الأقل لا يستطيعون مجاراتها. وزيادة على ذلك، فإن التحركات في المناطق الأخرى أخذت تتغذّى على ما يجري في القطيف، وكان لا بدّ من إيقاف الجميع بتسديد ضربة الى العوامية والشيخ النمر، لتخرس السنّة والشيعة معاً.

معلوم أن القوات الأمنية الخاصة طاردت سيارة الشيخ النمر وكان وحده يقودها، وقد اطلق عليه النار، وأصيب واصطدم بحائط. في خطابات النمر كان يؤكد أمرين: أنه لن يقبل بتسليم نفسه لسلطة طاغية وهو حيّ. والثاني: أنه لا يقبل بأن يتحول الحراك السلمي الى عنفي حتى وإن استشهد هو. البيان الرسمي الذي تلاه المتحدث باسم وزارة الداخلية مساء ذلك اليوم ٢٠١٢/٧/٨ حوى أكاذيب وتناقضات، حيث قال بأن النمر كان معه آخرون، وهو غير صحيح ولم يظهر ذلك فيما بعد، وقال بأن النمر اطلق النار على رجال الأمن من مسدس، وهو غير صحيح ايضاً ولم تظهر السلطة الأمنية أية أدلة على اشخاص اصيبوا بالرصاص أو حتى سيارات رسمية.

بالطبع اتهم البيان الشيخ النمر بإثارة الفتنة والفوضى وأنه مرتبط بأجندات خارجية وما أشبه من الاتهامات التي تعود المواطنون سماعها. لكن قمة الإثارة في قضية الاعتقال كانت في تسريب لقطة فيديو من جوال أحد مهاجمي النمر، حيث صور الحادثة وتلفظ بألفاظ طائفية كريهة، وقال أنه تم دعس الرافضي ... الخ. ثم واصلت السلطات الأمنية في حملة اعلامية ترعب بها المواطنين في الشرقية حيث سرّبت العديد من صور النمر وهو مخدّر وينزف دماً ويؤخذ الى المعتقل. تلك الصور التي استفزّت أنصار النمر، بل ووسّعت مؤيديه، هي ذاتها التي أفرحت أعوان آل سعود، حيث سجد العديد منهم لله شكراً لإلقاء القبض على النمر، وبينهم مشايخ أصحاب لحى، وجدوا أن عدو ال سعود هو عدوهم وعدو الإسلام بنسخته الوهابية!

النظام السعودي الذي فقد ركنين مهمين له بوفاة سلطان ونايف، أراد من خلال عملية اعتقال او محاولة قتل الشيخ نمر النمر إرسال رسائل متنوعة للجمهور المسعود الساخط من الأوضاع بشكل غير مسبوق. أراد آل سعود بضربة النمر أن يقول أنه قويّ، وأن دليل قوته: هو بطشه؛ وأن من خلف نايف وسلطان، لا يقلّون عنهم


اغلاق الشوارع أمام تقدّم مدرعات النظام في القطيف

شكيمة وعناداً وبطشاً، وأنهم سيواصلون ذات المسيرة الخشنة واستعمال ذات الحلول الأمنية لمواجهة كل المشاكل السياسية والإجتماعية. ومن الرسائل: تخفيف احتقان الوهابيين المعارضين في نجد، والقول لهم: بأن أحداً لا يستطيع أن يكسر هيبة آل سعود، وأن من يفعل - كما النمر - يلقى جزاءه. رسالته كانت لهم: ان كان رأس التحريض والعداء لآل سعود قد اعتقل، فانتم يا أهل نجد ومشايخها أولى بالصمت وإلا .. فالسيف الأملح!

موجٌ شعبي يفاجأ آل سعود

لم تكن السلطات السعودية الأمنيّة غبيّة بحيث يمكن القول انها لم تكن تتوقع ردّ فعل من الجمهور. نعم كانت تتوقع ذلك، ولكن ضمن حدود معيّنة، فصور الإعتقال التي تم تسريبها قد ترعب الناس بنظر أجهزتها الأمنية؛ وصمت النخب الشيعية قد يحدث وقد يساهم في لملمة الوضع، وإعلان الانتصار الحكومي بأقل كلفة.

لكن ما جرى غيّر المعادلة الى الآن، ليس في المنطقة الشرقية وحدها فحسب، بل وفي كل المناطق الأخرى، التي بدأت تتعلّم دروس التحدي والمواجهة من القطيف والتي كشفت ضعف النظام وخيبته.

ما حدث هو أن طوفاناً من المشاعر المتألمة والغاضبة عبّرت عن نفسها بالنزول الى الشارع في تظاهرات في العوامية والقطيف، وما أن حلّ المساء (٢٠١٢/٧/٨) حتى كان الآلاف من الشباب بمن فيهم النساء يجوبون الشوارع هاتفين بحياة الشيخ النمر، ومنددين باعتقاله ومطالبين باطلاق سراحه، ومستنكرين لاستفزاز المشاعر عبر تسريبات الصور والفيديو. في ذلك المساء، استشهد شابان برصاص المدرّعات التي كانت تسدّ الطرقات الرئيسية، وهما: محمد الفلفل (وهو ابن عم الشهيد السيد علي الفلفل الذي قتل بالرصاص الحكومي في ٢٠١١/١١/٢١) والسيد أكبر الشاخوري.

استمرت المظاهرات في كل مساء في مناطق متعددة، وفي بعض الأحيان تتجمع التظاهرات في مدينة القطيف نفسها. وفي تشييع الشهداء الجدد، وجدنا ـ كما في أشرطة الفيديو الموجودة على اليوتيوب ـ عشرات الألوف من المتظاهرين، نساء ورجالاً، يصدحون بشعارات صاخبة: (الشعب يريد اسقاط النظام) و (الموت لآل سعود) و (هذا الشعب ما تنداس كرامته) اضافة الى شعارات اخرى تندد بوزير الداخلية وبمحمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية.

أذهلت تلك التظاهرات الضخمة النظام، وهو كان يتوقع رد فعل أقلّ. ومظاهرات على خجل. النظام استخدم رصيده في العنف كالعادة، الرصاص مقابل المتظاهرين، وليس الرصاص المطاطي ولم يستخدم الغاز المسيل للدموع، أو خراطيم المياه. لكن ما تغيّر هذه المرة عن الأشهر الماضية، وحتى عن السنين الماضية، أن حماسة الجمهور للتظاهر بدت واضحة أكبر، وأن قضية الحريات التي حملها على عاتقه النمر والتي كانت بنظر النظام لا تحوز رضا سوى أقليّة صغيرة، وجد أنها وصلت الى كل منزل تقريباً، وإذا بطريقة النظام السيئة في التعاطي العنفي مع النمر ومع المتظاهرين تطلق الغضب في كل شاب وشابة وتحفّزه للقيام بعمل ما.

اكتشف النظام أن الجيل الجديد لا تسيطر عليه النخبة التي يعرفها هو، والذي توقع منها أن تقف الى جانبه، فلم تفعل، وإن لم تقف الى جانب النمر. النخبة وجدت نفسها معزولة عن الشارع، ولم تكن لتجازف بأن تخسر جمهورها أكثر فأكثر، ثم جاء بيان وقع عليه مشايخ ومثقفون (نحو ٣٧ شخصاً) أدانوا فيه النظام وقمعه واستخدامه الرصاص للمتظاهرين السلميين.



ثلاثة شهداء جدد سقطوا برصاص السلطة السعودية

ليس هنا فقط كانت حسابات النظام خاطئة. لقد اكتشف أكثر من أي وقت مضى سلاح الكاميرا، التي يمتلكها كل شاب وشابة بيده وهو يتظاهر: إنه (الجوال المحمول). لقد وصلت صور التظاهرات الى كل العالم، الى الصحف والقنوات الفضائية التي غطت اخبار تلك المنطقة الملتهبة. هذا حدّ من اندفاعة عنف النظام بعض الشيء. والأهم، أنه اكتشف بأن الدم يجلب الدم، وأن الجيل الجديد لا يوجد لديه شيء كثير ليخسره، أو يخاف منه. رأى النظام بعينه أن التظاهرات في القطيف ـ ولأول مرة ـ تمضي في الشوارع الرئيسية الكبرى حيث تعسكر مدرعات النظام غير مبالٍ برصاصها، وايضاً ولأول مرّة، يبادر المتظاهرون الى قطع الطرقات أمام تلك المدرعات بحرق الإطارات وغيرها، في صورة تتكرر كل مساء. وزيادة على ذلك، بدا ولأول مرة أن انفلات الأوضاع قد يهدد إمدادات النفط، فالعوامية وصفوى وبقية مدن المنطقة ليس فقط تعيش على بحيرات نفط، بل وتمر أنابيبه بالقرب من منازلهم، مجرد بضعة مئات من الأمتار في أقصى الحدود. وقد أُطلقت بعض التهديدات بالتعرّض لها، إن استمر الرصاص ينهمر على المتظاهرين.

شكلت هذه كلها رسائل واضحة للنظام وقواه الأمنية التي تراقب الأمور عن قرب. في تشييع الشهداء الجدد، تراجعت قوات النظام ومدرعاته ودورياته الأمنية، على أمل أن يتظاهر المتظاهرون والمشيعون للشهداء دونما خسائر توّجج الوضع أكثر بشكل يخشى منه فقدان السيطرة الرسمية على الأرض. قيل أن الخبراء الأمنيين الأميركيين نصحوا الرياض بأن تبتعد عن مواقع التظاهر، على أمل ان ينفّس الجمهور مشاعر غضبه ويهدأ شيئاً فشيئاً.

ما حدث في التشييع كان واضحاً. كان انسحاباً شبه كلّي من قوى الأمن، اللهم إلا بعض المدرعات بقيت بالقرب من الأبنية الرسمية، خاصة مقرات الشرطة. لكن هذا لم يمنع من التعرّض للمحكمة الشرعية في القطيف، التي تضم قضاة وهابيين فحسب،



التظاهرات متواصلة

وكتاب عدل وهابيين أيضاً، وغالباً ما يعاملون المواطنين بالإهانة والإشمئزاز، باعتبارهم مشركين الى حد عدم ردّ السلام عليهم وإهانتهم لأتفه الأسباب. بعد أيام تحدثت صحيفة عكاظ الرسمية، وهي تعكس السياسة الرسمية عن مؤامرة أجنبية، وتفصيلها المضحك كان كالتالي: هناك من يحرض الشباب على التظاهر، حتى تقوم قوى الأمن بضربهم بالرصاص، فتشتعل الأوضاع! يا لها من مؤامرة، وحلها الوحيد ان لا تطلق قوى الأمن الرصاص على المتظاهرين، فهل تفعل؟.

بدا النظام غير قادر على ضبط عناصره، ففي مساء ١٣/٧/٢٠١٢، أطلقت القوى الأمنية في العوامية النار على شاب لا يتجاوز عمره ١٧ عاماً فأردته قتيلاً. وظهر تصريح رسمي يقول بأن هناك ٤ شبان كانوا ينوون مهاجمة مخفر شرطة العوامية بزجاجات المولوتوف، وأن أحدهم قُتل وهو عبدالله جعفر الآجامي، فيما جرح آخرون. المخفر محصن من كل الجوانب، وبه كاميرات، ولم يقدم النظام أية دليل على أن ما يزعمه صحيح. بل أنه قدّم شيئاً مضاداً له. أولاً قام جنوده بعمل استفزازي جديد، حين وضعوا جثة الشهيد الآجامي في المرحاض لينزف، ووزعوا شريط فيديو بذلك بعد أقل من نصف ساعة على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال جيش المباحث التابع للداخلية. كان ذلك اهانة للكرامة البشرية قبل كل شيء. ولما كان الفعل مستهجناً، كما أدرك النظام، عاد وسرّب صورة للشاب الشهيد وهو يلبس حذاء عسكرياً، ولكن الغباء الرسمي أظهر رجل أمن وهو يلبس النعل الذي كان الشاب يلبسه! أي أنه جرى استبدال الحذاء بالنعل! لكي يتهم الشاب بأنه مدرّب وعسكري!

نحو خمسين ألف متظاهر ومتظاهرة خرجوا في تشييع الشهيد الآجامي بألم وغضب.

لازال الوضع متوتراً، وفي كل مساء هناك أنشطة وفعاليات وتظاهرات ومواجهات أيضاً بما فيها قطع طرقات. تتحدث الوسائل الإعلامية المحلية عن أن الوجود الحكومي داخل المدن الشيعية العديدة بدا شبه معدوم. وأن المواطنين المتطوعين هم من يوجه المركبات (بعد إغلاق الإشارات الضوئية) من قبل النظام إمعاناً في الفوضى.

المستقبل

الى متى سيستمر هذا الوضع؟ هذا امر غير معلوم.

هل يمكن ان يتصاعد الوضع أكثر فأكثر؟ ربما، فذلك يعتمد على سياسات النظام نفسه بدرجة أساس.

المملكة السعودية بحاجة الى تغيير هيكلي لتجاوز محنها ومشكلاتها. هي بحاجة الى إصلاح لم يأتِ بعد. ودون الإصلاح تتجه الأنظار الى تغيير راديكالي، يطيح بالنظام نفسه. فما أكثر الأصوات التي تتعالى بإسقاط حكم آل سعود. المواطنون لا يأملون تغييراً يقوم به النظام بنفسه. المستبد لا يصلح نفسه إلا بضغوط. وحين لا يستجيب الى معطيات الشارع تتجه المطالب لتتخذ مطلب التغيير الراديكالي.

النظام السعودي يلقي بكل مشاكله على الخارج. فكلما اعترض فرد أو جماعة، اتهم بالخيانة والعمالة للأجنبي، في حين أن آل سعود انفسهم ومنذ نشأة دولتهم في حضن الأجنبي، لازالوا يتنقلون من حضن غربي الى آخر. النظام لا يريد أن يعالج المشكلات التي صنعها بنفسه. هو يصور الأمور على أن القضية مجرد بضعة اشخاص تحركهم ايدي أجنبية، وهذا يعطي الإنطباع بأن الإصلاح بعيد المنال. وحين تبقى المشاكل قائمة، فهذا يعني أن الحل الأمني هو السبيل الوحيد لمواجهة المعترضين: السجن والإعتقال، وقبل ذلك القتل، وبعده الطرد من الوظيفة، والمنع من السفر، والتهديد المستمر والإزعاج بالتحقيق وغيره.

لا حلول في الأفق. في أقصى الحالات



المشاركة النسائية كثيفة جداً

هناك بعض التنفيس، حيث أقدم النظام على اطلاق سراح عشرات من المعتقلين في مناطق مختلفة من المملكة. هذا لا يكفي حتى للتنفيس! بوجود عشرات الألوف من المعتقلين، وبوجود سخط عارم يلف كل المناطق والفئات.

يبدو النظام أعجز من أن يصلح نفسه،

وهو أكثر عجزاً للقبول بتحدّي الشارع. قد يحاول تهدئة الوضع ولكن دون تنازل حقيقي. ودون معالجة للمشكلات. وبمجرد أن يميل الوضع الى الهدوء سيعيد الكرّة اعتقالاً وقمعاً. هذه السياسة تم تجريبها مراراً وتكراراً خلال العامين الماضيين.

الى أين تتجه المنطقة الشرقية؟

ربما الى التصعيد أكثر فأكثر. لا يرجح أن يطلق سراح الشيخ النمر، ولا السجناء المنسيين، ولا إيقاف التمييز الطائفي، بل على العكس ازداد التمييز، وازدادت لغة التحريض في كل وسائل اعلام النظام، ومنابره الدينية، ومباحثه التي تكتب في الصحافة ومواقع التواصل الإجتماعي. إنه يهدد بقتل الملايين من الشيعة وطردهم بصورة علنية. ترى ماذا تبقى من وحدة وطنية؟ ولماذا ينزعج إن طالب المواطنون المهددون بالإنفصال عن مملكة آل سعود؟

من الواضح ان الأزمة ستستمر في المنطقة الشرقية وغيرها من المناطق. والخوف لدى الغرب هو من أن تتفجر الأوضاع فتصيب إمدادات النفط بعاهة في هذا الوقت العصيب الذي يشهد فيه الإقتصاد العالمي أزمة حقيقية. فما لا يعتقد أنه سيحدث، ربما حدث، إن استمر القتل، واستمر التمييز الطائفي والمناطقي، واستمرت المعالجات الأمنية لمشاكل لا يريد النظام الإعتراف حتى بوجودها.

هذا يفتح باباً جديداً من التدخل الدولي. ففي ظل الإستقطاب الحادّ اليوم في العالم، ليست فقط واشنطن وشقيقاتها الغربيات من يطالب بمعالجة وإصلاح للنظام السياسي السعودي، حتى لا تنجرّ السعودية كدولة الى أزمة داخلية غير محسوبة.. بل حتى القوى الأخرى تخشى من التوتر في منطقة النفط. الصين مستورد كبير للنفط. وروسيا اللاعب الجديد في الساحة السياسية، نددت في ٢٠١٢/٧/١٢ بما جرى في المنطقة الشرقية، على لسان مفوض وزارة الخارجية الروسية لحقوق الإنسان قسطنطين دولغوف الذي قال: (نأمل ان تتخذ سلطات المملكة كافة الاجراءات الضرورية من اجل تطبيع الاوضاع في المناطق الشرقية للمملكة، وتمنع حدوث صدامات جديدة على أسس طائفية، وتضمن مبادئ حقوق الانسان المعمول بها ومن ضمنها حق التعبير وحرية التظاهر السلمي كما جاء في القانون). وأشار دولغوف، الى ان الحادث الذي حصل مؤخرا، يمكن ان يؤثر بصورة سلبية على استقرار وتوافق المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، مضيفاً بأن الشعب في المنطقة الشرقية بالسعودية كان يحتج (ضد التدهور الحالي وفقا لرأيهم في حقوق المجتمع الشيعي من جانب سلطات المملكة).

اصاب الحكومة السعودية شيء غير قليل من الانفعال، فهي تشهد ولأول مرة اهتماماً خارجياً في شأن محلّي، والعادة ان السعودية تتدخل في شؤون كل الدول الداخلية، ولكن إذا ما جاء الأمر الى دائرتها الخاصة تذرعت بمقولة (هذا شأن داخلي). السعودية في ٢٠١٢/٧/١٥ أدانت التصريحات الروسية، وقدمت روايتها بأن مهاجمين مجهولين قتلوا المتظاهرين، ونسبت وكالة الأنباء السعودية لمصدر مسؤول قوله: (اطلعت المملكة العربية السعودية باستهجان واستغراب شديدين على التصريح الصادر عن عن المملكة والذي يشكل تدخلا سافرا وغير مبرر بأي حال من الأحوال في شؤون المملكة ويتنافى في الوقت ذاته مع الأصول والقواعد السياسية والدبلوماسية). وزاد المصدر: (تستنكر حكومة المملكة هذا التصريح الذي تعتبره عدائيا فإنها تود أن تذكر المسؤول الروسي بأن المملكة كانت ولا تزال حريصة على احترام قواعد الشرعية وسيادة الدول واستقلالها ونأت بنفسها عن التدخل في شؤونها الداخلية، بما في ذلك حرصها على عدم التدخل في شؤون روسيا، وسياساتها في التعامل مع الاضطرابات داخل حدودها والتي أودت بأرواح العديد من الضحايا)!

في اليوم التالي ردّت الخارجية الروسي على التصريح الرسمي السعودي على لسان دولغوف، حيث قال بأن البيان الرسمي الروسي واضح ولا يقبل التفسير (فنحن أعربنا عن القلق الشديد من الوضع الناشئ في المناطق الشرقية لهذه البلاد. ان الوضع هناك متوتر للأسف. وهذا يشكل خطرا على الأمن في المنطقة بأسرها)؛ ونفى التدخل في شؤون السعودية الداخلية، مضيفاً: (نحن نتابع بإهتمام الالتزام بحقوق الانسان في العالم كله. ومثل هذه الحوادث أثارت وتثير القلق الشديد لدينا. لكننا لا نشير الى السلطات أبدا حول ما يجب ان تفعله. واتهامنا بالتدخل في الشؤون الداخلية لا أساس له البتة).

من المؤكد أن المنطقة مقبلة على تحولات دراماتيكية في ظل استقطاب اقليمي ودولي حادّ، وإن أي حدث يقع في المملكة سيكون على الأرجح مادّة في الصراع، مثلما تفعل المملكة نفسها إن وقع أمر في بلدان أخرى، بما فيها روسيا. لا تستطيع الرياض أن تنأى بنفسها عن التأثيرات الخارجية طالما أنها تنتمي الى حلف أمريكي غربي يقابل حلف الصين وروسيا وايران، وليس أمامها إلا تحصين نفسها عبر الإصلاحات، وإلا فإن التغيير الجذري سيقتلع النظام العجوز عاجلاً أم آجلاً.


من تظاهرات الإحتجاج في القطيف على اعتقال النمر

مؤشر للتصعيد على مستوى المنطقة

بندر رئيساً للإستخبارات

يحي مفتي

كان مفاجئاً حقاً تعيين الأمير بندر بن سلطان رئيساً للإستخبارات السعودية، بعد نحو خمس سنوات من الغياب المتواصل عن الساحة السياسية والأمنية ومجمل الحياة العامة في السعودية. سبب المفاجأة، هو أن الكثيرين اعتقدوا بأن حياة بندر السياسة انتهت لسببين: الأول - ما بدر منه من محاولة السيطرة على الحكم من خلال تفعيل علاقاته السابقة كطيار مع ضباط في الجيش لفرض نفسه على خط الخلافة أو حتى إزاحة أبيه وأعمامه الاخرين عنها. والثاني - هو أن الأمير بندر كان مريضاً بسبب الإدمان على الكحول، وما تبعه من محاولات اكتئاب حادّة، جعلته في حال غير سوي، ولا يستطيع أن يقوم بمهامه. وقد قيل عن سبب اختفائه أنه يتلقّى العلاج. وقد سبق للأمير طلال، وفي جلسة هيئة البيعة التي جاءت بنايف للحكم في اكتوبر الماضي، أن سأل نايف: أين أخفيتم بندر؟ لماذا لا تصارحون العالم بحقيقة ما يجري له؟!

بندر كان طياراً حربياً، ثم اصبح مسؤولاً عن قاعدة الظهران العسكرية، ثم عيّن سفيراً للسعودية في واشنطن لأكثر من عقدين؛ وفي تلك الفترة - وحتى قبلها - تولّى ملفات عديدة تتعلق بصفقات الأسلحة في الغالب وما يتبعها من فضائح ورشى كان يستلمها هو وإخوته وآخرون مقربون من الأمير سلطان، مثل صفقة اليمامة، وصفقة الأواكس، وصفقة الصواريخ الصينية سيلك وورم، وغيرها. ولعب بندر دوراً كبيراً في توثيق الأعمال المشتركة مع أجهزة المخابرات الغربية خاصة السي آي ايه، من تمويل الكونترا، الى تفجير بيروت الذي استهدف حياة الراحل السيد محمد حسين فضل الله، والذي أدى الى وقوع عشرات القتلى، على النحو الذي كشف عنه الصحافي المشهور وودورد في كتابه الحجاب.

كان بندر أيضاً عرّاباً لكثير من الصفقات السياسية، ومن أهمها فتح ليبيا في علاقات مع واشنطن، لتجاوز حادثة لوكربي، وقد قيل أنه حصل على مليار دولار في العملية! كما موّل جماعة فتح الإسلام في لبنان لكي تنقضّ على حزب الله، لكنها فجرت معركة مبكّرة اتضحت في فضيحة تمويلها من قبل سعد الحريري. كما أن المبادرة الأولى كانت بيده بشأن تمويل السلفيين الذين واجهوا حماس في غزة وأعلنوا دولتهم الاسلامية بالتعاون مع المخابرات المصرية. ولبندر دور كبير في تعزيز العلاقات بين الرياض وتل أبيب والتنسيق بينهما لمواجهة (الخطر الايراني) المشترك؛ وقد التقى مرتين بأيهود أولمرت قبيل وبعد حرب تموز ٢٠٠٦، إحداها في ضيافة ملك الأردن؛ كما أن له صلة وثيقة بمائير داغان رئيس الموساد السابق.

ويعتبر بندر رجل المهمات القذرة، شهد عليها محاولته القيام بانقلاب على الأسد عام ٢٠٠٨، وقبل ذلك دوره الكبير أثناء الحرب العراقية الإيرانية، والحرب على العراق، وتمويل الجماعات السلفية والقاعدية في أماكن مختلفة من العالم لخدمة الأهداف السعودية الأميركية المشتركة. وكان الأميركيون يتوقون رؤيته على رأس السلطة في السعودية، لكن تلك الآمال انحسرت بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، حيث تراجعت مكانته كما مكانة بلاده التي اتهمت حينها بتمويل القاعدة والإرهاب وحمّلت مسؤولية ما قام به ١٧ مواطناً سعودياً من هجمات انتحارية على مواقع امريكية؛ ما ادّى لاحقاً الى استبعاده عام ٢٠٠٥ بسبب اتخاذه قرارات بنفسه دون مشاورة أبيه الأمير سلطان أو الملك حتى.



على الأرجح فإن تعيين بندر في وقت تتقاسم فيه الأجنحة الأقوى السلطة، وتُبعد الأجنحة الضعيفة منها، يشي بأن القرار ربما يكون قد أُملي على الرياض من قبل واشنطن التي تريد رجلاً تعرفه وتتعامل معه في مرحلة قادمة من التشدد والهجوم والتحولات على المستوى الإقليمي والدولي. تعيين بندر قد يعني بأن الرياض ومن خلفها واشنطن وعواصم غربية أخرى بصدد القيام بأعمال قذرة: حروب استخبارية عالية المستوى بحاجة الى تمويل مالي من الرياض؛ حروب على مستوى المنطقة (مع ايران مثلاً)؛ تمويل جماعات والتخطيط لمؤامرات على مستوى الكون لمواجهة الصين وروسيا؛ تغيير واسع في خريطة الشرق الأوسط تبدأ من سوريا، وتتجه جنوباً الى لبنان وشرقاً الى العراق فإيران.

إن كان تعيين بندر بن سلطان مفاجأة للمراقبين، فإن الإطاحة بعمّه مقرن من رئاسة الإستخبارات، وبالطريقة التي جاء بها المرسوم الملكي لا تقلّ مفاجأة للأمير الضحيّة!. يقول المرسوم: (يعفى صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة من منصبه، ويعين مستشاراً ومبعوثاً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير). هذا قتل سياسي غير رحيم للأمير مقرن الذي لم يعط فرصة لحفظ ماء الوجه كي يقدم استقالته فيقال مثلاً أن الإعفاء (جاء بناء على رغبته). فما أكثر المستشارين عديمي الفائدة الذين يحيطون بالملك أو الجالسين في منازلهم ويستلمون رواتبهم كمستشارين! وأما المبعوثون فإن الملك بالكاد يرسل في كل عام مبعوثاً لقضية، وفي الغالب يكون مسؤولاً أو وزيراً أو ما أشبه، أو حتى أحد ابنائه كما هو المعتاد (مشعل مثلاً).

المضحك أن المرسوم الملكي أوضح بأن بندر سيحتفظ بمنصبه السابق كأمين عام لمجلس الأمن الوطني برتبة وزير! والحقيقة فإن هذا المجلس لا وجود له على أرض الواقع؛ كان مجرد اسم وهمي، لا مكتب له في الديوان الملكي، ولا مبنى له مستقل، ولا موظفين ولا أي شيء آخر. تم تشكيل المجلس ميتاً وانتهى! ولم يذكره المواطنون إلا بعد تعيين بندر مجدداً رئيساً للإستخبارات.

أياً تكن الحالة، فإن تعيين بندر هو مجرد مؤشر لمرحلة تصعيد سياسي على المستوى الإقليمي في حلقة متصلة بالغرب واسرائيل ضد محور روسيا - الصين - إيران.



وفاة نايف تطلق نفثة مصدور، وأمل ضحيّة!

ويومئذ يفرحُ المُعذَّبون!

ملف المعتقلين الذين وصل عددهم نحو ثلاثين ألفاً يكاد ينفجر بوجه العائلة المالكة احتجاجاً وربما انتفاضة وعنفاً. دعوات اطلاق سراح المعتقلين مستمرة، وآل سعود مرتعبون ولكنهم رعناء يسعون لتنفيس السخط والإحتقان باطلاق أقل عدد من الأفراد، بحيث لا يستكمل إطلاق سراح البقية حتى بعد عشرين عاماً!

محمد فلالي

لم يحدث في تاريخ مملكة آل سعود الحديث ما حدث حين وفاة نايف المفاجئة في جنيف الشهر الماضي!، لا بعد وفاة مؤسس الدولة ابن سعود عام ١٩٥٣، ولا بعد وفاة ابنه الملك سعود منفياً في اليونان عام ١٩٦٨، ولا بعد مقتل الملك فيصل على يد ابن اخيه فيصل بن مساعد في مارس ١٩٧٥ بتآمر من فهد (الملك فيما بعد)، ولا بعد وفاة خالد عام ١٩٨٢، رغم أن مزاعم تحدثت عن تسميمه على يد الجناح السديري؛ ولا بعد وفاة فهد نفسه عام ٢٠٠٥، ولا بعد وفاة سلطان ولي العهد في أكتوبر ٢٠١١ الماضي.

لم يحدث أن سببت وفاة ملك أو ولي عهد أو أمير إثارة مثل الإثارة التي سببها موت نايف. والسبب أن الرجل كان مثار جدل بين المواطنين. لم يكن محبوباً بالطبع لدى أكثريتهم. كما لم يكن أثيراً لدى عدد من إخوانه وأشقائه: تركي، عبدالرحمن، متعب، طلال، وغيرهم.

سبب آخر، يعود الى الرجل نفسه، وهو نايف: فقد كان من أشرس الأمراء، وهو الوحيد الذي توفي وهو يتولى وزارة الداخلية، سيئة الصيت. ليس هذا فحسب، فإنها للمرة الأولى في تاريخ البلاد يكون فيها هذا العدد الهائل من المعتقلي السياسيين ومعتقلي الرأي، والممنوعين من السفر. لهذا كان لموته معنى عند الضحايا!

زد على ذلك أن وفاة نايف تأتي في وقت غير مسبوق من الوعي الشعبي، ومن السخط الذي شمل كل طبقات ومناطق وقبائل المجتمع المسعود! جاءت وفاته في وقت تصاعدت فيه المطالب الشعبية بالتغيير الى أوجها، حيث الإضرابات والإعتصامات والإحتجاجات، والتظاهرات والشغب وحتى إطلاق الرصاص من قبل السلطة وسقوط شهداء مضرجين بدمائهم. وقد لعب نايف دور البطولة في

قمع هذا الحراك المتنامي، وكان الرجل الذي توجهت اليه سهام الغضب الشعبي، واعتبر رمز الطغيان في مملكة آل سعود، بحيث لم تنل شخصية من العائلة المالكة هذا القدر من الكره بمثل ما ناله نايف بن عبدالعزيز، الذي كان مسؤولاً ليس عن القمع المباشر فحسب، بل وعن تكميم الإعلام، والتلاعب بالقضاء، والفساد وغيره. في الحقيقة كان الرجل الذي تمثّلت فيه كل ملامح الطغيان والشرّ.

بديهي أن وفاة شخصية مثل نايف، كانت قاب قوسين أو أدنى من الوصول الى كرسي المُلك، مع أنه كان بالفعل الملك غير المتوّج،



جثمان نايف

وكان يدير أجهزة الدولة في حضور ضعيف لملك جاهل يزحف نحو حافة قبره.. بديهي أن تحدث ردود فعل تتناسب مع موقعه وما فعله.

لم يقابل الجمهور وفاة نايف بلا إباليّة كما هي الحالة مع الملوك والأمراء السابقين، بل كشفت وفاته عن أن الأكثرية كانت سعيدة بوفاته، سعيدة بأن ملك الموت قد قبض روح شخص طالما سامهم العذاب. ولذا انفجر الجدل بين مؤيدي النظام ورجال استخباراته ومباحثه ولاعقو أحذيته، وبين تلك الأكثرية السعيدة حقاً. قيل لضحايا نايف: لماذا تفرحون بوفاة (أسد السنّة)؟ لماذا اعتبرتم ذلك يومٌ من أيام الله!، في حين أن الحديث يقول: (اذكروا محاسن موتاكم)!

أخذ الصراع صفته السياسية المحضة، وجاء مشايخ ومتعلمون وفنّدوا أن حديث (المحاسن) إنما هو حديث ضعيف، يتشبّث به (أيتام نايف) ليخرسوا الألسن التي عبّرت عن فرحها لموته، وليحجروا على الأقلام التي سارعت للكتابة عن أفعاله الشائنة هو وعائلته الصغيرة كما عائلته الكبيرة (آل سعود)، فكانت محاكمة صريحة للعائلة المالكة شارك فيها الكثيرون بأسمائهم الصريحة وغير الصريحة، على شبكات التواصل الاجتماعي.

تعبيرات الفرح بموت نايف ظهرت على الإنترنت، ومواقع التواصل الإجتماعي، بل وعاشها مواطنون على أرض الواقع. بعضهم احتفل مع عائلته واصدقائه بذلك: أقاموا ولائم، وقطعوا الكيك مكتوباً عليه (مات نايف). بعضهم سجد لله شكراً. بعضهم ـ كما في المنطقة الشرقية ـ خرجوا الى الشوارع ووزعوا الحلوى ابتهاجاً بوفاة الطاغية الذي أمر بضرب ابنائهم بالرصاص وقتلهم في تظاهراتهم السلمية. بعضهم صمت ولم يحر جواباً وكأن الأمر لا يعنيه (اي وفاة نايف)، ربما لأنه لا يريد أن يدفع ثمن ابتهاجه كتابة، ولكنه لم يترحم على وزير القمع.

كثيرون كتبوا وعلّقوا على الأمر في مواقع التواصل الاجتماعي، ابتهاجاً وهذه عيّنة مما كتبوا:

- كيف لي أن أذكر محاسن ميت.. شروره لا زالت تنبض حتى بعد موته في قلوب الأمهات والزوجات والأبناء، دعوا مثاليتكم لكم، ودعوني أشارك المظلومين فرحتهم.
- ارتفع التكبير وسجدنا شكراً حين زف لنا خبر موتك. هل تظن أن كرهنا لك لخيرك أم لجبروتك وطغيانك؟
- اعتقل أبناءنا وآذى نسائنا، وجعلنا على مدار الأعوام الفائتة ندور بين المعتقلات، ثم يريدون منا أن نحزن.
- هل تتوقعون مني أن أحزن على وفاة نايف وقد أهان وعذب أخواي ووالدي تسع سنين والله يا نايف ليكونن لنا وقفة معك يوم لا ينفعك مالك ولا سلطانك.
- مشهد لا يوصف عندما أخبرت إخواني وأخواتي بموت الظالم نايف بن عبد العزيز الذي حرمهم من والداهم ٨ سنوات: كلهم سجدوا شكراً لله تعالى.
- كيف لي أن أحزن على موته، وهو من حرمني من أبي منذ ٨ سنوات ! لم ولن أحزن. أحزن على ماضيه الأسود؟ أم على ماذا؟.
- تباين في المواقف بالنسبة لوفاة نايف، لكن الأكيد أن اليوم هو يوم عيد لمن نشأ يتيماً وأبوه معتقل لعشرات السنين دون محاكمة ولا عزاء للعبيد.
- بأمره سجن والدي دون تهمة ثمان سنوات، ولم يحاكم ، وأصيب بالسكر وبرعشة في جسمه سقط مغشياً كذا مرة.. ثم يقال مات. حلوه !
- سبحان من أبدل دمعتي بالأمس وحزني، إلى فرحتي بهذا الخبر. لك الحمد ربنا. ما سوّى لي شي كايد، بس اعتقل زوجي من ١١ سنة وللآن معتقل، ورملني ويتّم أطفالي.
- إن كانت دموعكم تجري لفقد الأمير فمآقينا جفت لبعد الأسير، امسحوا دموعكم وانقذوه من سوء المصير.

مات نايف، فأمل المعتقلون وأهاليهم النجاة، ربما بمراجعة من العائلة المالكة التي بدت وكأنها خسرت أهم عمودين تتكئان عليهما في ظرف أشهر قليلة: سلطان ونايف. تصور المواطنون، وهو صحيح، أن العائلة المالكة مربكة ضعيفة، وان عدم الإستقرار الأمني والسياسي صار واضحاً، وطفت الصراعات بين الأمراء على السطح، وصارت تتداول علناً، بل أن بعض الأمراء اخذ بالتصريح عن ذلك: طلال للقدس العربي مثلاً. كان واضحاً ضعف العائلة المالكة



بن علي ونايف

بفقدان شيوخها، وبدون صناعة بدائل لهم، كما كان واضحاً هرم السلطة ككل وعجزها عن الفعل والمبادرة والإصلاح وحتى توفير الحياة الدنيا الكريمة لمواطنيها رغم وفرة الأموال. انه الفشل الأكبر، في رأس السلطة وبيروقراطيتها وقنواتها الموصلة للمجتمع. وإنه الفساد (الملكي!) الذي يتغوّل ويلتهم معظم إيرادات النفط.

انحدار شرعية النظام وضعف بنيته كانا واضحين تماماً بموت نايف، وبالطريقة التي تم بها تعيين خلفه سلمان بعد يومين من وفاته، دونما حاجة الى اجتماع هيئة البيعة ولا غيرها! فقد قتلها من أسسها وهو الملك

عبدالله نفسه! الذي لم يشأ أن يتكرر الصراع مرة اخرى بين ابناء عبدالعزيز كما حدث في جلسة تعيين نايف المرفوض حتى من أشقائه فكيف بإخوانه!

إزاء هذا الضعف، طفق أبناء وزوجات وعوائل المعتقلين الكثر الى دعوة الأمراء بشكل مباشر وعلني الى اطلاق سراح المعتقلين، على الأقل تخفيفاً على نايف في قبره، وأمام الحساب بين يدي ربّه!

كتب الكثيرون ناصحين بأنه آن الأوان لأطلاق سراح المعتقلين وهم بعشرات الألوف قبل أن ينفجر الملف بوجه النظام والعائلة المالكة. هناك مبرر لفعل ذلك: تصاعد السخط العام والإحتقان والاحتجاج والتظاهر والتهديد بالثورة وغير ذلك أي ان هناك حاجة لتنفيس الاحتقان قبل ان ينفجر. وهناك من جهة أخرى مبرر بداية سياسة جديدة لأمراء جدد في الداخلية، بحيث لا يُنظر الى الأمر وكأنه تنازل من الأمراء، بل هناك مناسبة وصول رجال جدد الى المسؤولية المباشرة في الداخلية، وهناك شهر رمضان على الأبواب، وغير ذلك.

لكن الأمراء كانوا يرون صورة أخرى. كانوا يريدون أن يثبتوا للجمهور بأنهم ليسوا ضعفاء رغم رحيل الأقوياء؛ وأنهم لن يتنازلوا بحيث يبدو الخلف (أحمد وسلمان) أقلّ بطشاً من السلف (نايف وسلطان). وحين ظهرت تظاهرات الحياة مول ثم تكررت: اعتقل نساء ورجال، ولازالوا في السجن. هذه كانت رسالة الأمراء. نحن أقوياء و(السيف الأملح لازال بيدنا)، ولسان حالهم: (لا إصلاح، ولا تراجع عن الاعتقالات، ولا محاكمات. ومن يرفع خشمه نكسره)!

الرسالة واضحة تلك التي وصلت لعموم السكان في كل المناطق، وإن كانت الرسالة موجهة في الأساس لمنطقة نجد، التي ينحدر منها أكثر المعتقلين المتهمين بموالاة القاعدة والدفاع عنها، والذين لم يحاكموا، ولم تثبت عليهم تهمة.

في ٨ يوليو الجاري، ولتأكيد السياسة المتشددة من قبل وزير الداخلية الجديد وفريق الحكم الملكي، تم الهجوم بالرصاص على الشيخ نمر النمر، أحد زعماء الطائفة الشيعية، فجرح واعتقل ونشرت الحكومة مقاطع فيديو طائفية وصوراً لحادثة الإعتقال.



نايف مع مبارك

الرسالة الحكومية واضحة: هانحن ضربناه بالرصاص واعتقلناه، فانتبهوا يا أهل نجد ويا سكان المناطق الأخرى: نحن أقوياء، ومن يرفع رأسه يعرف الجواب!

لكن تداعيات اعتقال الشيخ النمر غيرت

أنا النذير العريان: المعتقلون ملف ينفجر!

القاضي نايف بن علي القفاري

أنا اليوم لا أكتب بصفتي القضائية؛ بل كفرد ينتمي إلى أسرة منها معتقل ! وبيوت أقاربه وجيرانه وأصدقائه لا تخلو من معتقل..

أرى أثر احتقان أهالي المعتقلين وأشاركهم فيه، وأعيش معهم مُوجبَات الاحتقَان وأراها عياناً لا تُنقلَ إليّ بواسطة. ترددت على سجون المباحث (عليشة/ الملز/ الحائر) وتردد والدي وإخوتي على الوزارة التي تُشرف عليها فما وقفنا إلا على ما يسوء: ثمان سنوات.. مات فيها أقارب أدنون وولد آخرون.. كبر الصغار على احتقان، وشاب الكبار على احتقان. سنوات من قهر الرجال عاشها المعتقلون وأسرهم معهم.. ولا زال ملفّهم ترتفع درجة حرارته مع كل لحظة يتغافل فيها النافذون عن إغلاقه برفع الظلم عن المظلومين، حتى وصل فيما أحسب إلى درجة من الغليان عالية! يُخْشَى أن يعقبها انفجار.

إن النواميس الربانية لا تحابي أحداً! هل جاملت الصحابة يوم أحد؟ ألسنا نراها تتخطف كَرَاسي القوم من حولنا؟!

وهذا الذي صارَ في (صحارى مول) هو بداية شرر كالقطر، ويُوشك إن استَمرّ التغافل أن يكون شرراً كالقصر، ثم بركاناً هائلاً يبدأ بأعزة أهلها قبل أذلّتهم.

وحينها لا تنفع فتوى مفتي.. ولا تهدأة داعية له قبول شعبي. صدقوني فأنا النذير العريان.. أقول هذا حباً للعقلاء والصالحين وكرهاً للفتن !هذا الانفصام الذي تعيشه أسر المعتقلين مع الدولة منذر شؤم.. ناقوس خطر.. صفارات إنذار من الدرجة الأولى! وما طَفَا هذا الاحتقان حتى جاهرت به أسر المعتقلين إلا وقد وصل لمرحلة يوشك أن ينهار بعدها السدّ !

ولئن كانت مشكلة الدولة مع شخص (المقصود نايف)، فقد غدت بسوء التعامل وتجاهل نصح الناصحين مشكلة أسرة بأصولها وفروعها وحواشيها.. ثم لا زالت في اتساع! أشبهها بتلك الدوائر التي تعقب الحجر إذا سقط في وسط بركة ماء.

إن الولاء يا سادة كالإيمان يزيد وينقص، لكن الولاء يزيد بالعدل وينقص بالجور. هو يا سادة كالحساب الجاري لا يمكن أن تسحب منه وأنت لا تودع فيه !

يا أهالي المعتقلين: لن يحمل همكم مِثْلكم.. فلا تنتظروا من غيركم أن يكفيكم واجبكم. إلزموا سهام الليل.. واصلوا طرق كل سبيل جائز مشروع. لا تلتفتوا للمخالفين أو المخذلين.

قولوا لمن يعيركم ويتنقصكم: لو كُويت مثل كَيّتي لفعلت مثل فعْلَتي.. ولو وطئت جمرتي لقفزت فوق قَفزتي.. فمن يده في النار ليس كمن يده في النعيم أو بين الدنانير.

تحلّوا بالصبر وتوشحوا بالحكمة، رحماء فيما بينكم، أشداء على من يقف في طريق حقكم، وتذكروا: (انتظار الفرج عبادة).

يا عقلاء النافذين.. اسمعوا آهات أهالي المعتقلين قبل ألا يسمعوا لكم!

المعادلة وخرّبت على النظام ما قد خطط له. لقد ثارت الشرقية ونزل عشرات الألوف الى الشوارع نساء ورجالاً يواجهون الرصاص ويهتفون: (الشعب يريد اسقاط النظام) و (الموت لآل سعود) وغيرها من الشعارات. لم يفلح الرصاص في إيقافهم، وخشي الحكم من أن المزيد من الضحايا القتلى والجرحى قد يؤدي الى اشتعال المنطقة وربما تفجير أنابيب النفط نفسها، كما هدد بعضهم.

ليس النظام وحده من تفاجأ برد الفعل الشعبي العاطفي الحادّ غير المتوقع، الذي ترافق معه شغب: حرق اطارات وحاويات زبالة وقطع الطرقات الرئيسية، والقاء زجاجات المولوتوف، وغيرها.. بل أيضاً تفاجأ المواطنون في بقية المناطق بوقفة التحدي هذه التي لازالت مستمرة، حيث المظاهرات اليومية، والفعاليات المنتشرة في مدن وقرى المنطقة الشرقية. وإزاء ما كان يُعرض على اليوتيوب من صور التظاهرات الضخمة، وبسبب الشعور بأن النظام ضعيف حقاً رغم محاولة استعراض العضلات، وأنه يمكن قهره ومواجهته كما يفعل أبناء محافظة القطيف، خرجت في بريدة احتجاجات، ثم جرى في سجن الحائر مواجهات مع الجلادين، ولحق بها ما يشبه الاعتصام لدى الأهالي عند السجن بعد سماعهم خبر مقتل بعضهم، وتكررت التظاهرات مرة ثالثة في الشوارع بالسيارات التي تحمل يافطات تطالب باطلاق سراح المعتقلين.

التطور الخطير على الأرض وتصاعد السخط، دفع بالنظام الى البدء باطلاق بضعة معتقلين كل أسبوع، بمن فيهم نساء طالبت قاعدة اليمن والجزيرة العربية باطلاقهن وحددت أسماءهن، مقابل الإفراج عن القنصل السعودي في عدن عبدالله الخالدي!! لكن الأعداد القليلة ممن أطلق سراحهم لا تكفي حتى لمجرد إحداث تنفيس جزئي في أية منطقة من المناطق. الوضع حرج حقاً، والنظام لا يريد أن يعطي أية إشارة الى أنه تراجع، وأنه ضعيف، مع العلم أن الجميع يعلم أن شرعيته في انحدار، وأنه برجاله وأمرائه يسيرون في منحدر لا يتراجعون عنه.

نحن مقبلون على تغيرات، مصدرها الجمهور، وليس النظام وأمراءه. لسنا بعيدين عن ذلك البتة!

لهذا.. لن أغفر للأمير نايف؟

عادل علي اللباد*

أما أنا: فلن أسامح، ولن أغفر لـ (نايف) ما اقترفه في حقي الخاص.. فضلاً عن حق المجتمع، والشهداء، وآهات السجناء المغيبين، والثاكلات، والأرامل، وجميع الضحايا.

لقد تربع نايف على وزارة الداخلية؛ أربعة عقود عجاف. اكتوى من سياسته الأمنية الباطشة كلّ الشعب بلا استثناء. أذكر منها بعض الشذرات:

١/ لقد قضى في انتفاضة القطيف في محرم الحرام سنة ١٤٠٠هـ ما يربو على ٢٠ شهيداً، فضلاً عن الجرحى، ومن قطعت أرزاقهم بفصلهم من وظائفهم – مورد رزقهم الوحيد – تعسّفاً.

٢/ أما في انتفاضة ١٤٣٢هـ – الحالية – فلا يخفى على أحد عدد الشهداء الذين لم تجف دماؤهم بعد. فضلاً عن الجرحى، والمطلوبين، والأسرى، والقيود التي تختنق البلد بسببها إلى أن يفرّج الله.

٣/ ما بين الانتفاضة الأولى والثانية.. ليس للانتهاكات الصارخة التي وقعت في حق الشعب ساحل. فمن تردّي الوضع الأمني الذي تفتعله السلطة لإحكام قبضتها إمعاناً في التنكيل بالناس، إلى عدد سجناء الرأي الذي وصل إلى ٣٠ ألفاً. كما أنه لا يخفى على أحد الشهداء الذين قضوا داخل أقبية السجون، فضلاً عن تصاعد الوتيرة الطائفية؛ وما تبعها من إغلاق للمساجد، والإقصاء الوظيفة بناءً على تلك النعرة المقيتة، وسياسة تجويع الناس.. والكلام يطول في هذا الصدد.

٤/ أما الذي وقع عليّ من جور طيلة هذه الفترة التي خطّط لها ونفّذها بيديه الكريمتين.. فهي التالي:

تشرفت بالسجن ٤ مرات في فترة بحبوحة وزارته الميمونة؛ وزارة الداخلية.. سنة ١٤٠٤– ١٤١٣ – ١٤١٦ – ١٤٢٣هـ. وذلك غير الاستدعاءات المزمنة الدائمة؛ التي تعاقدت معي – حسب الظاهر – إلى آخر عمري – والتحقيقات الطويلة المملة، حيث لا تعد أو تحصى.. ولأتفه الأمور.. بسبب قصيدة، أو مقالة، أو موقف ما؟!

لقد تجرعت العذاب تلو العذاب – النفسي والجسدي، وكان أيسر تلك العذابات:

× تكالب عليّ أكثر من ١٠ جنود، وراحوا يشبعونني ركلاً، ولطماً، ورفساً، وضرباً بأخمص رشاشاتهم، ثم ربطوني بـ (غترتي) من عنقي إلى المقعد الذي أجلس عليه داخل الحافلة؛ التي ضمتني مع بعض الشباب المنهك مثلي بالضرب.. ثم أخذنا للسجن، في موضوع سرقتهم أرض الرامس (الوقف) سنة ١٤١٦هـ.


عادل علي اللباد

× التعليق على (الفلقة)، ثم الجلد بعصا الخيزران؛ الواحدة تلو الأخرى. وربما يصل عدد العصي التي تتكسر على قدمي في الوجبة الواحدة ٦–٧ خيزرانات.

× لطم وجهي.. ليس براحة اليد (راشدي)، وإنما بـ (بالنعل الزبيري)، إلى أن أقع مغميّ عليّ، والدماء تزيّن وجهي المبعثر.

× التسهير، والمنع من النوم واقفاً لأيام طويلة؛ وذلك بعد وجبة دسمة مع الأستاذة (الفلقة)، في سبيل انتزاع الاعترافات على صنع القنبلة النووية؟!

× التعرض للمعتقد الديني بأبشع الصور.

× محاولة التحرش الجنسي.

والقائمة تطول يا سادة..

لهذا.. لن أغفر للأمير نايف.. وسوف أوقفه – يوم القيامة – على الصراط؛ للمطالبة بحقوقي التي سلبها، والاقتصاص منه..

أديب وشاعر – العوامية

السعودية: نهاية اليوم الطويل

فيما تهدد الشيخوخة الورثة الملكيين.. السعودية تواجه مستقبلاً غير مستقر

تقرير: الإيكونوميست، ٢٠١٢/٦/٢٣

(الشكر لله)، تمتم الملك عبد الله حيث كان عدد من رعاياه يقبّلون يد الملك المقعد الواحد تلو الآخر.

وكما في كل اغلب الليالي، فإن السعوديين يتسمّرون في الغالب أمام أجهزة الحاسوب الشخصي الخاص بهم أكثر من التصريحات الرسمية. ربما كانوا يتصيّدون آخر حلقات لـ (لا يكثر)، وهو واحد من العروض الكوميدية ذات الشعبية المتنامية على اليوتيوب.

في حلقة مسائية مدتها عشر دقائق أثارت المرح، بين أشياء أخرى، تضليل نشرات الاخبار الرسمية والـ ١٥ مليون دولار كلفة اصلاح المراحيض في حديقة عامة.

ربما كانوا يشاهدون عرضاً أقل اضحاكاً. في مايو الماضي إستخدمت شابة سعودية غاضبة هاتفها الخليوي لتصوير أحد افراد الشرطة الدينية الذين كانوا يحاولون طردها من مركز تجاري لأنها تضع مناكير على ظوافرها. وقامت فيما بعد بتحميل اللقطة (فتاة المناكير) حيث شاهدها الجميع، وقد بلغ عدد المشاهدين قرابة مليوني مشاهد.

الحياة في المملكة كان لها على الدوام تناقضات صادمة، ولكن هناك أكثر من سبب الآن وأكثر من أي وقت مضى لدعم الشكوك بشأنها. قد يبدو ذلك مدهشاً: وتيرة الاصلاح في المملكة، كما قيل دائماً، هي على العكس ذات صلة بسعر البترول. فحين تكون الأسعار في مستويات عليا وأن ثمة نقداً كافياً في البنك المركزي ـ ٥٦٠ مليار دولار ـ لتغطية ثلاث سنوات كاملة من الانفاق الحكومي فإن الاشياء قد تؤخذ على ما يبدو وكأنها مستقرة. وحين غمرت موجة الثورات شمال أفريقيا العام الماضي، شعر الملك عبد الله بألا حاجة لتنازلات سياسية استباقية، كما فعل الملك محمد الخامس في المغرب. وبدلاً عن ذلك، فإنه فتح الحنفية، وصبّ ١٣٠ مليار دولار في أشياء مثل السكن، والتعليم، ورواتب للعاطلين وأمثالها، ولم ينس الملك بعض القليل للمؤسسة الدينية المدلّلة. وقد قلب ذلك اتجاه التيار المتنامي من الشكوى حول المدارس البائسة، والبنية التحتية التعيسة، والمحاكم غير الموثوقة، وانعدام السكن المقبول. لم يكن هناك ربيع سعودي.

اللحى جميعاً نمت أطول

ما لم تقدم العائلة المالكة على فعله، ومن المحتمل ان لا تستطيع فعله، هو أن تخرج من المشكلة. (نحن في وقت ذهبي، الذروة)، حسبما يقول مضارب ثري في الرياض. (لدينا المصادر الآن للقيام بكل ما هو صحيح، ولكن المشاكل تنمو بصورة أسرع من التحركات لجهة حلها). وعوضاً عن الثقة المترجرجة التي قد تتلاشى مع نهاية الطفرة النفطية، فإن المزاج العام هو في حالة حماسية متوترة.

يقول رجل أعمال في الصناعة النفطية في الدمام: (إننا في حلم، بانتظار علم الأحياء أن يأخذ دوره). الملك عبد الله، أكبر أبناء عبد العزيز سنّاً، يبلغ من العمر ٨٩ عاماً على الأقل. مشاكل ظهره تسبب له الكثير من الألم، والتي قد تتطلب علاجاً طبياً ثقيلاً. أخوه غير الشقيق وولي عهده، الأمير سلطان، الذي شغل منصب وزير الدفاع مدة ٤٩ عاماً، توفى في أكتوبر الماضي عن ٨٧ عاماً، وفي ١٦ يونيو استبدال سلطان، التالي في خط الوراثة، ولي العهد نايف، الذي شغل منصب وزير الداخلية مدة ٣٧ عاماً تركه بكثير من الخوف، قد توفي هو الآخر. الأمير سلمان الذي خلف سلطان في وزارة الدفاع الحلوب العام الماضي، قد تأكد بأنه الوريث الجديد لولاية العهد. وهو يصغر الملك بأكثر من عشر سنوات، ولكنه يعاني من جلطة

النظام السعودي لايمكنه الاستمرار في الحكم بالرشوة والقمع، وبالرغم من الهدوء على السطح إلا أن السعودية تغلي، فمشاكل البطالة والفقر كبيرة والطبقة المحكومة لن ترضى بالرشوة فقط

دماغية على الأقل. وقد لقى إثنان من أبنائه حتفهما بسبب أمراض قلبية.

وهناك ثلاثة من إخوته الشباب الذين يتطلعون الى اعتلاء العرش، رغم كونهم لا يحتلون نفس الموقع داخل العائلة أو يحظون باحترام شعبي كما الرجال من كبار السن في العائلة: أحمد، وكان نائباً للأمير نايف في وزارة الداخلية ويشغل الآن منصب وزير الداخلية، ويعتقد بأنه

في بدايات السبعينيات من العمر. وهناك سطام الذي خلف الأمير سلمان في إمارة الرياض. أيضاً هناك مقرن، الذي يرأس جهاز الاستخبارات العامة (أقيل مؤخراً)، وهو يعد الأصغر سناً في الابناء الشرعيين الثلاثين لعبد العزيز، ويعتقد بأنه يقترب من ٧٠ عاماً.


ملوك عجزة ومملكة عاجزة

من الناحية النظرية، فإن هيئة البيعة تتألف من أمراء يمثّلون أبناء عبد العزيز ويقررون شؤون الخلافة. ولكن، مع فرضية أن بإمكان آل سعود تعيين من يحكم من بينهم ـ أو كما هو شائع بين كثير من السعوديين، يقررون كيف يتقاسمون غنائم المستقبل ـ فإن المملكة تفتقر لآليات رسمية لتسهيل أو شرعنة التغيير، مثل برلمان منتخب، ومحكمة عليا محترمة، أو صحافة مستقلة. الرمزية المعنوية (البريستيج) لآل سعود تتلاشى.

الشائعات تزدهر حول الترف والفساد. الصراع الداخلي هو الآخر يعتقد بأنها شائع، فيما تسعى الأجنحة القوية في العائلة المالكة للسيطرة على المواقع. البقاء الطويل في المنصب بالنسبة للأمراء الكبار قد غطى على التنافس بين أجنحة العائلة في المؤسسات الأساسية، وكل موت يحد من مراتبهم يترك صدى في النظام بأسره.

أبناء الأمراء سلطان ونايف يحتلون المناصب الرئيسية في وزارتي الدفاع والداخلية، على التوالي. والحرس الوطني، الذي يحمي المنشآت النفطية هو حكر على جناح الملك عبد الله، وحكم المنطقة الشرقية الضخمة التي تحتوي تقريباً على كل الهيدروكربونات في المملكة، تحت سلطة ابن الملك فهد لثلاثة عقود. التعيينات الأخيرة التي أعلن عنها الملك عبد الله مضت بطريقة سلسة بخلاف ما كان يخشى منه كثيرون، الانتقال الى الجيل التالي سوف يكون بالتأكيد مخادعاً بدرجة أكبر. المملكة الآن معقدة. هي بلد متعدد يبتعد كثيراً عن الأصول القبلية لآل سعود. الرابطة العائلية والولاء لا يمكن أن يفيا بجدارة الحكم للأبد.

يقول محام من الرياض: (النظام العصبي المركزي لآل سعود قد ضعف كثيراً). ويضيف (باستطاعتهم الاستجابة للألم، ولكن ليس للدوافع مثل الشكاوى أو الأفكار الجديدة). الإصلاحات الهيكلية مثل منح المواطنين صوتاً حقيقياً في الحكومة، أو سن قوانين لدعم القطاع الخاص بالسماح بالقروض السكنية، أو فتح أسواق العملات، قد تجرى مناقشتها أحياناً، ولكن الخيار الأسهل لإلقاء المال في البرامج الاجتماعية يتغلب. وبدلاً من اصلاح البنى التحتية القديمة، فإن الأمر المفضل هو إقامة مشاريع جديدة ضخمة بإسم الملك: مركز مالي ضخم في محيط الرياض، مدن صناعية، جامعة، وغير ذلك.

العمود الثاني للدولة السعودية، يمثله علماء الوهابية المتشددون، وهو ايضاً أضعف مما كان عليه سابقاً. السعوديون في الجزء الأغلب منهم متمسّكون بعقيدتهم، وأن التهديد من المتطرّفين الجهاديين، الذي تفجّر في موجة ارهابية قبل عشر سنوات، قد انحسر. ولكن الشباب، بالخصوص، بدأوا يشككون في التعاليم الوهابية التي تطالب بالطاعة العمياء للحكّام. فبدأوا يتوجهون الى الدعاة السلفيين الذين ينتقدون الفساد (وفي بعض الحالات يعانون في السجن)، أو الى الجمعيات السريّة المرتبطة بجماعة الاخوان المسلمين، أو الى الحركة الدستورية التي بدأت بالليبراليين والتي بات لها مكوّن اسلامي ـ وقد تقوم باستيراد أفكار الربيع العربي. محامي من جدة يتهكم قائلاً: (لقد أصبح مشايخنا نكتة).

البلد بتعداد سكانها الثلاثين مليون نسمة أو نحو ذلك، ثلثان منهم مواطنون والثلث الباقي عمال مهاجرون أو خدم، هو راض بصورة كبيرة. الثروة النفطية تتضاءل. ولكن البلد ليس بذلك الثراء الفاحش. معدل

الجهاز العصبي السعودي واهن يشعر بالألم ولكنه غير قادر على التعامل مع الأفكار الجديدة أو مع تململ الشعب

الناتج المحلي للفرد يبقى أقل من نظيره في سلوفينيا. ملاك البيوت من الطبقة الوسطى يوظّفون عادة خادمات وسائقين، وكثير من السعوديين هم في حقيقة الأمر أثرياء. ولكن معطيات غير رسمية تفيد بأن هناك ما يقرب من ٣ ملايين سعودي، في الغالب في بيوت مملوكة تديرها نساء مطلقات أو أرامل، يعيشون في فقر نسبي. في العام الماضي، جرى اعتقال ثلاثة شباب سعوديين، فراس بقنه، وحسين الدرويش وخالد الرشيد، بعد تحميلهم فيلماً مصوّراً لمدة عشر دقائق عن الفقر في السعودية على اليوتيوب.

العالم يبدو متشابهاً

وفيما تشدد المدارس على التنشئة العقدية الدينية بخصوص المهارات القابلة للتسويق، وقبول العمال الاجانب مرتبات أقل من السعوديين، فإن معدل البطالة بين السعوديين تحت سن الثلاثين يعتقد بأنها ٣٠٪ أو أكثر. في الصناعة الانشائية، فإن النسبة بين معدلات الرواتب بين السعودي والاجنبي هي من ٩ ـ ١. وبالرغم من أن القوانين تنص على كوتا للسعوديين العاملين في الإنشاءات، وبالرغم من مطلب المضاعفة في عدد العمال غير الحكوميين،

فـإن نسبة السعوديين في قـوة العمل في القطاع الخاص انخفضت من ١٧٪ الى ١٠٪ في العام ٢٠١٠.

في سياق عملية استرضاء جرت العام الماضي، كان اقرار مكافآت البطالة المؤقتة التي منحت ٩٠٠ ألـف سعودي ما يقرب من ٦٠٠ دولار شهرياً. بالنسبة لموظفي الحكومة (الجميع باستثناء الأقـل مهارة من بينهم سعوديون)، فـإن الحد الأدنـى للراتب ارتفع الى ٨٥٠ دولار شهرياً، وهو ضعف معدل راتب القطاع الخاص. وقد تمّ ضخ مال في الجامعات، وهناك ١٤٠ ألف سعودي مبتعث يدرسون الآن في الخارج في بعثات مدعومة من الدولة، حيث زاد العدد عشرة أضعاف خلال عقد من الزمن. وإذا ما أدى التعليم الأجنبي الى فرص وظيفية فذلك سيساعد في تهدئة الوضع. أما اذا كان الابتعاث غير مفيداً، فإن الأشخاص الذين يعودون الى الوطن سيصبحون قوة تدعم التغيير.

المؤسسة الدينية في أضعف حالاتها والتيارات الجديدة إختطفت الأضواء من خلال الدعاة التي يتبعونها، ومشايخ الحكومة صاروا نكتة

مثل هذا الانفاق ليس مدعوماً. الفواتير اليوم يمكن دفعها طالما بقي سعر النفط فوق ٧٥ دولاراً للبرميل، بحسب شركة جدوى للإستثمار، ومقرها الرياض (يضع آخرون رقماً أعلى بقليل). ولكن بحلول عام ٢٠١٧ ـ تقول جدوى بأنه سوف يكون هناك حاجة لسعر بترول يصل الى ١٠٠ دولار للبرميل، متجاوزاً في العام ٢٠٣٠ الرقم الى ٣٢٠ دولاراً للبرميل. الزيادة السكانية هي جزء من السبب ـ الشعب يهرم قليلاً ولكنه ينمو بنسبة ١,٥٪ في السنة. عامل آخر هو الطاقة المدعومة. الطاقة المحلية يمكن شراؤها بما يعادل ١٠ دولار للبرميل، وعند هذه الاسعار المنخفضة فإن استهلاك النفط يرتفع سريعاً بصورة مخيفة. بحلول عام ٢٠٣٠، بحسب جدوى، فإن الاستهلاك قد يتصاعد من ٣,٥ مليون برميل يومياً في الوقت الحاضر الى ٦,٥ مليون إذا لم يسمح للأسعار المحلية بالارتفاع بدرجة كبيرة. القليل من النفط للتصدير يعني أسعار التصدير تكون أعلى.

أسعار أعلى للنفط أمر محتمل، ولكنه ليس مؤكداً. في المدى القريب، فإن الطلب المنخفض قد يبقي الاسعار ضعيفة: وكما في فترة صدمة الاسواق النفطة في السبعينيات من القرن الماضي، والتي جعلت عمليات التنقيب في أماكن مثل بحر الشمال مجدياً، فإن ارتفاع الاسعار مؤخراً قد شجّع على ارتفاع في وتيرة التنقيب عن مصادر هيدروكربونات جديدة، مثل رمال تار ونفط شايل. حقول النفط التقليدية تنتج أيضاً المزيد. العراق يضاعف من انتاجه، وفي وقت ما قد تتجاوز ايران، وليبيا، وفنزويلا انتاجهما الحالي. مخرجات السعودية، التي تزايدت بدرجة كبيرة على مدى العقد الماضي، قد بلغت الحدود التقنية القصوى التي تجعل من غير المحتمل القيام بقفزات أخرى.


المرأة: تبتعث للخارج ولكن لا تقود سيارة في الداخل!

جاهز للاشتعال

المال النفطي ليس هو أداة السيطرة الاجتماعية الوحيدة لدى السعودية. إصلاحات صغيرة جرى استعمالها لتهدئة الاحتجاجات. المزيد من الوصول الى الوظائف الحكومية والبعثات قد تعاطت مع بعض مظالم الأقلية الشيعية. وضع المرأة، التي قد تسافر الآن وتعمل دون إذن الذكر (محارم)، قد تحسنّت هامشياً، ووعدت بحق التصويت في حال جرت انتخابات ذات معنى في وقت ما. رغم ذلك، فإن حق النساء بقيادة السيارة، لا يزال (تابو). يقول دبلوماسي سعودي: (من السهل ارسال ٣٠ ألف إمرأة للخارج للدراسة بدرجة أكبر من السماح لإمرأة واحدة بقيادة السيارة).

وهذا الذي لم يتم المصالحة بشأنه، حتى اللحظة، قد جرى قمعه. ينقل ناشطو حقوق الانسان تحسنت شروط السجن وتطبيق منظم بدرجة أكبر للإجراءات القضائية. ولكن بالرغم من البرنامج المعلن بإطلاق سراح وإعادة تأهيل الجهاديين، فهناك لا يزال على الأقل ٥ آلاف معتقل سياسي. الاعتقال العشوائي، والمحاكمات السريّة، وفترات طويلة من الحجز دون تهمة تبقى أموراً شائعة. العدد تزايد من المواطنين السعوديين ـ وبحسب بعض التقديرات الآن يصل العدد الى ١٠٠٠ مواطن ـ ممنوعون من السفر. الصحافة مثقلة بطائفة متعاظمة من القوانين. أغلبية المعارضين هم من المتشدّدين الدينيين، ولكن قوانين مكافحة الارهاب الغامضة والقضاة المهادنين قد جرى استعمالهم لمحاكمة ناشطي حقوق الانسان، والنساء الذين يخرقون الحظر المفروض على قيادة السيارة، والمواطنين العاديين مثل استاذ مدرسة خالد الجهني، ٤٢ عاماً، الذي تم اعتقاله في الرياض في مارس ٢٠١١، بعد الشكوى لطاقم كاميرا بي بي سي حول القيود المفروضة على الحرية. السيد الجهني لا يزال في المعتقل.

وليد أبو الخير، شاب ناشط من جدة، واجه مجموعة من التهديدات: قضايا مفبركة، تحقيق متكرر، اتهامات بالردّة، منع من السفر. ولكن لم يتم اعتقاله. يقول بأن السلطات حذرة بأن لا تثير ردود فعل عبر قساوة مفرطة. يوضح ذلك: (لقد تم

ابلاغنا بصورة مباشرة، إنه خط أحمر اذا ما عبرت من التواصل الاجتماعي الى الشارع). يبقى أنه في غضون الشهور الاخيرة شهدت عدداً متزايداً من الأمثلة حول سعوديين قاموا بذلك. في مارس الماضي، قامت طالبات في مدينة أبها في الجنوب الغربي بالاحتجاج ضد الفساد وسوء المعاملة من قبل إداريي الجامعة. في ٦ حزيران (يونيو) أعداد من السعوديين استجابوا لرسالة على تويتر وانضموا الى تظاهرة خارج مركز تجاري بالرياض، تطالب بالإفراج عن معتقلين سياسيين. كان ذلك فعلاً شجاعاً، بالنظر الى أنه في إبريل الماضي حكمت محكمة على ناشط حقوقي بالسجن مدة اربع سنوات لتأييده مظاهرة مماثلة خرجت العام الماضي.

مثل اعمال العصيان تلك من الصعب السماح بانتشارها كما الحال في أمكنة أخرى من المنطقة. يبقى المجتمع السعودي منقسماً على قاعدة: القبيلة، المذهب، المنطقة، والانقسام بين المحافظين الدينيين والليبراليين نوعاً ما. المعارضة الناشطة

ثلاثة ملايين يعيشون تحت خط الفقر، والبطالة بلغت أكثر من ٣٠٪، وثلث السعوديين عاطل عن العمل، ١٤٠ الف مبتعث قد يتحولون الى طليعة التغيير

مقتصرة على مجموعة صغيرة من الأصدقاء المتماثلين ذهنياً. يعتقد دبلوماسي سعودي: (الأشياء سوف تتغير فقط حين تطالب الطبقة الوسطى بأكملها بالتغيير). ويتفق محام في الرياض مع رؤية أن (الشعب في مصر وتونس شعر بالظلم والإذلال. لدينا الظلم، ولكن الملكيات أفضل في التخفيف من حدة الاذلال). واضاف الدبلوماسي بأن كل من يعرفهم راقب بحماسة عالية المناظرات الرئاسية المصرية المتلفزة، وأثارت فضولهم وغبطتهم. الغضب والسخط، حسب قوله، قد أصبح (هيكليا). واذا لم تنتشر الاحتجاجات، فإن ذلك عائد في جزء منه الى معرفة الملك وإخوانه بأنهم من كبار السن يشجّعون سلوك (ننتظر ونرى). ليس هناك من حاجة لأن يقوم أحد بفعل يفضي الى التغيير المحقق، لأنه سوف يأتي تلقائياً وفي السياق.

إنحناء للثورة الجديدة

لقد أثار الربيع العربي قلق حكام المملكة الذين بالنسبة لهم تشكل الذاكرة المؤسسية هاجساً طويلاً. فهم يتذكرون الستينيات، حين شنّت السعودية شيئاً يشبه الحرب الباردة ضد الجمهوريات الناشئة حديثا في كل من: مصر، العراق، سوريا، واليمن. وقد قيل بأن الأمراء الكبار شكّوا في وجود مخطّطين للتحريض على الاحتجاجات الجارية اليوم. أرسلت السعودية في العام الماضي قوات لمساعدة قمع الانتفاضة المطالبة بالديمقراطية في الجارة، البحرين. الإعلام الرسمي سلّط الضوء على مشهد الدم في ليبيا وسورية أكثر من من تركيزه على الاحتجاجات في مصر وتونس واليمن.

وبالرغم من الأحاديث حول أن السعودية تقوم بتمويل الثوار في سوريا، فإنه لم تصل أموال نقدية حتى الآن: علماء الدين الرسميين قد منعوا من القيام بحملات التبرع. في ٢٠١١ منعت المملكة تقديم مساعدات لليمن ومصر كمؤشر على عدم الارتياح، بالرغم من أنه بينما تقوم بإنفاق بعضها الآن بما قد يثير جدلاً بأن الوهج الثوري قد هدأ. ومن المحتمل أن يكون آل سعود مسرورين بتشديد الجنرالات المصريين مؤخراً على الضبطية والاعلان الدستوري المكمل: حتى الآن لم يعترف آل سعود بالحكومة الليبية الجديدة. وقد سعوا بدلاً عن ذلك بتوثيق الصلة بين الملكيات من خلال جعل مجلس التعاون الخليجي اتحاداً رسمياً ومحاولة، وبصورة غامضة، أن يشمل المغرب والأردن فيه.



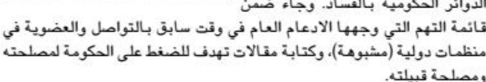
حكام السعودية يدركون بألم بأنه إذا ما أحدثت الموجة الديمقراطية في المنطقة تغييراً متواصلاً ونظاماً جديداً، فإن المملكة سوف تكون في موقف هزيل وضعف على مايبدو. وحتى في حال انحسار الموجة تاركة فقط الفوضى، فإنها ستكون قد قوّضت أي فرضيات من قبل الحكّام بالحق الإلهي. وفي الوقت نفسه، فإن الحلف الأهم للمملكة مع الولايات المتحدة قد يواجه ضغوطاً متزايدة. الولايات المتحدة ليست معتمدة بعد الآن على السعودية أكثر من جزء صغير من الطاقة التي تحتاجها. فقد انسحبت من العراق، وعمّا قريب من افغانستان. وقد ناهضت واشنطن حسني مبارك، مما أثار هذا الموقف شكوكاً لدى السعوديين حول نواياها الاستراتيجية.

ربما سيكّيف آل سعود أنفسهم مع العالم الجديد الذي وجدوا أنفسهم فيه. ولكن الكثير من شعبهم ينتابه الشك حيال ذلك.

ناشط حقوقي متهم: كان مزعجاً، فخارجياً، وأطلق عليه الرصاص!

بعد اطلاق سراحه في فبراير الماضي بعد نحو ٢٠ شهراً من الاعتقال بتهمة (إزعاج الآخرين)، مثل الناشط الحقوقي الشيخ مخلف بن دهام الشمري في ١٢ حزيران (يونيو) الماضي أمام المحكمة بمدينة جدة لاتهامه بـ (تشويه سمعة المملكة، واعتباره من (الخوارج) وفقاً للإدعاء العام!

وسرد الشمري عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) قائمة التهم الموجهة اليه وأبرزها: تشويه سمعة المملكة أمام الاعلام الخارجي، والتطاول على العلماء، واتهام بعض الدوائر الحكومية بالفساد. وجاء ضمن قائمة التهم التي وجهها الادعام العام في وقت سابق بالتواصل والعضوية في منظمات دولية (مشبوهة)، وكتابة مقالات تهدف للضغط على الحكومة لمصلحته ومصلحة قبيلته.



وكان الشمري قد تعرّض لإطلاق نار من نجله الأكبر الذي قيل أنه ينتمي للتيار السلفي المتشدّد، الأمر الذي أدى الى إدخاله العناية المشدّدة إثر إصابته بالرصاص إصابة مباشرة. وهناك اتهامات لأطراف في جهاز الأمن بأنها تقف وراء الحادثة.



محمد الشميمي: أُفرج عنه، ولكن معاقاً

محمد طاهر الشميمي، شاب لم يبلغ العقد الثاني من العمر، جرى اعتقاله منتصف شهر نيسان (إبريل) الماضي في منفذ الخفجي عند الحدود الكويتية وكان برفقة والده رجل الدين المعروف في منطقة القطيف، طاهر الشميمي.



محمد الشميمي معوقاً بفعل التعذيب

لم تكشف السلطات السعودية عن أسباب اعتقاله، شأن الآلاف أمثاله الذين يدخلون المعتقلات ويخرجون منها دون معرفة اسباب اعتقالهم ولا التهم الموجّهة اليهم دع عنك حقّهم في الدفاع والتمثيل القانوني. ولكن حالة الشاب محمد كانت صادمة. فقد خرج من المعتقل بعد أن فقد القدرة على الحركة والنطق بعد شهرين ونصف قضاها رهن الاعتقال، بعد اتصال واحد اجراه مع عائلته من سجن المباحث بالدمام، المنطقة الشرقية، بعد أيام على اعتقاله.

حالة الشاب محمد أصابت عائلته والآلاف الذين زاروه في منزل والده بالصدمة حيث بدا واضحاً الانهيار البدني والنفسي الذي أصابه خلال فترة اعتقاله. وتداول الشباب على نطاق واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي تفاصيل مروعة عن حالة الشاب الصحية والنفسية. ونقلوا بأن الشاب محمد بدا شاحباً وفاقد القدرة تماماً على النطق أو الحركة إلا بمساعدة من أفراد عائلته. وكان الشاب محمد يستقبل زوّاره المهنّئين بالافراج عنه من سريره الذي كان ممدّداً عليه ولا يكاد يدرك بمن ومايجري من حوله. لقد كان واضحاً أن الشاب محمد قد تعرّض لتعذيب شديد القسوة خلال فترة اعتقاله القصير نسبياً.



صالح المهوس في غيبوبة بسبب التعذيب

أعراض مماثلة ظهرت على الشاب موسى المبيوق وهو من بين قائمة الـ ٢٣ مطلوباً على خلفية المشاركة في التظاهرات السلمية في القطيف، حيث نقلت عائلته بعد لقائها به في السجن بأنه بدا شارد الذهب ولم يتعرّف على والديه. وصالح المهوس أصبح في حالة غيبوبة بفعل التعذيب في سجن الحاير بالرياض.

وأشار تقرير لمركز العدالة لحقوق الانسان نشر حزيران (يونيو) الماضي إلى العديد من حالات التعذيب التي تعرض لها معتقلون في سجن المباحث العامة بالدمام. ووفقاً لتقرير المركز الذي يتخذ من المنطقة الشرقية مركزاً لنشاطاته شملت حالات التعذيب ضد المعتقلين الضرب بالأيدي والركل بالأرجل والصعق بالكهرباء في أماكن حساسة من الجسم. كما شملت كذلك الضرب بالخراطيم واجبار المعتقلين على الوقوف لساعات طويلة وأيديهم مرفوعة.

ووفقا للمركز ألقت السلطات السعودية القبض على أكثر من ٦٠٠ شخص منذ انطلاق المسيرات الاحتجاجية قبل نحو ١٤ شهرا، ولايزال نحو ١٥٠ منهم رهن الاعتقال. وذكر التقرير أن من بين المعتقلين على خلفية حرية التجمع السلمي وحرية الرأي والتعبير ٣٥ طفلا لا يزال ١١ منهم قيد التوقيف حتى الساعة. ونقلت مصادر محلية بأن هناك حالات مماثلة لحالة الشاب محمد الشميمي، حيث يتحدث ناشطون عن وجود حالة اغماء سريري لمعتقل في السجون السعودية.

الأميرة سارة بنت طلال تلجأ الى بريطانيا

ذكرت صحيفة (دايلي تلجراف) اللندنية في ٧ يوليو الجاري أن الأميرة سارة بنت طلال بن عبد العزيز (٣٨ عاما)، وهي حفيدة مؤسس المملكة، وشقيقة الأمير الوليد بن طلال، طلبت اللجوء السياسي للمملكة المتحدة بسبب ما اعتبرته (مخاوف من عودتها إلى الوطن). وسبق أن قامت شخصية سعودية اشتهرت باسم (مجتهد) على تويتر بالكشف عن احتمال طلب الأميرة سارة للجوء السياسي في بريطانيا، ملمحاً إلى دور كبير لشخصية في ديوان الملك، يتهمها بمكائد خطيرة وراء الضغط على الأميرة وطلبها اللجوء السياسي في بريطانيا، في إشارة الى مستشار الملك خالد التويجري.



وتشير الصحيفة الى أن الأميرة أوضحت للصحفيين هيو مايلز؛ ومانديك روبرت، رفضها العودة إلى السعودية، بعد أن استنفذت فرص البقاء القانونية في بريطانيا. وتتهم الأميرة سارة كبار المسؤولين السعوديين بالتآمر لخطفها وتهريبها إلى الرياض، بعد أن تعرّضت لـ (حملة اضطهاد مدبرة وماكرة)، حسب وصفها.

وتعيش الأميرة سارة حالياً في جناح فندقي من عدة غرف في فندق خمس نجوم في لندن مع أطفالها الأربعة، واثنين من كلابها، تحت حراسة فريق أمن خاص. وتروي بعض تفاصيل حياتها الخاصة، فتقول: (كان فرعي في الأسرة يختلف عن بقية آل سعود، متحرراً ومتنوعاً ومثيراً للجدل). درست في جامعة الملك سعود في الرياض، وتزوجت من ابن عمها، أمير ملكي وهي لا تزال شابة.

وأضافت: (إنهم متأكدون من عجزي عن العودة الآن، تعرضت للإساءة

جسدياً والاستغلال وجمدت أرصدتي، واتهموني بأنني معارضة لهم وعلى صلة مع إيران، لم يتركوا شيئاً. لقد الحقوا بي الأذى بكل الطرق). وتعتقد الأميرة سارة أن قوى تعمل بشكل مستقل عن الملك، ووالدها وبعض المقربين، هم وراء الأعمال الإجرامية المزعومة. وتدعي أنها تعرضت لاعتداء خارج السفارة السعودية في لندن من قبل مسؤول حاول لي ذراعها. ولم يتم استدعاء الشرطة لأن الأميرة كانت تحاول تجنب الفضيحة. وقالت إنها أصبحت ضحية لحملة تشويه على الإنترنت وربطها بالمعارضة السعودية وحزب الله، رغم أنها تنفي هذه المزاعم.

وقد أبلغ محامي الأميرة سارة وزارة الداخلية البريطانية عزمها على طلب اللجوء، ويجب على الوزارة تقييم حقيقة الادعاءات ثم تقرر بشأن طلبها. وتواجه لندن معضلة دبلوماسية لأن السلطات السعودية تريدها أن تعود. وبحسب الصحيفة أيضاً فإن الأميرة السعودية تعيش في لندن منذ عام ٢٠٠٧ بعد خلافات نشبت مع والدها الأمير طلال بن عبد العزيز. وتضيف (باربي السعودية)، بحسب التقرير، أنها لا تريد تحدي سلطة الملك عبد الله أو الشريعة الإسلامية... وتقول: (أنا أشكل خطراً لأني أطالب بالإصلاح من الداخل).

تضامن مع الحقوقي وليد أبو الخير

على خلفية ما يتعرّض له الناشط الحقوقي وليد أبو الخير من أحكام غاشمة وقرارات قضائية استفزازية وقمعية من جانب وزارة الداخلية عبر السلطة القضائية التابعة لها، مثل أمام المحكمة في ٤ حزيران (يونيو) الماضي بدعوى عامة حيث تلا ممثل الادعاء العام محمد المعدي تهماً وهي: إزدراء السلطة القضائية في المملكة، واتهام أحد القضاة علنا بالفساد الإداري، ومحاولة تشويه سمعة المملكة بإعطاء معلومات مضللة للمنظمات الحقوقية الأجنبية، ومحاولة تضليل جهة التحقيق.

وقد طلب أبو الخير مهلة للرد على التهم الموجهة له، في الجلسة المقرر انعقادها في ١٥ تموز (يوليو) الجاري. وحقيقة الأمر، أن الحملة التي تشنّها الأجهزة الامنية بغطاء قضائي ضد وليد أبو الخير تأتي في سياق حملة تشويه شنتها الأجهزة الأمنية من خلال الانترنت وبعض وسائل الإعلام، بسبب التزامه الدفاع عن حقوق الإنسان، والترافع عن نشطاء حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح السياسي المعتقلين في سجون وزارة الداخلية.

وكانت جمعية الحقوق السياسية والمدنية (حسم) قد دعت نشطاء حقوق الإنسان والجمعيات إلى حضور مثل هذه المحاكمات. وتطالب الجمعية وزارة الداخلية بالكف عن حملات التشويه والملاحقة القضائية ضد الأستاذ وليد أبو الخير. وقالت الجمعية في بيانها بهذا الخصوص: (هذه الحملات لن تزيد نشطاء حقوق الإنسان إلا إصراراً على المضي قدماً في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وفضح مرتكبيها).

النساء بين قيادة السيارة والاولمبياد

فيما تصاعد الجدل حول نسبة ونوعية المشاركة النسائية السعودية في أولمبياد لندن، وما هو الزي المناسب الذي يلزم على المشاركات في الدورة ارتداؤه، فإن نقاشاً جديداً قديماً تجدد حول موضوع قيادة المرأة للسيارة. المرأة في هذا البلد هي الوحيدة في العالم التي من غير المسموح لها قيادة السيارة.

وذكرت وكالة فرانس برس في ٢٣ يونيو الماضي بأن ناشطات من المملكة ألغين خطة كسر الحظر المفروض على قيادة المرأة للسيارة، والاقتصار على تقديم عريضة للملك عبد الله تناشده بالسماح لهن بقيادة المرأة للسيارة، بحسب ما ذكرت مشاركات في المجموعة.

وبحسب هاله الدوسري (اعتقد بأن محاولة العام الماضي من قبل سيدات لقيادة السيارة في الشوارع العامة قد بعثت برسالة.. وحان الوقت لإطلاع المسؤولين والدفع بهم لإستصدار رخص قيادة للنساء). وأضافت (وهذا بالضبط ما فعلناه بتقديم عريضة الى الملك لمراجعة هذا الأمر).

إمرأة أخرى، رفضت الفصح عن إسمها، قالت: (لن نخرج الى الشوارع، فذلك سوف يؤثر سلباً على أفراد عوائل النساء)، في إشارة الى المحارم الذكور، الذين تطالبهم الحكومة بالتوقيع على تعهدات بأن أقاربهم النساء لن يكسرن الحظر مرة أخرى.

وقد شكّلت الناشطات مجموعة (Women2Drive) تحث الإناث في المملكة على الجلوس خلف المقود في حملة شهدت اعتقال العديد من النساء. صفحات الحملة على فيسبوك وتويتر تحث النساء اللاتي يدعمن رفع الحظر على استعمال اشارة الحملة كصورة لملفاتهم الشخصية.

وكانت هند الزاهد قد أبلغت وكالة فرانس برس بأن الحملة قد تأجّلت عقب موت ولي العهد الأمير نايف بن عبد العزيز. وفي ١٠ حزيران (يونيو) رفعت اكثر من ٩٥٠ ناشطة عريضة الى الملك تناشده بالسماح لهن بقيادة السيارة. العريضة حثّت الملك على (تشجيع النساء الحاصلات على رخص قيادة من بلدان مجاورة للشروع في قيادة السيارة في حال الضرورة). كما طالب الموقّعون الملك بـ (إنشاء مدارس لتعليم قيادة السيارة خاصة بالنساء واصدار رخص قيادة).

كثير من النساء قام بقيادة السيارة منذ انطلاق الحملة العام الماضي، كما جرى اعتقال الكثير منهن وأرغمن على توقيع تعهدات خطية بعدم العودة للفعل نفسه، بحسب ناشطين. مجموعة من النساء قادت السيارات في يونيو الماضي في رد فعل على دعوات للعمل على مستوى الوطن ضد الحظر.

ناشطون يطالبون بالافراج عن الجهني بتهمة التظاهر

من بين حملات التضامن التي انطلقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع المعتقلين بصورة تعسفية والتي شملت أشخاصاً كانت لهم مواقف لافتة مثل محمد البجادي، أو لكونهم يعملون في مجال الصحافة وحقوق الانسان مثل حبيب المعاتيق، فقد أطلق ناشطون حقوقيون ومدونون حملة في مواقع التواصل الاجتماعي للمطالبة بالافراج عن خالد الجهني، المدرس الذي يخضع للاعتقال بتهمة دعم التظاهرات في المملكة.


الجهني: حاول التظاهر وحيداً متحدياً!

وكتب احدهم في تويتر: (سُجنت وبقيتَ حراً وهم السجناء)؛ في حين كتب اخر (وقع الناس ضحايا في سيول جدة وخرج المتهمون براءة! خالد لم يشارك في غرق جدة)، في اشارة الى السيول التي اغرقت المدينة الساحلية موقعة عشرات القتلى خلال الاعوام الماضية.

كما كتب اخرون ان الجهني: (أراد فقط ان يكون مواطناً يعيش بكرامة، بدون توقيع معاريض، وحب خشوم، وتكفى طال عمرك، بدون مناشدات في الصحف واستجداء عند الأبواب). ووصف أحد المغردين المعتقل الجهني بأنه (أشجع شاب سعودي أظهر كم هي سلطات القمع تخشى الكلمة).

واعتقلت السلطات الامنية خالد الجهني في ١١ اذار (مارس) ٢٠١١ في موقع تظاهرة في الرياض دعا اليها شباب عبر الانترنت إلا انها لم تحصل في ظل تدابير امنية مشددة. وكانت منظمة العفو الدولية قد طالبت في ٢٢ فبراير الماضي باطلاق سراح الجهني فوراً ودون شروط، بالتزامن مع مثوله أمام محكمة تنظر في قضايا متعلقة بالارهاب، واعتبرت ذلك (غير مبرر على الاطلاق).

وذكرت المنظمة أن الجهني يحاكم بتهمة (دعم التظاهر) و(التواجد في مكان تظاهر)، والإدلاء بـ (تصريحات تمس بالمملكة لوسيلة اعلامية اجنبية). المقصود هنا تلفزيون بي بي سي الذي أجرى لقاء مع الجهني ثم أنتج برنامجاً عنه.

يذكر ان الجهني كان وحيدا في مكان التظاهر حين أدلى بتصريحات لوسيلة إعلامية أجنبية مطالباً بـ (الديموقراطية وحرية التعبير). واعتبرت منظمة العفو الجهني (٤٩ عاما) (سجين رأي)، وهو أب لخمسة أبناء يعاني أحدهم من مرض التوحد.

(الداخلية) تسحب مشروعين من الحريري بـ٢٥ مليار ريال

نشرت وكالات الانباء العالمية في ٢٢ حزيران (يونيو) الماضي عن مصادر اقتصادية خليجية خبراً مفاده أن وزارة الداخلية السعودية قامت بسحب عقدين ضخمين من شركة سعودي أوجيه، وأنها قامت بانذار الشركة، الا انها لم تلتزم بالضوابط وبنود العقد فصدر التوجيه الفوري بسحب المشروعين، تبلغ كلفتهما الاجمالية ٢٥ مليار ريال سعودي.

وتنظر مصادر إقتصادية إلى أن الفساد المالي والإداري في سعودي أوجيه ترك أعباء مالية كبيرة على العائلة المالكة خصوصاً وقد كان الملك قد أمر بصرف مساعدة مالية بقيمة ملياري ريال من أجل تسديد استحقاقات مالية عاجلة على الشركة. وقالت وكالة الانباء الالمانية انها حاولت الاتصال بمسؤول كبير بشركة سعودي أو جيه بمقرها ببيروت أو باريس ولكن تعذر ذلك لعدم رغبة مسؤولي الشركة في الحديث عن الموضوع والذي يعتبر ضربة موجعة للشركة في قطاع المقاولات.

قبلة نايف للأميرة فيرجي بـ ٥٠ ألف جنيه!

كتب ريتشارد كاي في (دايلي ميل) في ٢٢ حزيران (يونيو) الماضي خبراً مثيراً حول قبلة وضعها ولي العهد ووزير الداخلية السابق الامير نايف على شفاه دوقة يورك الليدي فيرجي. وذكر كاي بأنه بفعل العلاقة البريطانية الحميمية مع المملكة السعودية، فـإن دوقة يورك ووزير الدفاع السابق فيليب هاموند سافرا الى جدة لتقديم العزاء بوفاة ولي عهد البلاد.



ولكن رحلتهما ـ حيث سافرا على متن طائرة خاصة من مطار فارنبورو الخاص وعـادا خـلال أربـع وعشرين ساعة ـ قد جذبت الأصدقاء السابقين للزوجة السابقة للأمير اندرو. في الواقع، لقد قيل بأنه بدلاً من أندرو، كان يجب أن تقوم دوقة يورك بهذه الزيارة، حيث يعتقد بأنها تعرف الامير نايف أفضل منه.

وبحسب المساعد الشخصي السابق لفيرجي، د. ألان ستاركي، لقد أسبغت على نايف لقب (الشفاه المطاطية) بعد أن زرع قبلة على شفاهها في عشاء على الشموع ـ وأودع في وقت لاحق ٥٠٠٠٠ جنيهاً في حسابها البنكي.

يتذكر ضابط الجيش الأميركي السابق ستاركي، كيف أن الدوقة طلبت في عشاء سابق بصورة مخجلة من الأمير تغطية انكشاف حسابها. في ذلك الوقت، كان الدين المترتب عليها لصالح (Coutts) يقترب من مليوني جنيه استرليني (٣,٥ مليون دولار).

هذه القصة المقرفة مفصّلة في كتاب ستاركي، فيرجي، حياتها السريّة، الذي كتب فيه بأن الأمير لم ينزعج من الطلب غير العادي، قائلاً: (حسناً، يمكنني التفكير في فعل ذلك من أجل صديق)؛ قبل أن يضيف: (أودّ منك أن تثبتي لي بأنني إن فعلت ذلك، لن تكوني مديونة مرة أخرى).

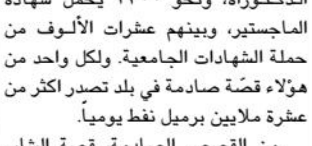
قامت الدوقة فيرجي بإعداد خطة لانقاذ تجارتها وعشاء آخر على ضوء الشموع مع الأمير بملابس زاهية. كتب ستاركي: (حالما التصقت شفاهه بشفاهها لم يكن هناك فكاك، ولكن في النهاية تمكنت بطريقة ما من الإفلات). توقّعت سارة ان تكون هناك إما دعوة أخرى من راعيها الافتراضي، أو ألا تسمع منه أبداً مرة أخرى.

وكما ظهر، حدث شيء مختلف تماماً. في بداية ديسمبر ١٩٩٣، اكتشفت وهي تقوم بمراجعة كشف الحساب البنكي بأن ٥٠٠٠٠ ألف جنيه أودعت في حسابها. وبحسب ستاركي: (كانت مسرورة بفكرة قبلة الـ ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني).

من نيويورك، حيث يعمل الآن في منصب مستشار توظيف، ستاركي الذي كان في شراكة مع العشيق السابق لفيرجي، جون برايان، يبلغني: (لم أكن متأكداً في البداية بأنه الأمير ـ نايف ـ الذي مات، ولكن لم يكن لدى جون أي شك على الأطلاق).

طالب ماجستير يبيع منتجات ألبان في الشارع!

قصص العاطلين عن العمل في بلاد النفط والفساد والثروات الفلكية لأمراء آل سعود متنوعة وأحياناً صادمة، تبدأ بالأمراض النفسية وتصل في أقصى وأقسى تعبيراتها الى إقدام البعض منهم على الانتحار في رد فعل على اوضاعهم المعيشية الضاغطة. حسب الاحصاءات الحكومية، فإن هناك أكثر من مائة عاطل عن العمل يحمل شهادة الدكتوراة، ونحو ٢٣٠٠ يحمل شهادة الماجستير، وبينهم عشرات الألـوف من حملة الشهادات الجامعية. ولكل واحد من هؤلاء قصّة صادمة في بلد تصدر اكثر من عشرة ملايين برميل نفط يومياً.



من القصص الصادمة، قصة الشاب طالب الماجستير حيدر المبارك الذي أرغمته ظروفه المعيشية وإصراره على مواصلة دراساته العليا على الجلوس على الرصيف (الصورة) ليبيع منتجات الألبان وبعض الخضروات، تحت أشعة الشمس الحارقة متحدياً حرارتها والأتربة التي تذرها الرياح. من قرية الحليلة الكائنة شرق الهفوف، يخرج حيدر من منزله متوجهاً إلى الرصيف لبيع المنتجات اللبنية في تمام الساعة الثالثة من بعد الظهر. ملامحه الشبابية الجميلة و قوة ساعديه وهيئته تضفي للمشتري شخصية قوية وجذابة وإبتسامته الهادئة التي لا تفارق محياه لها معان رائعة.

يدرس حيدر البالغ من العمر ٢٨ سنة ماجستير التربية الحيوانية في جامعة الملك فيصل ولم يبق على تخرّجه سوى تقديم رسالة

الماجستير. و في أثناء دراسته يقوم حيدر بتوصيل الطالبات إلى الجامعات والكليات في الصباح لسداد أتعاب الحياة القاسية، وبعد الظهر يساعد والده في بيع منتجات الألبان.

وقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة بيع الشباب للخضروات أو الملابس أو البطيخ وتجدهم يحملون المؤهلات العلمية والمهنية ويتخذون من الاماكن العامة مكاناً لهم، ويعزى الأمر ذاك الى إنتشار البطالة، والتضخم المستمر، مما يضطرهم إلى العمل في مجالات خارج تخصصاتهم، ولن يستغرب أحد لو وجد شاباً يحمل شهادة التمريض ويعمل محاسباً (كاشير) في أحد المراكز التجارية الكبرى.

ال سعود يعاقبون اليمنيين لاختطاف القاعدة قنصلهم

قام عشرات من أبناء مدينة تعز في ٢٨ يونيو الماضي بخطوّة معبّرة حيث أدوا مناسك العمرة بصورة رمزية في شوارع المدينة احتجاجا على قيام السلطات السعودية بإيقاف تأشيرات الدخول ضمن ما وصف بأنه (عقاب جماعي) على خلفية اختطاف القنصل السعودي في عدن من قبل تنظيم القاعدة، حسب موقع (يمن برس)، في ٢٩ يونيو الماضي.



وارتدى المحتجون ملابس الإحرام وقاموا بحلق رؤوسهم، مارين بشوارع مختلفة في مدينة تعز. ورغم مزاعم ال سعود بعدم استغلال الحج والعمرة لأغراض سياسية الا أنهم وعلى النقيض من تلك المزاعم يقومون بفرض عقوبات سياسية على الدول والشعوب التي تتبنى مواقف وسياسات مخالفة لهم.

حالات الانتحار في تصاعد كما فساد آل سعود!

بالرغم من تقارير متوالية تصدر عن حالات الانتحار المتزايدة في البلاد.. الا أن ال سعود مشغولون بقضاياهم ولا شأن لهم بما يصيب هذا الشعب، وما يعانيه المواطنون الذي يدفعهم سوء حالهم المعيشية نحو قرارات في غاية الخطورة والمأساوية.

تقرير نواف الصيعري، المنشور في صحيفة (عكاظ) في ٥ تموز (يوليو) الجاري بعنوان (جثث معلقة وغرف مغلقة.. لماذا ينتحر هؤلاء؟)، يشتمل على قصص مأساوية. فقد بدأ التقرير بحادثة انتحار أقدم عليها شاب أربعيني في حي الصفا في جدة، حيث شنق نفسه في حمام منزله. حالات الانتحار شملت الوافدين والعرب أيضاً. ينقل الصيعري عن تقارير رسمية بأن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الانتحار خصوصاً للفئة العمرية بين ٢٠ و٢٩ عاماً. وأظهر تقرير صادر عن إدارة التخطيط والإحصاء في وزارة الداخلية ارتفاع عدد حالات الانتحار من ٢٥٩ حالة في ١٤٢٧هـ إلى ٨٠٠ حالة في ١٤٣٠هـ، ثم إلى ٩٥٧ حالة في ١٤٣١هـ، ما يؤكد أننا أمام ظاهرة تستحق المزيد من تسليط الضوء، للوقوف بشكل أدق على الأسباب التي قد تدفع بالبعض لإنهاء حياتهم بتلك الطريقة البشعة، وعلاقة ذلك بالضغوط الاجتماعية والأسرية والأمراض النفسية، ومشاكل الفقر والبطالة، وسبل العلاج الممكنة.

وفيما يكتفي الصيعري بالتركيز على العوامل النفسية والاجتماعية والموقف الشرعي من الانتحار، يغفل عوامل أخرى حاسمة إقتصادية وسياسية، حيث تلعب دوراً جوهرياً في إحداث توازن نفسي وتعزيز التصور الايجابي عن الذات والمجتمع. وقد ثبت من خلال حالات محدّدة أن العامل الديني وحده ليس كافياً لمنع وقوع الانتحار، فقد عاد رجل متدين من بعد أداء الصلاة في المسجد الى منزله وقد وجد زوجته وقد وضعت الحبل حول رقبتها وفارقت الحياة. يضاف الى ذلك أن أعداد المنتحرين تتضاعف مرات في العاصمة الرياض، رغم الاعداد المتزايدة من المساجد ومراكز التوجيه الديني.

بعد رحيل نايف جاء وقت الكلام

عقل الباهلي، كاتب اصلاحي يتحلى بالشجاعة في الافصاح عن رأيه، وقد شارك في مناسبات عديدة في حملات الدفاع عن حقوق الانسان وعن المطالب الاصلاحية والانتقال الديمقراطي الضروري في هذا البلد. بعد رحيل نايف، كتب الاستاذ الباهلي مقالة بعنوان (توقيت الكلام)، ولفت الى دور فئة من المتملّقين في المزايدات الفارغة لجهة كسب ود أو (شرهة) هذا الأمير أو ذاك. يقول الباهلي: (أعرف أن كثيراً من المنافقين والمرجفين سيستشهدون بهذا المقال وكأنه جريمة ولا يحتاجون إلى عناء كثير للتدليل وهم خبراء بالتضليل على أن هذا المقال ليس وقته..).



ولكنه تجاهل كل هؤلاء حتى لا تنتهي صلاحية الافكار التي يود التعبير عنها فـ (تطير الطيور بأرزاقها)، فنثر طائفة من الاسئلة تتعلق بمرحلة ما بعد موت نايف: من هو ولي العهد؟ هل ستشكل حكومة كاملة أو سنعود إلى الإستبدال؟ هل سيدخل شباب الأسرة المتمكن من صناعة القرار أو ستوزع المناصب حسب الشكل التقليدي داخل الأسرة المالكة؟ هل ستفعّل هيئة البيعة أو أن التفعيل مؤجل؟ هل سيحدث توزيع للمسؤوليات مثل تعيين رئيس وزراء منفصل عن قمة الهرم إدارياً؟.

يرى الباهلي بأن مصدر تدافع هذه الاسئلة هو (مستوى الوعي

الحقوق والسياسي والإجتماعي والإقتصادي الذي وصل له المجتمع السعودي..) لافتاً الى دور مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام الالكتروني.

يرى الباهلي بأن (التساؤلات من حيث المبدأ مشروعة). لكن السؤال: (من يستطيع الإجابة على هذه الاسئلة) خصوصا (أن صناعة القرار السياسي تحديدا هي فقط داخل الأسرة الحاكمة وهي في نظر الناس صندوق أسود).. إنها فعلاً مقاربة جريئة، وأسئلة جوهرية تتطلب اجابات صريحة ومباشرة.

أراد الباهلي إثارة تلك الاسئلة (قبل أنْ ينفتح الصندوق وتعلن التطورات) من قبل الملك أو المصدر المسؤول فيكون دور الاعلامي المتملّق مقتصراً على (مدح هذه القرارات والإشادة وحسن التدبير عن من أنجزها وليس لدى من يعترض عليها إلا الصمت..). والسبب كما يقول الباهلي (لأن من ينتقد قراراً صادراً من الإدارة السياسية فهو ينتقد الملك، ونحن في مرحلة تصدر أحكام للوزراء ضد تطاول الإعلاميين حينما فقط يشيرون إلى خلل في أداء الوزارة)..

وبالرغم من ذلك، فإن الباهلي يصرّ على البوح برأيه لاعتقاده بأن ادارة الدولة لا بد من تبديلها: (لأن شعبنا الكريم تغير، وزاد عدده وتوسعت مداركه، وأصبح رأيه واضحاً وقوياً حول مصالحه ومطالبه الحقوقية والخدمية على وجه الخصوص). ومن بين ما طالب به الباهلي هو: (فصل رئاسة الحكومة عن رئاسة الدولة)، كما طالب بـ (الرقابة الشعبية على أداء الحكومة). ورفض الباهلي استمرار مجلس الشورى بصيغته الحالية (فلم يعد مقبولاً الحديث عن تطوير مجلس الشورى أو إنتخاب نصف أعضائه، خصوصا بعدما شهد العالم العربي هذا الزلزال، وأصبح الهدف لدى الشعوب والحكومات مزيدا من التشارك في إداراة البلد. ولذلك وطننا يحتاج إلى نقله نوعية وإعلان تأسيس برلمان منتخب) على حد قوله.

وطالب الباهلي بحسم ملف المعتقلين (والذي أصبح من أخطر الملفات..)، خصوصاً لانعكاس ذلك على أهالي المعتقلين (الذين ليس لهم ذنب في ماجرى)، بالنظر أيضاً الى تأخر محاكماتهم بل (أصبح جلهم في نظر القوانين والشرائع السماوية والإنسانية مسجونين تعسفاً). وتطرّق في السياق الى موضوع قيادة المرأة للسيارة والقيود المفروضة على مجالات عملها، وكذلك المنع من السفر الذي طال الآلاف من المواطنين كعقوبة ضد أولئك الذين يمارسون حقهم في التعبير عن آرائهم أو البوح بمطالب مشروعة (لأن المنع من السفر هو إنتهاك لأبسط حقوق الإنسان ويصيب أفراداً من العائلة لا ذنب لهم إلا بجريرة والدهم كما تعتقد وزارة الداخلية)..

إحياء دعوى رسّام ضد العائلة المالكة

أعادت محكمة الاستئناف الفيدرالية في واشنطن في ٦ يوليو الجاري فتح قضية من قبل فنّان يقول بأنه يطالب العائلة المالكة في السعودية بنحو ١٢,٦ مليون دولار لقاء ٢٩ تمثالاً صمّمها لها. إيلي بيرن أنجلينو، الذي تقدّم بالدعوة دونما تمثيل من قبل محامي، يقول بأن ١٦ عضواً في العائلة المالكة في السعودية طلبت منه إنتاج قطع فنيّة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

التماثيل كانت عبارة عن شغل يدوي في سويسرا في ستوديو عائلة أنجلينيو أرت في لوغانو، وتم تسليمها الى أنجلينو في مدينة نيويورك ومن ثم شحنها الى الرياض. يقول أنجلينو بأن أعضاء في العائلة المالكة وقّعوا بأنفسهم على تلك الشحنات.

وقام أنجلينو بعدّة محاولات لتحصيل المبالغ المترتبة على العائلة المالكة عبر إرسال فواتير الى المحامين والى السفارة السعودية في واشنطن. وفي الأخير، قرر أن يقاضيها، ولكن المحكمة الفيدرالية أبطلت دعواه.

وفي قرار ٢ ـ ١، قالت محكمة الاستئناف في مقاطعة كولومبيا بأن المحكمة الدنيا أساءت التصرف في رفض شكوى أنجلينو. وحاول أنجلينو إلفات نظر الدفاع إزاء الادعاءات عبر ارسال القضية الى السفارة السعودية في واشنطن، حيث رفض المسؤولون فيها قبول استلام القضية. انجلينو أملى طلبات مع المحكمة تقول بأنه كان يتواصل على الدوام مع السفارة حول هذا المشروع وأنه اعتقد بأنه كان مطلوباً منه استعمال إجراء لفت الانتباه ذاته حين قرر مقاضاة العائلة المالكة.

لقد مضى أكثر من عام والقضية قد بعثت الى قاضي مختلف بذريعة أن انجلينو لم ينجح في إرضاء المحكمة حيال طلب لفت الانتباه.

هل موجة الالحاد في السعودية تتصاعد؟

سؤال الالحاد بات حاضراً بسطوة في النقاشات الجارية على الساحة المحلية وفي مواقع التواصل الاجتماعي فهل لذلك ما يبرره؟. تبدو الاجابات حاضرة كما الأسئلة، فقد كتب أحدهم تغريدة تقول بأن التطرف الديني أنجب: الاستبداد، والارهاب، والالحاد. من اللافت أن من اعتنق الالحاد أو تنكّب من الاسلام الى المسيحية هم في الغالب من منطقة نجد، حيث مركز الوهابية والتطرّف الديني، وأيضاً هناك من يتحدث الآن عمّا أسماه موجة الحادية.



وفيما ربط أحدهم تلك الموجة بالابتعاث للدراسة في الخارج، فإن آخرين قلّلوا من أهمية هذا العامل، وأرجعوها الى عوامل عديدة منها ظاهرة الفساد المالي والاخلاقي في المجتمع الديني، والنفاق الاجتماعي المصاحب للعلاقة بين الديني والسياسي، وتحصين الاستبداد بمبررات ونصوص دينية ما جعل علماء الدين في حالة دفاع دائمة عن رجال السلطة. يضاف الى ذلك، عجز المؤسسة الدينية والمشايخ عن تقديم إجابات مقنعة عن أسئلة الشباب فيما يرتبط بالواقع المعاش، ومسائل علمية وسياسية واقتصادية واجتماعية شديدة التعقيد، ما ألجأهم للبحث عن إجابات من خارج المجال الديني.

التحذير السعودي للرعايا.. رسالة أم عناية!

سامي فطاني

كثرت في الاونة الاخيرة بيانات التحذير الصادرة سواء من وزارة الخارجية السعودية أو من إحدى سفاراتها في بيروت أو دمشق أو بغداد أو غيرها، وأحاط بتلك البيانات الغموض أحياناً، لأنها لا تستند بالضرورة على أسباب وجيهة بوجود أخطار حقيقية أو قريبة تتهدد الرعايا.

وفي بلد مثل لبنان، الذي يعتبر الاعلام فيه ركناً أساسياً في الحياة العامة وفي تشكيل الرأي العام، فإن صدور بيان من حكومة ما هنا أو هناك من شأنه أن يترك مفعوله المباشر على السياحة والسياسة معاً. البيانات السعودية هذه المرة جاءت غامضة وتتسم بنوع من التلاعب بالألفاظ، الأمر الذي أثار اهتمام الصحافة اللبنانية التي نظرت الى تلك البيانات كما لو أنها تحمل دلالات سياسية.

لبنان لازال مقصداً لسعوديين مؤدجلين يأتون اليه ـ خلاف التحذير الرسمي ـ ليتوجهوا شمالاً للقتال ضد الأسد ونظامه..ويبدو ان التحذير لا يشمل هـؤلاء، بل أنهم ـ كما تفيد مصادر أمنية ـ مدفوعون من جهات رسمية وشبه رسمية، للمجيء الى لبنان من أجل أداء واجب مقدس!

في تقرير بعنوان: (التحذير السعودي للرعايا دس رسائل أم إجـراء تقني)، نشرته صحيفة (السفير) في ٧ يوليو الجاري، كتبت لينا فخر الدين: بدا السفير السعودي علي عواض عسيري حريصاً وبشكل يومي على تكرار لازمتـه: قـرار تحذير المواطنين السعوديين من السفر إلى لبنان ليس قراراً سياسياً ولا يصل إلى حد المنع الكامل من السفر، كما لا يهدف إلى الإضرار بلبنان اقتصادياً وسياحياً.

التقى عسيري على التوالي رؤساء الجمهورية ميشال سليمان والمجلس النيابي نبيه بري ومجلس الـوزراء نجيب ميقاتي وطلب منهم عدم اعطاء تفسيرات سياسية للقرار الذي جاء مختلفاً عن قرار البحرين وقطر والامارات والكويت بالطلب من الرعايا المغادرة وعدم التوجه الى لبنان.

عسيري وفي بيان عممته السفارة قال انه (من غير الممكن حجب ما تبثه بعض وسائل الإعلام اللبنانية وغيرها حول الأحـداث التي تجري من وقت إلى آخر، وآخرها ما جرى خلال الأسبوعين الماضيين من حرق دواليب وقطع طرق رئيسية، أهمها طريق المطار التي ترتب عليها تأخر بعض المواطنين السعوديين المتواجدين في لبنان في تلك الفترة من العودة إلى المملكة والالتحاق بعوائلهم وأعمالهم)؛ وأشار عسيري إلى (ما تعرض له بعض المواطنين السعوديين مؤخرا من عمليات خطف واعتداء وابتزاز وعدم توقيف الأجهزة المختصة لبعض الجناة المعروفين في بعض القضايا المشار إليها رغم ثبوت تورطهم بارتكاب الجريمة).

استفسر أهل السلطة من عسيري ابعاد القرار، فطلب حصره بالبعد التقني ومفاده الآتي: كنا نلجأ الى خيار ترحيل الرعايا عن طريق سوريا (جواً وبـراً) في حال حدوث أي معطى أمني في لبنان (نموذج الحروب الاسرائيلية في ١٩٩٣ و١٩٩٦ و٢٠٠٦، وقد أصبح ذلك متعذرا اليوم. لذلك كان قرار التحذير.

ولكن السـؤال: مـاذا عن البعد السياسي؟

تجيب فـخـر الـديـن بما نصّه: لا يفصل أحد وزراء الأكثرية، القرار السعودي عن تكثيف الضغوط على حكومة ميقاتي بغية إسقاطها، ويقول ان (دسّ) الرسائل السعودية من تحت (عتبة) دول صغيرة في مجلس التعاون الخليجي، هـي لعبة مكشوفة. يسأل الوزير نفسه: (إذا كانت الحجة التقنية صحيحة، كيف تحذر السعودية الزائرين ولا تطلب من المقيمين المغادرة، أم انها تخاف على القادمين ولا تخاف على الموجودين على الأراضي اللبنانية؟ المسألة سياسية بامتياز).

يحاول مقربون من السفارة السعودية نزع البعد السياسي، معتبرين أن (الأمر مرتبط بالظروف الأمنية المتخبّطة التي يعيشها لبنان). يتقاطع حديث هؤلاء مع كلام عسيري الذي حاول تجريد مضمون بيان المملكة من (الشوك السياسي)، لافتاً الانتباه إلى أن ذلك ينطلق (من حرصنا على عدم تعريض مواطنينا لأي مخاطر)، ومن دون أن ينتبه إلى المخاطر على السعوديين المقيمين في لبنان حالياً.

وفيما تمتنع أوساط في (حـزب الله) و(امـل) عن التعليق، تشير مصادر وزاريـة إلى أن (هذه التحذيرات كانت متوقّعة)، وتلفت الانتباه إلى أنها (تصيب بسهامها أولاً رئيس الحكومة ومن ثم كل الوزراء السنة)، وتؤكد أن (الهدف منها ليس أمنياً بل سياسي)، مؤكدين أن (الوضع الأمني، وعلى الرغم من التطورات الحاصلة، إلا أنه يبقى تحت السيطرة وسقفه معروف، فلا أمور جديدة طرأت على الأوضـاع الداخلية حتى تصدر مثل هذه التحذيرات). وتلفت الانتباه إلى أن (بيان المملكة، وما سبقه على لسان بعض دول مجلس التعاون الخليجي، لا يصب في مصلحة لبنان بل على العكس فإنه يشوّه سمعة البلد).

لكن مـصـادر سياسية تـعـزو سبب إطـلاق التحذيرات إلى (استياء سعودي) من الرئيس ميقاتي، إذ أن المملكة طلبت منه بعد كلام مندوب سوريا في الأمم المتحدة بشار الجعفري رداً واضحاً وقاطعاً ينفي فيه كلام الأخير، مشيرةً إلى أن كلام رئيس الحكومة (لم يَرُق للديوان الملكي).



سواح خليجيون في لبنان

تتحدث المصادر نفسها عن كلام سعودي قيل للرئيس ميقاتي في السعودية عندما زارها مؤخرا للتعزية بوفاة ولي العهد الأمير نايف، حيث اجتمع بولي العهد الحالي الأمير سلمان بن عبد العزيز الذي أبلغه أن المملكة لا تكن له الا كل مودة وتقدير وأن سياسة حكومته بالنأي بالنفس عن الأزمة السورية وفرت مظلة حماية واستقرار للبنان.. أما الموقف من طريقة اسقاط حكومة سعد الحريري، فهذا أمر آخر، خاصة وأن المملكة تتعامل مع سعد ليس بما يمثله كشخص، بل كونه الوريث السياسي لرفيق الحريري.



فضيحة من العيار الثقيل

الجامعات السعودية تشتري (مكانة أكاديمية) نقداً

عبدالحميد قدس

بعد فضيحة التصنيف العالمي للجامعات السعودية العام ٢٠٠٥، حيث حلّت الجامعات السعودية في المرتبة ٢٩٩٨ من أصل ٣ آلاف جامعة حول العالم، أي بفارق مرتبتين فقط عن المركز الأخير، وتبادل المسؤولين الاتهامات حينذاك، حيث حمّل الدكتور عبد الله العثمان، وكيل وزارة التعليم العالي للشؤون التعليمية كلا من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنية مسؤولية تخلف الجامعات السعودية في الدخول ضمن التصنيف العالمي، بالرغم من أن الموازنات المخصّصة للجامعات تبدو عالية، ومن بينها تخصيص ٢٠٠ مليون ريال لمجرد تطوير الموقع الالكتروني لجامعة الملك سعود!.

بعد تلك الفضيحة ظهرت أخرى في السياق نفسه، كشفت عنها مجلة (ساينس) تتمثل في محاولات جامعات سعودية لشراء هيبتها الأكاديمية. وذكرت المجلة: اعتقد روبرت كيرشنر عندما قرأ للمرة الأولى الرسالة الإلكترونية التي استلمها، أن هنالك عملية احتيال، فعالم فلك في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة السعودية كان يعرض عليه عقداً كأستاذ ملحق بأجر ٧٢ ألف دولار سنوياً. ومقابل هذا المبلغ، سيكون مطلوباً من البروفيسور كيرشنر، وهو أستاذ في علم فيزياء الفلك في جامعة هارفارد الأمريكية، أن يشرف على مجموعة بحثية في جامعة الملك عبدالعزيز، ويقضي أسبوعاً أو أسبوعين في السنة، في حرم جامعة الملك عبد العزيز، لكن ذلك المتطلب ستكون فيه مرونة، بحسب ما ذكر الشخص الذي كتب الرسالة الإلكترونية (الايميل). لكن المطلوب من كيرشنر هو أن يضيف اسم جامعة الملك عبدالعزيز كجهة ارتباط ثانية إلى اسمه في قائمة معهد المعلومات العلمية للباحثين الأعلى مرجعية.

كيرشنر أرسل الإيميل الذي وصله إلى رئيس قسمه، وداعبه قائلاً: (إن المبلغ المعروض أكبر بكثير من علاوة ٢٪ التي يحصل عليها الأساتذة سنوياً). ويقول كيرشنر: (اعتقدت في البداية أنها مزحة)، لكنه اكتشف أن زميلاً له من ضمن قائمة الباحثين الأعلى مرجعية في معهد أمريكي آخر، قبل عرضاً مماثلاً من جامعة الملك عبدالعزيز، وأضاف الجامعة كجهة ارتباط ثانية على قائمة ISIhighlycited.com . وزميل كيرشنر هذا ليس وحيداً، فمجلة (Science) علمت أن هنالك أكثر من ستين من كبار الباحثين من مجالات علمية مختلفة، وجميعهم من قائمة ISIhighlycited.com، وقعوا مؤخراً عقود عمل وفق نظام غير متفرغ (PartTime) مع الجامعة، وجميعها شبيه بالعرض الذي استلمه كيرشنر. وفي الوقت نفسه، تقدّمت جامعة الملك سعود في الرياض بمئات الأماكن في التصنيف الدولي خلال السنوات الأربع الماضية، من خلال مبادرات تهدف بشكل خاص إلى ربط اسم جامعة الملك سعود بمنشورات بحثية، بغض النظر عما إذا كان العمل تضمن أي تعاون ذي معنى مع باحثي جامعة الملك سعود.

باحثون من داخل المملكة وخارجها يحذّرون من أن مثل هذه الممارسات يمكن أن تشتت الانتباه عن الجهود الحقيقية التي تبذلها بعض الجامعات السعودية؛ لتحويل نفسها إلى مراكز بحثية على مستوى عالمي. على سبيل المثال، أنفقت الحكومة السعودية مليارات الدولارات لبناء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية التي تتضمن مختبرات على مستوى عالمي، ويعمل فيها عشرات الباحثين البارزين كأعضاء هيئة تدريس متفرغين. لكن مبادرات جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، تهدف إلى الحصول على نتائج أسرع. يقول محمد القنيبط، أستاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة الملك سعود، منتقداً مؤخراً البرامج في مقال في صحيفة الحياة: (إنهم يقومون ببساطة بشراء أسماء). ويقول تيدي فيشمان، مدير مركز النزاهة الأكاديمية في جامعة كليمزون في جنوب

كارولينا: (إن البرامج تعطي انطباعاً مزيفاً مقصوداً بأن الجامعات السعودية تقدم أبحاثاً عظيمة).

الأكاديميون الذي قبلوا عروض جامعة الملك عبدالعزيز يمثلون تشكيلة واسعة من أعضاء هيئة التدريس، من مؤسسات نخبوية في الولايات المتحدة، كندا، أوروبا، آسيا، وأستراليا. جميعهم رجال (ذكور)، وبعضهم أساتذة فخريون تقاعدوا مؤخراً من مؤسساتهم التي كانوا يعملون فيها في بلادهم. جميعهم غيروا ارتباطهم على قائمة ISIhighlycited.com، كما هو مطلوب في عقد جامعة الملك عبدالعزيز، وبعضهم أضاف جامعة الملك عبدالعزيز كارتباط في الأوراق البحثية.

المتطلبات الأخرى في العقد تشمل تخصيص (كل وقتك، اهتمامك، مهارتك، وقدراتك لأداء واجباتك)، والقيام (بعمل يساوي ما مجموعه أربعة أشهر من مدة العقد). نيل روبرتسون، أستاذ فخري في الرياضيات في جامعة ولاية أوهايو، أحد الذين وقعوا عقداً مع جامعة الملك عبدالعزيز يقول إنه ليست عنده مشكلة مع العرض. ويضيف: (إنها الرأسمالية. هم لديهم رأس المال، ويريدون أن يبنوا به شيئاً)! أحد الباحثين الآخرين الذين وقعوا مع جامعة الملك عبدالعزيز، عالم الفلك جيري جيلمور، من جامعة كامبريدج في بريطانيا، يقول إن: (الجامعات تشتري سمعة الأشخاص دائماً، من حيث المبدأ، هذا لا يختلف عن قيام جامعة هارفارد بتوظيف باحث مشهور).

من جانبها، حاولت مجلة (Science) إجراء مقابلة مع مسؤولين من جامعة الملك عبدالعزيز، لكنهم لم يردوا على ذلك. لكن سوريندر جاين، أستاذ رياضيات متقاعد من جامعة أوهايو في أثينا، وهو مستشار لجامعة الملك عبدالعزيز، وساعد في توظيف عدد من الباحثين الملحقين، قدم لنا قائمة تتضمن ٦١ أكاديمياً وقعوا عقوداً مشابهة للعقد الذي أرسل إلى كيرشنر. يقول جاين إن الترتيبات المالية في العقود متنوعة، فبعض الباحثين الملحقين يقبضون تعويضاً بدلاً من رواتب منتظمة، ولكن ذلك يأتي كجزء من منحة بحثية تقدمها جامعة الملك عبدالعزيز.

ويعترف جاين أن أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج الذي تموله وزارة التعليم العالي هو: (تحسين رؤية وترتيب جامعة الملك عبدالعزيز). يقول سوريندر جاين أن جامعة الملك عبدالعزيز التقطت الإشارة من جامعة الملك سعود، التي بدأت توجهاً رئيسياً منذ ثلاث سنوات؛ لتحسين ترتيبها الدولي. الرجل الذي كان وراء ذلك التوجه هو عبدالله العثمان، وهو يحمل شهادة دكتوراة في علوم التغذية من جامعة أريزونا، وكان وكيل وزير التعليم العالي قبل أن يتم تعيينه رئيساً لجامعة الملك سعود في عام ٢٠٠٨ (وقد أقيل مؤخراً من منصبه).

العثمان أصبح مديراً للجامعة في وقت كانت الجامعات السعودية تتعرض للانتقاد في الإعلام السعودي؛ بسبب أدائها الضعيف في الترتيب العالمي للجامعات. ومن بين ٣٠٠ جامعة في تصنيف (Webometrics) عام ٢٠٠٦، كان ترتيب جامعة الملك سعود (٢٩١٠)، فيما كان ترتيب جامعة الملك عبدالعزيز أفضل بقليل (٢٧٨٥). وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن جاءت في المرتبة (١٦٨١). ولم تكن أي من هذه الجامعات ضمن قائمة أفضل خمسمائة جامعة حسب تصنيف شنجهاي لأفضل جامعات في العالم عام ٢٠٠٨.

العثمان أراد نتيجة سريعة، وحصل عليها؛ إذ سرعان ما تعاقدت جامعة الملك سعود مع مجموعة من أبرز العلماء من أوروبا وآسيا والولايات المتحدة، الذين رفعوا عدد الأبحاث المشتركة المنشورة مع جامعة الملك سعود إلى١٢١١ مقالاً في عام ٢٠١٠، أي حوالى ثلاثة أضعاف العدد في عام ٢٠٠٨. قليل من العمل الذي تتحدث عنه هذه المقالات البحثية تم القيام به في جامعة الملك سعود، حسب قول عبدالقادر الحيدر، وهو أستاذ في الصيدلة في جامعة الملك سعود. نتيجة لذلك، وفي عام ٢٠١٠، وصلت جامعة الملك سعود إلى المرتبة العالمية التي بين ٣٠-٤٠٠ حسب تصنيف شنجهاي؛ كما وضعها تصنيف شنجهاي لعام ٢٠١١ في المجموعة التي ترتيبها بين ٢٠٠-٣٠٠. وحسب تصنيف Webometrics الأخير، جاءت جامعة الملك سعود في المرتبة ١٨٦، متقدمة بشكل هائل على ترتيبها عام ٢٠٠٦ (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي قامت بالجهود نفسها من أجل الحصول على الأهمية، وصلت الآن إلى المرتبة ٣٠٠-٤٠٠ حسب تصنيف شنجهاي).

شراء سمعة علمية بالمال لا تعني أن الجامعات السعودية ذات قيمة!

سجن الحائر.. مدينة كاملة تحت الأرض

أحاديث مستفيضة ظهرت حول سجن الحائر، الذي زاره كبار الإصلاحيين والناشطين والمعارضين، ولكن قليل من المعلومات التفصيلية والتوصيفية رشح عن أوضاع هذا السجن. الناشط الحقوقي ورئيس جمعية حقوقية وطنية محمد فهد القحطاني نقل بعد زيارته الى هذا السجن بأن هناك حوالي ٣٠ ألف معتقل غالبيتهم من المعتقلين السياسيين ولا يزالون في السجن خارج سلطة القانون، فيما تعترف وزارة الداخلية بمجرد ٥٠٠٠ سجين فقط.

يقول القحطاني: (تفاجأنا بأن العدد كبير جداً في السجون، عندما ذهبنا الى سجن الحائر لرؤية المعتقل البجادي، فشاهدنا كبار السن والاطفال والنساء.. منظر محزن للغاية). وأضاف بأن أكبر موجة اعتقالات كانت في الأعوام ٢٠٠١ ، و٢٠٠٢ و٢٠٠٣، حيث قامت السلطة بحملة تزامنت مع الحملة العالمية لمكافحة الارهاب، وتم اعتقال الكثيرين بسبب شكوك حول نشاطهم السياسي، و(هناك أشخاص أعتقلوا بسبب ارتباطهم مع المعارضة السعودية في لندن، وناشطين حقوقيين مثل خالد العمير ومحمد العتيبي بسبب إعلانهما الخروج في تظاهرة تضامناً مع غزة ضد اسرائيل في العام ٢٠٠٩، وهما لا يزالان في السجن حتى الآن).

ويضمّ سجن الحائر الموجود في الرياض المعتقلين السياسيين، وهو حسب وصفه: (مدينة كاملة تحت الارض، لا تخضع للتفتيش القضائي). ويقول القحطاني: (لدينا شهادات حول التعذيب وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان، مثل جلوس السجين عشر سنوات من دون إصدار أي محاكمة، السجن والاعتقال التعسفي، بالإضافة الى أشخاص يدخلون الى



المعتقل سليمين ويخرجون معوّقين).

أما عن المعتقلين إثر أحداث القطيف التي اندلعت في آذار العام ٢٠١١ في المنطقة الشرقية، فيقول القحطاني: (إكتشفنا عدداً كبيراً من الاشخاص الذين اعتقلوا في آذار ٢٠١١، ونحن نساعد ذويهم لنرفع القضايا ونوقف الانتهاكات)، معتبراً ان ردة فعل وزارة الداخلية إزاء أحداث القطيف كانت (سلبية جداً وهناك اتهام لبعض الاشخاص بأنهم ينتمون الى دول أخرى، هناك مظالم تهميش وتمييز طائفي في المنطقة الشرقية).

هيئة بلجرشي: جريمة مؤسسة ونظام!

فريد أيهم

ليست جريمة مقتل مواطن وبتر يد زوجته وإصابة أبنائه إصابات خطيرة مسؤولية أفراد أو هيئة محافظة بلجرشي وحدها رغم أن ما قامت به جريمة كافية لاسقاط نظام، ولكنها جريمة هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والأيديولوجية التنزيهية والاقتلاعية التي تديرها بل والنظام السياسي الذي يوفّر لها الحماية.

إنها جريمة بحجم وطن، لأنه ما كان لهذه الجريمة أن تقع لو لم يكن هناك من أفتى وأشاع الفتوى وحصّنها بخطاب التهويل والتنزيه واستعان بالقوة المجرّدة لتطبيقها، فجاءت في هيئة جرائم قتل ذهب ضحيتها أفراد من هذا الشعب دون وجه حق.

جريمة بلجرشي هي ببساطة جريمة تتكرر في كل ربوع هذا الوطن المثخن بقصص الضحايا الأبرياء قديماً وراهناً. تبدأ الجريمة بمطاردة (جيب الهيئة) لمواطن أو عائلة متفاوتة العدد يفترض رجال الهيئة أنهم وقعوا على ما يعتبرونه منكراً ثم ما يلبث أن يقع ما لا يحمد عقباه، وكأنهم اكتشفوا العجلة أو سرّاً عظيماً من أسرار الكون.

ما حدث للمواطن عبد الرحمن الغامدي وعائلته في بلجرشي في ٧ تموز (يوليو) الجاري يعتبر صادماً لجهة كونه جاء بعد قرار وقف الملاحقات من قبل رجال الهيئة للمواطنين. فقد تسببت المطاردة القبيحة من قبل إحدى دوريات الهيئة في بلجرشي، غرب البلاد، لسيارة الغامدي الذي كان بصبحة عائلته، في مقتله وبتر يد زوجته وإدخالها وأولادها الى وحدة العناية المركزة.

وكان الغامدي خارجاً مع زوجته وأولاده في نزهة، حين سمع أحد رجال الهيئة المتواجدين على بوابة المنتزه صوت المسجل زاعماً بأنه كان مرتفعاً، فأمره بالتوقف دونما سبب وجيه، فلم يمتثل الغامدي للأمر ببساطة لأن لا دخالة لرجال الهيئة، ولكن عناد الأخيرين دفعهم الى ملاحقة الغامدي وكانت دورية الهيئة مصحوبة بدورية أمن، فتسبب في تدهور سيارة الغامدي عن الطريق وأدى ذلك الى مقتله فيما بترت يد زوجته وأدخلت مع أبنائها العناية المركزة في مستشفيي بلجرشي والباحة.

حجم الجريمة ووقعها دفعا شرطة الباحة للإكتفاء بالمطالبة بانتظار نتائج التحقيقات، رغم أن صور سيارة الهيئة وهي تطارد سيارة الغامدي كانت واضحة وهي بحد ذاتها مخالفة بعد صدور قرار وقف الملاحقات، فكيف وقد أدّت الملاحقة الى جريمة قتل وانهيار عائلة بكاملها بعد وفاة الاب وبتر يد الزوجة والاصابات الخطيرة التي لحقت بالطفلين.

شقيق قتيل الهيئة قال بأن الأطباء قرروا بتر يد الزوجة فيما بقي طفل في غيبوبة والطفلة الأخرى بدأت في الحديث.. والسؤال هل تستحق هذه العائلة عقاباً مأساوياً بهذا الحجم مهما بلغ المنكر، إن صدقت رواية الهيئة. نلفت الى ما ورد في أحد التقارير أن ثلاثة من المتجمهرين في موقع الحادث أغمي عليهم ونقلوا للمستشفى جراء مشاهدة حال العائلة بعد وقع الحادث.

ما هو أشد إنكاراً، أن رجال الهيئة ومعهم دورية الأمن وبعد التسبب في تدهور السيارة عن الطريق العام وما جرى بعد ذلك، لاذوا جميعاً بالفرار دون إسعاف المصابين، ما ينبىء عن جريمة عن سابق إصرار وتصميم.

وبحسب رواية الدكتور خالد الغامدي، شقيق

جريمة بحجم وطن، فما كان لهذه الجريمة أن تقع لو لم يكن هناك من أفتى وأشاع الفتوى وحصّنها بخطاب التهويل والتنزيه واستعان بالقوة المجرّدة لتطبيقها

المتوفى: (كان أخي، البالغ من العمر ٣٥ عاماً وزوجته الحامل، البالغة من العمر ٢٨ عاماً، وطفله ٩ سنوات وطفلته ٤ سنوات، يتنزهون في إحدى حدائق بلجرشي. وحدثت مشادة بينه وبين أعضاء الهيئة بسبب ما قيل إنه رفع صوت المسجّل؛ فغادر الموقع رافضاً التوقف ومعه عائلته).

وأضاف: (أكد شهود عيان أن فرقة الهيئة، وبداخلها ٤ أعضاء، ودورية أمنية، كانت تُقلّ رجلَيْ أمن، لاحقتاه حتى تعرض للحادث على مفرق الحميد، قبل أن تغادرا الموقع دون أن تُسعفا المصابين)، وتابع: (عدد من الأشخاص كانوا يتابعون الموقف، وهم مَنْ أسعف المصابين، قبل أن تصل فرق الهلال الأحمر، وأكّدوا مطاردة سيارة العائلة من قبل فرقة الهيئة والدورية الأمنية).

الدكتور الغامدي الذي فجع في شقيقه بهذه الطريقة المأساوية طالب بالتحقيق واتخاذ إجراءات رادعة (تمنع هذه الممارسات الغريبة والتصرفات اللاإنسانية)، التي راح ضحيتها شقيقه، وتعرضت أسرته لإصابات متفرقة، دون أي مبرر يُذكر. مشيراً إلى أن ما حدث لا يستدعي المطاردة، وكان بالإمكان تسجيل رقم اللوحة وإحضاره في وقت لاحق بدلاً من مطاردة الأسرة، والتسبب في هذا الحادث المأساوي. وأكد المتحدث الرسمي لشرطة منطقة الباحة، المقدم سعد طراد الغامدي، أن التحقيقات جارية في الحادث، مشيراً إلى أنه سيُصدر بياناً تفصيلياً عن الحادث خلال الساعات المقبلة.

الجريمة ذات أبعاد عدّة، تبدأ بأصل الملاحقة الذي تقرر بعد أن ضجّ الأهالي من أساليب رجال الهيئة التي تنتهك خصوصيات الأفراد وحرياتهم، بذريعة المحافظة على الأخلاق العامة، وتطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون ضوابط أو محددات ملزمة وأهمها احترام الخصوصية الفردية والحريات الشخصية التي لا يحدّها الا قانون عام.

هل الإدانة كافية؟

في هذا البلد كل الجرائم التي تصدر عن أجهزة الدولة ورجالها تصبح فردية ويتم التعامل معها على أنها مجرد حالة فردية ولا تستوجب معالجة سياسات أو تطهير أجهزة أو حتى الغائها، ولذلك لحظنا في قضية الغامدي أن لجنة التحقيق اكتفت باتهام رجال الهيئة بالتسبب في مقتل وإصابة أسرة. وقالت اللجنة بأنه: ثبت مسؤولية وإدانة الدورية الأمنية ودورية هيئة الأمر بالمعروف لعدم تقيدهم بالأوامر والتعليمات. وأكّد التقرير: ثبوت مسؤولية وإدانة الدورية الأمنية ودورية هيئة الأمر بالمعروف عن الحادثة، إثر تصرفهم الفردي وعدم تقيدهم بالأوامر التي تقضي بمنع المطاردة ما لم

يكن الأمر يستدعي ذلك. وكذلك تمّت إدانة الشركة المنفذة لكوبري الحميد (شركة الحربي) والذي وقع فيه الحادث لافتقار الموقع لأدنى وسائل السلامة المرورية، وعدم وجود مصدات خرسانية، ما ساهم في وقوع هذه الحادثة المأساوية وما نتج عنه من قتلى ومصابين من أسرة واحدة.

اللافت في بيان شرطة منطقة أبها في محافظة بلجرشي بتاريخ ٢٠ شعبان الجاري والذي زعم بأنه التزم بالشفافية وتوضيح الأمور حمّل بصورة غير مباشرة الضحية جزءاً من مسؤولية الجريمة، بما نصّه (بمؤاخذته بعدم التوقف ومعرفة ما لدى أفراد الدورية وأعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما حدا بهم لمطاردته..)، وفي هذا النص المستهجن كلام كثير وإن ختم بعبارة (أن الأمر لا يرتقي سواء للهروب أو المطاردة)، فإذا كان الأمر كذلك، لماذا تذكر العبارة الأولى لأن مسؤولية وقوع الجريمة هي بصورة كاملة وتامة على عاتق رجال الهيئة ورجال دورية الأمن وكفى، ولا حاجة للف والدوران، ما يؤدّي إلى تمييع وتضييع القضية، بل يجب النص بصورة واضحة وصريحة بأن رجال الهيئة والدورية الأمنية مسؤولون مسؤولية كاملة ومطلقة عن وقوع الجريمة، أولاً لمخالفة قرار عدم الملاحقة، وثانياً للتسبب في الحادث، وثالثاً لعدم اسعاف المصابين بعد وقوع الحادث..

تقرير اللجنة هو الآخر ينطوي على هنّات وكأنه يفيد بأننا سنقوم بارتكاب كل الجرائم بشرط توفير ما يحول دون ثبوت أدلة على الدولة، وبالتالي فإن البحث عن كبش فداء يصبح جزءاً

في المحصلة: وعلى خلفية وفاة رب الأسرة وبتر يد زوجته وإصابة طفليه، تقرر إيقاف خمسة أعضاء من رجال (الهيئة) وإثنين من رجال الأمن.. وجاء في التقرير أن شرطة محافظة بلجرشي أوقفت خمسة أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ورجلا أمن يعملون في مركز نقطة الشكران، (للاشتباه) في تورطهم في حادث السير..وراح ضحيته المواطن عبدالرحمن بن أحمد بن ناصر الغامدي ٣٤ عاماً وإصابة زوجته الحامل بإصابة بالغة أدت إلى بتر يدها اليمنى وإصابة ابنه خالد (تسع سنوات) بإصابة بالغة في رأسه يرقد على إثرها في مستشفى الملك فهد بالباحة في حالة خطرة، بينما أصيبت طفلة عمرها أربع سنوات بإصابات متفرقة وترقد بمستشفى بلجرشي العام وهي بحالة مستقرة.. ونقلت صحف محلية عن شقيق المتوفي ناصر ابن أحمد الغامدي: إن زوجة المتوفى التي كانت معه وقت حدوث الحادث أفادت أن أحد أعضاء الهيئة استوقفهم وبدأ بالنقاش الحاد مع زوجها بسبب ارتفاع صوت التسجيل داخل السيارة رغم أنه لم يكن مرتفعاً، ما دعا السائق بالانطلاق بعيداً عنهم وتبعته سيارة للهيئة وأثناء قيادته ضايقته سيارة الهيئة ما أدى إلى انحراف سيارته وانقلابها بجانب الطريق.

وفي رد فعل الصحافة على الجريمة النكراء التي أودت الى انهيار عائلة بكاملها بعد مقتل رب الاسرة وبتر يد زوجته بذريعة واهية، كتب حسن الحارثي في ١٠ تموز (يوليو) الجاري تعليقاً بعنوان (من قتل الغامدي وشتت عائلته؟)

أكدت أن سيارة الهيئة ضايقت سيارة الغامدي وتسببت في انحرافها.

ولو افترضنا أن دورية أمنية هي التي طاردت دون تدخل من رجال الهيئة – كما يحاول البعض تصوير القصة – فيجب أيضا محاسبة الدورية التي طاردت دون أمر رسمي أو سبب مقنع، وفي كل الأحوال، الدورية الأمنية – بحسب الروايات – كانت تحت إمرة رجال الهيئة وتحركت بناء على طلبهم.

بالرغم من قرار وقف الملاحقات من قبل رجال الهيئة، هل تستحق هذه العائلة عقاباً مأساوياً بهذا الحجم مهما بلغ المنكر، إن صدقت رواية الهيئة؟!

هذه الحادثة مؤلمة بكل ما تعنيه الكلمة، والسكوت عنها يعني السكوت عن خطأ فادح وممارسات تنهش في جسد المجتمع وتفكك لحمته، وما زالت قصتا البلوي الذي مات في هيئة تبوك والحريصي الذي توفي داخل هيئة الرياض، مترسخة في ذاكرة المجتمع ولها وقعها تجاه علاقة المجتمع بالهيئة.

وكما نطالب بمحاسبة الفاسدين والاقتصاص من الإرهابيين، فإن المجتمع بكل أطيافه يطالب بمحاسبة من يتسببون في قتل المواطنين وإيذائهم، وقضية الغامدي تجاوزت التسبب في القتل إلى تشتيت عائلة وإعاقة الأم ودخول الأطفال إلى العناية المركزة بين الحياة والموت.



من عملية التحقيق لأن في ذلك تبرئة لذمة الدولة المسؤول الأكبر عن كل جريمة عامة تقع في هذه الديار.

والسؤال حتى لو تمّت إدانة رجال الهيئة والدورية الأمنية فيما تبقى السياسات ذاتها، والرجال ذاتهم، والعقل ذاته الذي يدير مؤسسات الدولة فيما لا محاسبة ولا قضاء مستقل، ولا دور للشعب في الرقابة على عمل مؤسسات الدولة، كيف يمكن تخيّل تصحيح الخلل، وتطوير الاداء، ومنح الشعب حقه في أن يبني نظامه السياسي وأجهزة الدولة التي تخدم مصالح العامة وليس مصالح فئة وعائلة.

السؤال الذي يجب معرفة إجابته وإبلاغ الرأي العام بالإجابة وتفصيلاتها، من كان سبباً في مقتل رجل وبتر يد زوجته ودخول أطفاله العناية المركزة؟، من شتت عائلة بأكملها من أجل صوت مسجل مرتفع؟ وإن صحت الرواية أن سبب المطاردة (المسجل) فوالله إنها الجريمة الكاملة.

فلنقل إن المتوفى عبدالرحمن الغامدي كسر نقطة التفتيش ورفض التوقف لها، كيف يسمح رجال الهيئة لأنفسهم، بتجاوز الصلاحيات والانتقال بعملهم من الدعوة بالتي هي أحسن والمناصحة إلى مطاردة الناس، والأدهى والأمر ما صرّح به شقيق المتوفى نقلا عن زوجته، التي

ومما سبق تبقى القضية المركزية هي في سلطة الدولة الشمولية التي تستعين بأجهزة قمعية تحت عناوين دينية وأيديولوجية وأمنية لجهة ترسيخ استبدادها وشموليتها والغرض ليس تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والا لكان أمراء العائلة المالكة أولى بأن يتم تطبيق المبدأ عليهم لفسادهم الاخلاقي الذي يخجل منه الخجل، بل يلزم إخضاع رجال الهيئة أنفسهم الى المبدأ نفسه، بعد أن تسلل اليهم الفساد وتسرّبت رائحته التي تزكم الأنوف، والمطلوب ليس توقيف مجموعة أفراد بل استبدال نظام سياسي بآخر يصنعه الشعب بيده ويشتق منه أجهزة تناسب حاجاته ومصالحه.

صراع الأجنحة واحتمالات الثورة

استشراف مستقبل آل سعود ومصير الدولة

عمر المالكي

بعد مرور أيام على موت نايف، ولي العهد ووزير الداخلية السابق، بدأت التغيّرات الفجائية في خارطة السلطة تفرض نفسها على اهتمامات مراكز الابحاث والدراسات وصنّاع القرار، لأن رحيل أقوى قطبين في الجناح السديري وهما سلطان ونايف خلال ثمانية شهور قد يفضي الى تغيير شكل النظام السياسي ووجهته في مرحلة مقبلة قريبة، فضلاً عما أحدثه رحيلهما من فرص لحدوث تغييرات كبيرة في صراع الاجنحة.

رحيل سلطان ونايف ساهم في اتساع دائرة الصراع على العرش، فدخل منافسون جدد، وأحيا تطلّعات لأجنحة إعتقد كثيرون بأنها فقدت الأمل في أن تدخل الى حلبة السلطة بعد هيمنة الجناح السديري. ورغم أن الوزارتين السياديتين (الدفاع والداخلية) لا تزالا تحت هيمنة الجناح السديري، إلا أن الحال لم يعد هو ذاته حين كان سلطان ونايف يديران هاتين الوزارتين، حيث كانتا بمثابة قلعتين فيما أصبح لكل منهما دولته الخاصة داخل الدولة.

هناك اليوم تقييمات لخارطة المواقع والاجنحة، وصحيح أن المناصب السيادية في السعودية لا تزال في الغالب ممسوكة من قبل أبناء المؤسس عبد العزيز آل سعود، المعروف بابن سعود. ولكن هذا يعني أن أولئك الذين هم في السلطة هم في الغالب هرمون وفي صحة سيئة، وأن موت وليي عهد خلال ثمانية أشهر يشهد على هذا القلق، وإن حال بقية أبناء عبد العزيز الباقين على قيد الحياة والبالغ عددهم نحو ١٦ فرداً تتراوح أعمارهم بين ٧٠ ـ ٨٥ سنة. يقول تقرير بعنوان: (المتنافسون والمؤهّلون والديناميات) الصادر عن موقع جولف بلوج الشهر الفائت، بأن نقل السلطة من شخص الى الذي يليه لا يحدث اختلافاً كبيراً. فالتغيير في السعودية يحدث عند نقطة التجمد. فليس هناك مكان لقائد جديد وحيوي كيما يضطلع بالعمل الريادي (البيت النظيف)، وإرساء تغييرات لافتة.

وعليه، ليس هناك قلق جدّي بحيث أن ما يمكن توقعه هو تغيير في السياسات والممارسات المباشرة للدولة. مهما يكن، في الوقت نفسه فإن سياسة السعودية مرغمة على مواجهة متغيرات قاهرة بحسب قوانين التغيير الطبيعية. فهي تفقد تدريجاً أبناء ابن سعود وأن فترات البقاء في السلطة للملوك القادمين ستكون بالضرورة قصيرة، وهناك حاجة الى ممارسات واجراءات جاهزة لادارة عملية انتقال السلطة الى الجيل التالي، أحفاد ابن سعود. هيئة البيعة شكّلت للتعامل مع هكذا متغيرات، ولكن هذه الهيئة لم تختبر بصورة جوهرية وأن الجميع يدرك تماماً بأنها سوف تلعب دوراً فحسب في حال سمح لها من قبل الأمراء الأقوياء. ومع ذلك، فإن احتمالات وقوع الصراع بين الاجنحة قائمة لأن عدد المتنافسين والاقوياء من الأمراء في الجيل الثاني يجعل فرص الصدام كبيرة.

وهنا اطلالة على أجنحة السلطة والأمراء الأوفر حظاً في كعكة الوراثة:

١/ السديريون: يتمتع المتحدّرون من ابن سعود من زواجه من إمرأته المفضلة، الاميرة حصة بنت أحمد السديري، بقدر غير متوازن من القوة والنفوذ. كان الملك فهد قائد هذا الجناح وأمسك بالسلطة، منذ ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٥، ما سمح لعدّة عوائل سديرية من الانغراس بقوة في مقاعد السلطة في السعودية. وبالرغم من (البداية البارعة) هذه، الا أن الجناح عانى مؤخراً الى درجة ما، مع موت ولي العهد سلطان في ٢٠١١ وولي العهد نايف مؤخراً.

مهما يكن، لا يزال السديريون يمسكون بوزارة الدفاع بقيادة الأمير سلمان ووزارة الداخلية بقيادة الأمير أحمد، فيما خرج نائب وزير الدفاع السابق الأمير عبد الرحمن من الدفاع غاضباً لاستثنائه من تولي منصب وزير الدفاع، أما الأمير تركي، نائب وزير الدفاع الأسبق حتى عام ١٩٧٨، فهو على ما يبدو يقاتل بعد عودته الى السعودية من أجل منصب ما.



هل نهايته تشكل نهاية الدولة؟

٢/ جناح الملك عبد الله: الملك عبد الله الحالي، له جناحه الخاص. وقد شكّل مكانته بوصفه رئيساً لجهاز الحرس الوطني السعودي في الفترة ما بين ١٩٦٢ ـ ٢٠١٠، كمفتاح لموازنة القوات البرية السعودية الخاضعة تحت سيطرة السديريين. مشكلته تنبع من حقيقة كونه وحيداً وليس له أشقاء في مناصب قيادية، ولذلك فإنه استثمر سلطته في أبنائه.

فقد أعطى نجله الأكبر متعب إدارة الحرس الوطني في خطوة لضمان أنه سوف يكون قوياً في المستقبل المنظور، فيما أصبح خالد عضواً في هيئة البيعة، وصار مشعل حاكم منطقة نجران، وعبد العزيز مستشار في القصر الملكي.

٣/ أبناء فيصل: ورثاء الملك فيصل عديدون يأتي في مقدمتهم وزير الخارجية الحالي سعود الفيصل الذي شغل هذا المنصب طويلاً، ويعتبر عضواً قيادياً في جناح أبيه. أعضاء آخرون في الجناح هم الأمير خالد

الذي لديه دور مركزي هام كأمير لمنطقة مكة، والأمير تركي الذي كان رئيساً للاستخبارات العامة في الفترة ما بين ١٩٧٧ ـ ٢٠٠١. وقد أصبح تركي لاحقاً سفيراً الى المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولكنه اختفى لاحقاً من المشهد لبعض الوقت، رغم أنه احتفظ بأهمية غير منظورة.

المتسابقون نحو العرش ومادونه

١/ سلمان بن عبد العزيز (ولد سنة ١٩٣٦، وزير الدفاع وولي العهد):

تمّت ترقيته الى وزير دفاع في نوفمبر ٢٠١١ بعد أن كان أميراً لمنطقة الرياض. وخلال تسعة شهور في وزارة الدفاع، أصبح موضع تقدير لرغبته في تحقيق تغييرات في الممارسات والاجراءات الادارية في الوزارة. وقد أصبح بالفعل ولياً للعهد، ولكن ليس بسبب مهاراته الادارية ولكن بسبب علاقاته الوثيقة بالولايات المتحدة ورغبته في تعزيز مستوى التعاون الاستراتيجي مع الغرب عموماً. ويحكى عن الرجل بأنه شديد القسوة بخلاف ما يظهره من ود وابتسامة مصطنعة، إضافة الى أوضاعه الصحية السيئة حيث لا يزال يعاني من آثار الجلطة الدماغية، وقيل بأن آثار مرض الزهايمر بدأت تظهر عليه في الشهور الأخيرة.

٢/ مقرن بن عبد العزيز (ولد سنة ١٩٤٥، رئيس الاستخبارات العامة/ اعفي من منصبه في ٢٠١٢/٧/١٩):

الى ما قبل إعفاءه من منصبه، كان بمرتبة وزير ويمسك بموقع رئيسي وله سجل حافل في العمليات الامنية في أفغانستان والعراق ولبنان وغيرها. إن ترقيته لمنصب أكبر قد لا يكون مطروحاً، فليس لديه رابطة نسبية مبجّلة، حيث أن أمّه ليست من أصول قبليّة؛ ومن غير المحتمل أن يصبح ولياً للعهد.

٣/ خالد بن سلطان (ولد سنة ١٩٤٩، مساعد وزير الدفاع):

كان أداؤه سيئاً في حرب اليمن في ٢٠٠٩، وأرجع البعض هذا السبب الى عدم ترقيته الى منصب وزير دفاع حين فارق والده الحياة. وحقيقة الأمر، أن منصب وزير الدفاع من المناصب السيادية التي لا تزال حكراً على أبناء عبد العزيز، ولم يتخذ القرار بنقل المراكز السيادية الى الأحفاد حتى الآن. على أية حال، قد يتولى خالد بن سلطان منصب وزير الدفاع في حال أصبح سلمان ملكاً، هذا اذا ما بقيت الأوضاع السياسية الداخلية والاقليمية على حالها دون تغيير.. فلا شيء ثابت أو مؤكّد حتى الآن وكل شيء خاضع لاحتمالات عدّة، يضاف الى ذلك أن بقاء أبناء المؤسس على قيد الحياة يجعلهم مرشّحين قائمين لتولي المناصب السيادية.

٤/ بندر بن سلطان (ولد سنة ١٩٤٩، سفير سابق الى واشنطن، ومستشار الأمن القومي، وعيّن رئيساً للإستخبارات في ٢٠١٢/٧/١٩):

كان سابقاً شخصاً على درجة كبيرة من الأهمية والذي فقد مؤخراً في الصحراء المشهورة. وبالرغم من ذلك ومن كون تحدّره غير التقليدي من طرف إمه، فإنه يحظى بتقدير بعض الأوساط المحلية والغربية وقد يلعب دوراً هاما ما. ولكن تقارير عديدة تحدّثت عن تخطيطه لاغتيال عمه ما أدى الى اختفائه عن الحياة السياسة فترة طويلة حيث غاب عن يوم تشييع جثمان والده، وكذلك عمه نايف، فيما تحدّثت تقارير أخرى عن أصابته بأعراض جديدة من الاكتئاب بسبب الإدمان على الخمر، من بينها أنه كان يلبس أزياء نسائية وتصدر عنه تصرّفات غريبة. ظهوره مؤخراً مع قائد القوات الأميركية في أفغانستان بترايوس خلال لقائه مع الملك في جدة كان لافتاً، ولكنه عاد الى الحياة السياسية بتعيينه رئيساً للإستخبارات.

٥/ سعود الفيصل (ولد سنة ١٩٤١، وزير الخارجية):

محترم ولكنه كبير في السن ومريض. وكان هناك كلام حول استقالته من وزارة الخارجية وبالتالي فإن اضطلاعه بدور آخر قد لا يقدّم أي معنى.

٦/ تركي الفيصل (ولد سنة ١٩٤٥، ورئيس سابق للاستخبارات العامة، وسفير سابق في المملكة المتحدة والولايات المتحدة):

لا يزال شخصية مؤثرة وراسخة. رغم ذلك فإن التاريخ القريب والخط غير المحافظ يفيد بأنه لن تتم ترقيته الى منصب سيادي في المدى المنظور.

٧/ مشعل بن عبد العزيز (ولد سنة ١٩٢٦، وزير دفاع وحاكم مكة سابقاً، ورئيس هيئة البيعة):



ولي عهد أصيب بجلطة دماغية

كبير في السن بما يجعله غير مطروح في سياق التوارث، رغم أن معاركه مع الملك ونايف وسلمان بخصوص الترتيبات الأخيرة أوحت بغير ذلك، ولكن التعويض المالي السخي الذي حصل عليه مقابل الصمت حيال تعيين نايف ولياً للعهد جعله رجلاً يمكن شراؤه بالمال، رغم كونه الأثرى بين أبناء عبد العزيز بثروة تقدّر بنحو ١٢٠٠ مليار ريال سعودي.

٨/ سطّام بن عبد العزيز (ولد سنة ١٩٤١، حاكم الرياض):

أصبح مؤخراً أميراً للرياض، وهو منصب رئيسي، ومن المحتمل جداً أن يتم ترقيته في مرحلة ما، إذا ما نجح في بناء تحالفات قوية مع مجموعة من الأمراء من إخوته وأبنائهم.

٩/ أحمد بن عبد العزيز (ولد سنة ١٩٤١، وزير الداخلية):

ينظر اليه بقدر كبير من الاهمال، ولكن لديه سمعة قوية وقد يجد نفسه في المناصب العليا في لحظة ما. بالرغم من ذلك فإن وجود منافسين أو أكثر على منصب واحد، يجعل من قوتهما منقسمة، بما يسمح لفرص الاستغلال والمشاغلة قائمة على الدوام. ضمن الظرف الموضوعي القائم، وفي حال توفي الملك عبدالله أو الأمير سلمان، فالأرجح أنه سيترقى الى منصب ولاية العهد.

١٠/ محمد بن نايف (ولد سنة ١٩٥٩، مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية):

حظي بسمعة جيدة في وزارة الداخلية لتطويره قدراتها الاستخبارية ومكافحة الارهاب رغم كونه على المستوى العالمي معروفاً بأنه غير دوغمائي، ويعمل بجد. كان يمكن أن يصبح ولي عهد مستقبلي لو أن والده بقي على قيد الحياة واعتلى العرش. لايزال من بين المنافسين الرئيسيين، فهو مهما يكن إبن شخصية سديرية رئيسية، بالرغم من أنه لا يزال شاباً. سوف يتمسّك محمد بن نايف بحقه في تولي وزارة الداخلية، ولن يسمح للوزير الحالي بأن يورّثها لأحد أبنائه، تماما كما هو حال وزارة الدفاع، وإن كان سلمان وفور وصوله الى العرش سوف يقتفي سيرة إخوته في تمكين أبنائه من مواقع رئيسية.

١١/ خالد الفيصل (ولد سنة ١٩٤٠، حاكم مكة)

أمارة مكة تحمل في طياتها مسؤولية ومقاماً لافتاً. فقد مضى على توليه هذا المنصب خمس سنوات حتى الآن، وهو من بين المرشّحين السابقين من غير أبناء ابن سعود، والذي قد يكون في السياق السعودي على درجة كبيرة من الاهمية. هذه هي الرؤية تجاه الأمير خالد باختصار كما يروّج لها صحافيون غربيون على علاقة معه. وحقيقة الأمر فإن الحكم في السعودية هو للأقوى وليس للأكفأ، فهو يحاول استدراج دعم الادارة

الاميركية عبر الترويج لمثل هذه الدعاية.

١٢/ عبد العزيز بن عبد الله (ولد سنة ١٩٦٣، نائب وزير الخارجية):

متحدّر من الحرس الوطني حيث أمضى في هذا الجهاز أكثر من عقد من الزمن، وقد مضى على توليه منصب نائب وزير الخارجية أكثر من عام. هو في الوقت نفسه عضو في مجلس إدارة جامعة الملك عبد الله للعلوم التقنية (كاوست)، والذي تمنى أن تكون واحدة من المؤسسات الرئيسية للتغيير في السعودية، ويحوز على فرصة بارعة لأن يكون وزير الخارجية القادم على الأقل، إذا ما بقي والده على قيد الحياة، أو في حال استقال سعود الفيصل مبكراً أو رحل.

١٣/ عبد العزيز بن سلمان (ولد سنة ١٩٦٠، وكيل وزارة النفط):

منصبه كوكيل لوزير البترول يضمن له دوراً بارزاً في السعودية. قد يكون من بين أبناء سلمان المرشّحين لأن يتولوا مناصب قيادية بعد وصول الأول الى العرش، ويعتمد أيضاً على قرار سلمان في ترقيته الى منصب ما.

١٤/ متعب بن عبد الله (ولد سنة ١٩٥٣، رئيس الحرس الوطني):

يسيطر على مؤسسة عسكرية مؤهلة، ويحظى بنفوذ واسع. بالتأكيد هو مكان ضمني لولي عهد المستقبل، رغم كونه يعتمد على ما اذا كان والده قادراً على القيام بصفقة لرؤية ما اذا كان يمكن تحويل ذلك الى حقيقة بعد موته، أو أن يكون قادراً على ترتيب موقع نائب ثان لرئيس الوزراء، كما فعل مع نايف في ٢٠٠٩، بحيث يجعله في صف المتعاقبين على العرش.



متعب بن عبدالله: الحرس قد يجعله ملكاً

١٥/ مشعل بن عبد الله (أمير منطقة نجران):

يحاذي منطقة نجران اليمن وهي بذلك ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للسعودية. وهذا النوع من (التدريب)، أي مزاولة الحكم في منطقة ما، يمكن ممارسته لتأمين ترقية مستقبلية في المنصب.

١٦/ محمد بن فهد (ولد سنة ١٩٥١، أمير المنطقة الشرقية):

وكما الحال بالنسبة للأمير مشعل بن عبد الله بخصوص (التدريب) في مناطق رئيسية مثل المنطقة الشرقية، فإن محمد حاضر ضمنياً لدور أكبر في المستقبل. ولكن محمد المنشغل بأعماله التجارية يلقى امتعاضاً من عدد من الأمراء، كما أن سكان المنطقة الشرقية لا ينظرون اليه بودّ، وقد تظاهروا ورفعوا شعارات ضدّه، وتمنوا رحيله. تولى محمد بن فهد أمارة المنطقة الشرقية منذ ١٩٨٥ وهناك إشاعات تتحدث عن نقله الى موقع قيادي في وزارة الداخلية.

توترات داخل العائلة المالكة

كتب راي تكيه في ٢٠ حزيران (يونيو) الماضي مقالاً جاء فيه: يبدو الأمر حضارياً ومتوقعاً. ولي عهد طاعن هرم يموت ويتم اختيار خلف له بصورة عاجلة: الأمير سلمان بن عبد العزيز، إبن آخر لمؤسس المملكة السعودية وحاكم الرياض لفترة طويلة، يصبح الخلف الجديد للملك عبد الله.

ولكن تحت غشاء الاستقرار والاجماع، يواجه البيت الحاكم مشاكل كثيرة وعميقة، لا الأمراء ولا المجتمع الدولي يوليها إهتماماً كثيراً.

وبالنظر الى التشنّجات السياسية التي عصفت بالشرق الاوسط خلال العامين الماضيين، فإن السعودية قد تبدو جزيرة مستقرة. الهدوء الظاهري، على كل حال، يتناقض مع التغييرات الهيكلية الغائرة التي قد تزعزع استقرار الملكية.

تتواصل معاناة السعودية من معدل بطالة مرتفع، فيما التضخم يأكل بصورة ثابتة القوة الشرائية. ومع وجود ما يقرب من ثلثي الشعب تحت سن الـ ٣٠ عاماً، فإن المملكة تواجه نفس المشاكل الديمغرافية التي قوّضت أنظمة سياسية أخرى في المنطقة.

سياسة الحكومة السعودية بتشجيع الانقسامات المذهبية في المنطقة لها تأثير على الأقلية الشيعية في بلادها. فنحو مليوني شيعي، أو نحو ٨ بالمئة من اجمالي عدد السكان ٢٦ مليون نسمة، يعيشون في المملكة، كثيرمنهم في المنطقة الشرقية الغنيّة بالنفط. مطالبهم بالكاد تكون ثورية حيث يطالبون بمشاركة سياسية أكبر وتسامح ديني. يبقى أنه في أغلب تاريخ هذا البلد، فإن حكّام وعلماء السعودية يوصمون الشيعة بالهراطقة، وفي أوقات ينكرون حتى وجودهم المادي.

ولبعض الوقت، فإن الوضع ظهر كما لو أنه تحسّن حيث بدا الملك عبد الله بأنه مهتم بصدق في وضع نهاية للتمييز الممنهج ضد الشيعة. ولكن أمل المجتمع الشيعي بأن يقوم الملك عبد الله بترسيخ التسامح والتعددية قد تلاشى في التوترات المذهبية التي انتشرت في أرجاء المنطقة.

وفي كثير من تاريخها، فإن عائلة آل سعود أقامت سلطتها على المشروعية الدينية والتنمية الاقتصادية. إنها جرعة خطيرة ـ الاعتماد على قوى اسلامية رجعية لا تولد سوى التطرف من نوع الذي قد يهدّد ضمنياً الملكية نفسها.

حتى الآن، فإن الطبقة العلمانية الوهابية التزمت بالطلبات الدائمة للملكية لفرض اجراءاتها المختلفة. على أية حال، فإن هذا الالتزام جاء على حساب: فرض تدابير ثقافية صارمة تفضي الى عزل الطبقة الوسطى المتنامية، والتي تطالب بالتحرر من بعض التقاليد الاجتماعية الصارمة في البلاد.

المكافآت المالية للسكون السياسي تشتمل هي الأخرى على مجموعة من المخاطر، في حال انخفضت أسعار النفط. بالنظر الى الأعباء المالية الحالية للدولة والتحديات الديمغرافية المتنامية، فإن الأحجام المرتفعة من الإنتاج النفطي قد تكون مطلوبة لدعم المخصصات المالية في الموازنة العامة.

وبالرغم من أن ذلك قد لا يبدو مشكلة عاجلة، في العقدين القادمين، فإن السعودية سوف تتجه نحو سياسة مالية أكثر عقلانية تشمل تخفيض إنفاقات الدولة وحتى فرض نظام ضريبي لتأمين وضع مالي مريح وجوهري. وفي هذه النقطة، فإن الاساس السياسي لمثل هذه الاجراءات غير قائم، حيث أن الملكية تعتمد على الانفاق البسيط للأموال.

ما يبعث على السخرية في الوضع الحالي أن الملكية السعودية لا تزال قادرة على اللبرلة دون فقدان السلطة. السياسة السعودية اليوم ليست مجرد تنافس بسيطة بين متشدّدين إسلاميين عنفيين والملكية . فقد تطوّر المركز السياسي خلال السنوات بنخبة فكرية معتدلة وطبقة دينية معتدلة والتقت مجتمعة لجهة إصدار عرائض مختلفة من أجل لبرلة أكبر للدولة. وهذا السيناريو لا يشتمل على رفض الملكية، ولكن على برلمان منتخب، وقضاء مستقل، ونهاية للفساد الرسمي. هذا الخطأ الذي ارتكبه كثير من الانظمة العربية هو لتهدئة الدعوات لإصلاحات أكبر بتقديم وعد بالمزيد من المال. وهذه هي المصيدة التي وجدت المملكة السعودية نفسها فيها حين استجابت لدعوات التغيير بالمزيد من القمع والتقديمات الاجتماعية

في شكل زيادة الرواتب والقروض السكنية.

الامن والاستقرار في السعودي يعتبران مورد اهتمام رئيسي بالنسبة للولايات المتحدة. النصيحة التقليدية لواشنطن ليس ذات طابع تحكمي ولا دفع المملكة باتجاه الاصلاح، بالنظر الى الحاجة الى رسم سياسة مشتركة إزاء ايران. ولكن مثل هذه البراغماتية قد تثبت بدرجة متزايدة بأنها غير منتجة. استقرار البيت السعودي لا يمكن ضمانه عبر الميليشائية الدينية والمكافآت الإقتصادية للمواطنين الساخطين.



خالد الفيصل: مستقبل الجناح الفيصلي

إن وظيفة الحليف هو التشديد على عقلانية مثل هذه المقاربة، وليس فرضها تحت لواء الواقعية. قد يتطب ذلك دبلوماسية خشنة وصريحة. ولكن تلك هي الطريقة التي تخدم المصالح الأميركية السعودية.

آل سعود وفلسفة التاريخ

لا يبدو أن التاريخ البشري وقوانينه تخدم النظام السعودي، فإضافة الى تحوّلات الاجتماع البشري وما يطرأ نتيجة ذلك من معادلات سياسية وتاريخية جديدة، فإن قوانين الطبيعة هي الأخرى لها كلمة فاصلة وحاسمة في الانتقال بالسلطة السياسية. وهنا مقاربة أخرى لطبيعة الصراع على العرش من وحي فلسفة التاريخ والتحولات التي تجري تبعاً لقوانينه. تبدأ المقاربة بحقيقة مفادها أن أكثر ما يشغل بال آل سعود من الملك وحتى اصغر فرد ممن يسمون أنفسهم امراء (٢٠-٣٠ ألف أمير وأميرة) في الوقت الحاضر أمران أساسيان:

الاول: الصراع على العرش.

الثاني: الثروة والايداعات الشخصية للملك والامراء في الخارج.

فبينما طغى الصراع على العرش على الكثير من الاخبار بما فيها هزيمة الجيش السعودي بكل معداته التي تكلفت مليارات الدولارات امام مقاومة الحوثيين في صعدة وجبل الدخان وبقية الجبال المحيطة في شمال اليمن، بل وخسارة القوات السعودية المجهزة لمواقع عسكرية ولعدد كبير من الآليات والمعدّات والأشخاص، فان الصراع على العرش ومحاولة الجيلين الثاني والثالث مغازلة الولايات المتحدة واسرائيل في سبيل ضمان وصولهم للعرش، قد ادى الى خروج الصراع من الخفاء للعلن، وما محاولة اغتيال (محمد بن نايف) والصراع بين مجموعة السديريين وبقية العائلة، واعتراضات الأمير طلال وغيره، الا احد اشكال ما طفح من هذا الصراع الذي لم تعرفه عائلة آل سعود من قبل بهذه القوة.

أما الثروة، فتحددها مداخيل النفط والعمولات التي يتقاتل عليها الامراء، فدخل المملكة من النفط ما يقرب من (٣٥٠) مليار دولار سنوياً يقتطع منها الأمراء نسبة كبيرة ابتداء من الملك وهناك حصص حتى لأصغر الامراء.

بداية الانهيار

يصف احد عملاء (C. I. A) فرص استمرار بقاء اسرة آل سعود ومملكتهم في الحكم في كتابه (Sleeping with the Devil) فيقول: (إن المملكة السعودية لايمكنها الاستمرار لفترة أطول، فالفشل الاجتماعي والاقتصادي خلال احتضارهم يمكن أن يكون مدوياً)، مما يؤكد قرب نهاية المملكة وربما ستكون النهاية بقرار أمريكي كما كانت البداية بقرار بريطاني. فالذي يرعب العالم حالياً هو هذا الكم من العداء الذي تنشره الجماعات الوهابية تجاه كل من يخالفها حتى أنها لا تتورع عن القتل والتدمير واستعمال أموال النفط لتمويل العمليات الارهابية وتجنيد الشباب السعودي ليكونوا قنابل بشرية.. الصحف الامريكية تتحدث بشكل شبه مستمر عن هذا الامر على الرغم من استمرار ضخ البترول السعودي للولايات المتحدة، واستمرار رضوخ المملكة للقرار الامريكي، فقد نشرت صحيفة (US Today) في الصيف الماضي: (أنه من بين كل خمسة يدخلون الموقع السري لتنظيم القاعدة على الانترنت بينهم اربعة سعوديين من الداخل السعودي).

ربما تكون بداية الانهيار قد تشكلت منذ حادثة اغتيال (الملك فيصل بن عبد العزيز ١٩٧٥) على يد ابن اخيه (فيصل بن مساعد بن عبد العزيز)، غير ان هذا التاريخ يعتبر متأخراً حيث ان البدايات قد تكون قبل ذلك بأكثر من عشر سنوات أي منذ عزل (سعود بن عبد العزيز سنة ١٩٦٤) عن السلطة بيد أفراد العائلة في أشهر عمليات الصراع على العرش بين الاجنحة التي بدأت بالتشكل منذ ذلك الوقت.

فالصراع على العرش بين اولاد (عبد العزيز بن سعود) كان من اكثر اشكال الصراعات داخل العائلة فهو تنازع مستمر على السلطة والثروة يتجاوز الترتيب التسلسلي للابناء حتى طمع الاحفاد وابناء الاحفاد في الوصول للعرش قبل نهاية تسلسل الجيل الاول.

كم بقي من عمر المملكة؟

منذ البدء كان هناك عمر افتراضي لكل الممالك والمستعمرات التي انشأتها بريطانيا ثم نقلت ملفاتها لتكون تحت يد المخابرات الامريكية، وكل هذه الكيانات الطفيلية قد حملت معها جرثومة فنائها، ومملكة ابناء سعود ليست استثناء فعمرها الافتراضي كان منذ البداية موازياً للعمر الافتراضي لدولة اسرائيل للترابط في بدايات النشوء. لاشك ان عمر المملكة الافتراضي قد تقلص الى حد كبير فاذا كانت المخابرات الامريكية قد افترضت ان نهاية المملكة سيكون بين عامي (٢٠٣٠ - ٢٠٥٠) فان التجارب الاخيرة وحركة الصراع تكشف أن نهاية المملكة اقرب كثيرا من هذا التاريخ.



محمد بن فهد: مكروه شعبياً والداخلية تنتظره

أما مؤسسة (هيريتدج) الأمريكية، فإنها تتنبأ بسيناريو أمريكي بثورة في السعودية في حالة موت الملك وفرار أمراء. وطرحت مؤسسة (هيريتدج) الأمريكية بعض الأسئلة حول إمكانية قيام ثورة في السعودية لافتة إلى حتمية تعطل إنتاج النفط في الدولة الأولى عالمياً في تصدير النفط. وحاولت مؤسسة (هيريتدج) اليمينية الأميركية، وضع الخطط لما بعد انهيار إنتاج النفط السعودي، واقترحت على الإدارة الأميركية بعض

إجراءات الطوارئ في حال وقوع ما لا يمكن تصوّره، مشيرة إلى أن روسيا وإيران ستسعيان لاستغلال الأزمة وإحكام نفوذهما على العالم، فيما يتضاءل النفوذ الأميركي، وخصوصاً في الشرق الأوسط!

ووصف الباحثون في (هيريتدج)، أرييل كوهين وديفيد كروتزر وجيمس فيليبس وميكاييلا بنديكوفا، في تقريرهم الذي يقع في ثماني صفحات، هذا السيناريو بأنه أكثر خطراً من إغلاق إيران مضيق هرمز، الذي سيسبّب ارتفاعاً في أسعار النفط، لكن على مدى قصير، إذا ما تمكنت الضربة العسكرية ضد طهران سريعاً من إعادة ترميم الممرات البحرية.


محمد بن نايف:
عدم التفريط بوزارة الداخلية

واستندت (هيريتدج) إلى تجارب محاكاة كانت قد أجرتها في ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١٠ لتقويم الأثر الإستراتيجي والإقتصادي على إمدادات النفط في حال تعرّض إيران لضربة عسكرية. لكن هذه المرة درست حالة إصابة إنتاج النفط السعودي في العمق، إن طالت الثورة المملكة، ما قد يسبّب توقف إنتاج النفط بالكامل لمدة عام، وانخفاض الإنتاج بنحو ٨,٤ ملايين برميل يومياً، يليه عامان من التعافي.

ومن بين إجراءات الطوارئ، يقترح الباحثون على واشنطن إطلاق بعض الاحتياطات النفطية الاستراتيجية بالتنسيق مع الدول الأخرى، إضافة إلى استغلال موارد شركة أميركا الشمالية للطاقة، وترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة للحدّ من تبعات الأزمة وتسهيل عملية التعافي.

وخلص معدّو التقرير إلى ضرورة استخدام واشنطن نفوذها ومواردها لمساندة الحلفاء والأصدقاء خلال الأزمة. وبحسب المصدر نفسه، سيتعيّن على الولايات المتحدة أن تضع في الحسبان، احتمال نشر قوات عسكرية في السعودية ودول خليجية أخرى، بناءً على طلب هذه الدول. ويبدو السيناريو الذي رسمه الباحثون لـ(الثورة السعودية) أقرب إلى فيلم سينمائي، إذ يبدأ بمطالب حقوقية لليبراليين، قبل أن ينضم إلى الثورة رجال الدين الراديكاليين من السنّة والشيعة.

حينها تردّ الرياض بيد من حديد، وتطلق النيران على الشيعة في المحافظة الشرقية الغنية بالنفط، فيستولي هؤلاء على المنشآت النفطية. فتتدخل إيران وتزوّد الشيعة بالسلاح والمال والتدريب والدعاية. عندها يسقط آل سعود، بحسب السيناريو، ويفرّ الأمراء من البلاد أو يُعتقلون أو يُقتلون. على أثر ذلك، يقوم ائتلاف من الوهّابيين والعناصر المرتبطة بتنظيم (القاعدة) بالاستيلاء على الحكم، ويطردون كل العمال غير المسلمين.

ويتابع رجال مؤسسة (هيريتدج) تصوّراتهم، فيعتقدون أن النظام الإسلامي الجديد سيتردّد في بيع الذهب الأسود للأميركيين والأوروبيين، مفضّلين بيعه للصينيين. وبطبيعة الحال، يعود الإنتاج، لكن منخفضاً إلى ٤ أو ٥ ملايين برميل يومياً، وهو المستوى الذي بلغه الإنتاج الإيراني بعد سقوط الشاه.

وبحسب التقرير نفسه، سيكون لهذه (الثورة السعودية) تبعات اقتصادية على الولايات المتحدة، إذ يُتوقع أن ترتفع أسعار الوقود إلى أكثر من ٦,٥ دولارات للغالون الواحد، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط من ١٠٠ إلى أكثر من ٢٢٠ دولاراً للبرميل. وبعد عرض ما سيتعيّن على الحلفاء والخصوم القيام به لمواجهة تداعيات مثل هذا السيناريو، يقترح الباحثون، إذا قررت واشنطن أنّ التدخل العسكري حتمي لحماية مصالحها، ودعم السلطات المدنية، وشن عمليات لمكافحة الإرهاب، وضمان بقاء مضيق هرمز مفتوحاً، وردع إيران عن سد الفراغ في السلطة السعودية، وضمان عدم استيلاء نظام إسلامي راديكالي معادٍ على البنى التحتية النفطية في المملكة أو الخليج عموماً!

وكمخرج لهذا السيناريو المتشائم، يأتي سايمون هندرسون الذي اعتاد طرح أسئلة (ما بعد) رحيل الملك فهد والآن ما بعد رحيل الملك عبد الله، ليقدّم اقتراحاً للخروج من الأزمة القادمة وإحباط مفاعيل الثورة. هندرسون الذي بدا ناصحاً للعائلة المالكة، متناسياً المعطيات على الأرض وما كشف الربيع العربي عنه من متغيرات في المجتمع وبروز الحركة الشبابية الفاعلة في كل مناطق المملكة، والتي يمكن لها أن تلعب دوراً مركزياً في مستقبل هذا البلد، وقد تغيّر شكل نظام الحكم ووظائفه، فإنه دعا آل سعود الى منح الأمراء الأصغر دورا اكبر في حكم السعودية. ينطلق هندرسون من وفاة نايف ليحث واشنطن على إبلاغ آل سعود بكل وضوح أن (نظامهم الحالي للحكم معيب ومختل وأنه ينبغي منح الأمراء الأصغر سناً أدواراً أكبر). نصيحة بائسة حقاً، ما يكشف عن أن الباحثين الغربيين قد يصبحوا في لحظة ما مجرد تجّار أو أقلام للعرض.

وأشار هندرسون في تقرير له في (معهد واشنطن) الاميركي، إلى ان وفاة الأمير نايف كانت متوقعة على نطاق واسع منذ تعيينه في ذلك المنصب في تشرين الأول أكتوبر الماضي عقب وفاة أخيه الأكبر سلطان بن عبد العزيز الذي كان الوريث السابق. وأشار إلى انه تم تعيين الأمير سلمان الذي تولى حقيبة وزير الدفاع التي كان يشغلها الأمير سلطان، ليصبح ولي العهد القادم كما هو متوقع.


مشعل بن عبدالعزيز:
كل شيء للبيع حتى ولاية العهد!

الآن هندرسون اعتبر انه (من الخطأ النظر إلى هذا القرار على أنه انتقال سلس ومخطط بعناية، وإنما يُظهر غياب البدائل وقراراً تمّ التوصل إليه بسرعة حول أي فرع من فروع العائلة سيكسب الأسبقية في تولي مقاليد العرش أو تُسلّم إليه السلطة في الجيل التالي).

واعتبر هندرسون أن سلمان (البالغ من العمر ٧٦ عاماً) ينتمي إلى حد ما إلى جيل مختلف عن الملك عبد الله (٨٨ عاماً)، لكن كليهما صحته سيئة، حيث ان عبد الله ينحني بشكل مضاعف تقريبا أثناء سيره، كما أن سلمان يحمل عصا احياناً ولا يزال متأثراً بسكتة دماغية. واوضح رغم أن هناك ستة عشر ابناً آخرين لابن سعود، إلا أن هناك عدداً قليلا جداً منهم، إن وجد، يجمع بين الخبرات المناسبة والاحترام والنسب من ناحية الأم لكي يصبح ولياً للعهد في المستقبل. ولفت هندرسون إلى انه (من الصعب تصور ظهور مشكلة الخلافة في وقت أسوأ من هذا، حيث ان المملكة تبدو مجمدة دبلوماسياً في ضوء الأحداث الإقليمية التي تتصدر العناوين، حيث تعصف بالعالم العربي اضطرابات ثورية (مصر) وأزمات دموية (سوريا)، كما أن برنامج إيران النووي يشكل تهديداً عبر الخليج).

وبعدما أشار إلى المنافسة التي تشكلها دولة قطر الصغيرة على الدور السعودي، قال هندرسون (إن التحدي الماثل أمام السعودية يكمن في بدء نقل السلطة إلى الجيل التالي الفعلي: الأبناء وأبناء الأخوة لعبد الله وسلمان الذين هم أكثر تأهيلاً، وهم أمراء في الخمسينيات والستينيات من عمرهم ويتمتعون بالخبرة والقدرة معاً).

المشكلة الشيعية في السعودية

هل يحي اعتقال النمر ربيع الثورة في السعودية؟

قمع الشيعة جزء من شرعية النظام السعودي

توبي ماتيسن

خلال الأشهر الأخيرة، قتلت قوى الأمن في شرق المملكة العربية السعودية سبعة من المواطنين الشيعة بالرصاص وجرحت عدّة عشرات؛ فيما تبقى تفاصيل إطلاق النار غامضة، وتدعي وزارة الداخلية أنّ الأشخاص الذين تعرضوا لإطلاق النار كانوا يهاجمون قوى الأمن، وتلى مقتل المتظاهرين احتجاجات حاشدة في مراسم جنازة المتوفين. ليست هذه الأحداث إلا التطوّرات الأخيرة في نضال السعوديين الشيعة الذي استمر لعقود واتخذ طابعاً ملحاً جديداً في ظل انتفاضات ٢٠١١ الإقليمية. لكنّ وسائل الإعلام الرئيسية تجاهلتها إلى حدّ كبير. لقد أذكت أحداث الربيع العربي التوترات قديمة العهد في المحافظة الشرقية في السعودية.



توبي ماتيسن

بعد ثلاثة أيام من بداية الاحتجاجات واسعة النطاق في البحرين في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، بدأت الاحتجاجات في المنطقة الشرقية التي تبعد مسافة نصف ساعة بالسيارة، عبر جسر ممتد من البحرين. وليس من المستغرب، ربما، أنّ وزارة الداخلية السعودية وعدت بسحق الاحتجاجات (بقبضة من حديد)، وأطلقت حملة تشويه إعلامي على الاحتجاجات، وعلى الشيعة عموماً. وفي حين بدأت الاحتجاجات بالهدوء خلال فصل الصيف، انفجرت مجدداً في تشرين الأول/ أكتوبر، وأصبحت أكبر حجماً منذ ذلك الحين، ما أدى إلى ردّ أكثر صرامة من أي وقت مضى من قبل قوى الأمن.

يمثّل هذا الرد القمعي، والخطاب المتميز الذي يذكّر بخطاب نظام بشار الأسد في سوريا، تحدّياً خطراً للسياسة الخارجية السعودية الحديثة؛ فاحتجاجات الناس في المنطقة الشرقية شرعية بقدر الاحتجاجات في سوريا، وإن لم تستجب المملكة العربية السعودية الى دعوات الإصلاح على الصعيد المحلي، فكيف تستطيع أن تدّعي بنحو جدي أنّها ستهبّ للدفاع عن الديموقراطية في سوريا؟ لقد أسهمت التدابير الأمنية الصارمة في المملكة العربية السعودية والبحرين في إعطاء النظامين الإيراني والسوري، فضلاً عن الحركات السياسية الشيعية في لبنان والعراق، استراتيجية خطابية مفيدة لصدّ خصومهم الإقليميين.

منطقة النفط: تمييز طائفي وقمع

تضم المنطقة الشرقية معظم نفط السعودية تقريباً، وتؤوي أقلية شيعية كبيرة، تُقدَّر بما بين مليون ونصف ومليونين نسمة تقريباً، أو نحو ١٠ في المئة من مجموع مواطني المملكة العربية سعودية. لقد نمّى المذهب الوهابي المتفرع عن الإسلام السنّي الذي ترعاه الدولة عداءً خاصاً تجاه الشيعة. بالمقابل، لطالما اشتكى المواطنون السعوديون الشيعة من التمييز ضدهم في ممارسة شؤونهم الدينية، كما في الوظائف الحكومية، ولطالما عانوا من التهميش عموماً.

طوال عقود، رفعت المجموعات المعارضة التي تتألف من أفراد سعوديين شيعة، يساريين وإسلاميين، إلى جانب مئات العرائض التي قدمها وجهاء الشيعة، المطالب نفسها: وضع حدّ للتمييز الطائفي في التوظيف والتمثيل الحكومي في القطاعات الأساسية في الدولة، بما في ذلك على المستوى الوزاري؛ إنماء أكبر للمناطق الشيعية؛ تعزيز السلطة القضائية الشيعية؛ ووضع حد للاعتقالات العشوائية بحق الشيعة لأسباب دينية أو سياسية. لن تؤدي أي من هذه المطالب إلى تقويض مكانة الأسرة المالكة إلى حد كبير، أو إلى تهديد سلامة المملكة العربية السعودية، بل على العكس، ستعزز النظام السياسي الحالي وتشتري ولاء

مليوني شخص ممن يتحكمون بقطاع النفط في المملكة.

منذ العام الماضي، تضمنت المطالب أيضاً إطلاق سراح أو إعادة محاكمة تسعة سجناء سياسيين شيعة وانسحاب القوات السعودية من البحرين، أو على الأقل إيجاد حل تفاوضي للنزاع هناك، إلى جانب إصلاحات سياسية أكثر شمولية في المملكة العربية السعودية. وعدت الحكومة نشطاء شباناً بأنّ شكاويهم ستُعالج في نيسان/ أبريل ٢٠١١، فأوقف هؤلاء احتجاجاتهم استجابة لدعوة من كبار رجال الدين السعوديين الشيعة. لكنّ الحكومة لم تنفّذ وعودها، بل ردّت بالقمع في فصل الصيف، رغم أنّها أطلقت سراح بعض السجناء الذين أوقفوا خلال الاحتجاجات الممتدة من شباط/ فبراير إلى نيسان/ أبريل ٢٠١١.

وبناء على ذلك بقي الوضع متوتراً. وعندما قُتل أربعة أشخاص شيعة بالرصاص في تشرين الثاني/ نوفمبر، تحوّلت مراسم جنازتهم إلى تجمعات حاشدة مناهضة للحكومة ضمّت مئة ألف مشارك تقريباً. دفع إدراك هذا التمييز المنهجي بعض السعوديين الشيعة إلى تبني إيديولوجيات ثورية على مرّ العقود. فيما لا تزال المجموعات الموالية لإيران حاضرة في صفوف الخليجيين الشيعة، وهي ليست الأكثر نفوذاً في ما بين السعوديين الشيعة، وقد تخلّت إلى حد كبير عن العنف باعتباره أداة سياسية، وذلك منذ منتصف التسعينيات على الأقل.

التجربة تقول: القمع ليس حلاً!

لكنّ رد المملكة العربية السعودية القمعي على تلك الاحتجاجات، وسياسة عدم تقديم أي تنازلات، توفّران أرضاً خصبة للمجموعات المعارضة في المستقبل. بالتالي من المحتمل كما يبدو أن يتكرر السيناريو السياسي الذي اتبعه الشيعة منذ ما بعد ١٩٧٩، عندما غادر مئات الشبان الشيعة البحرين والناحية الشرقية من المملكة العربية السعودية، ليصبحوا ناشطين في حركات ثورية إقليمية.

فيما لم تحظَ الاحتجاجات في البحرين، وبخاصة في القطيف، إلا باهتمام محدود من القنوات الخليجية مثل الجزيرة والعربية، يُضطر الشيعة في هذه المناطق إلى مشاهدة قناة العالم المدعومة من إيران، والناطقة باللغة العربية، أو قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله، أو قناة أهل البيت التلفزيونية العراقية، أو غيرها من القنوات الموالية للأسد، وذلك لمعرفة آخر تطورات الوضع في منطقتهم. لقد تحوّلت الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط إلى حرب إعلامية مكتملة، تُصنّف وسائل الإعلام في إطارها بأنّها إمّا مؤيدة للاحتجاجات في البحرين والقطيف ولنظام الأسد، وإما مؤيّدة للاحتجاجات في سوريا وضد الاحتجاجات الطائفية المزعومة في البحرين والقطيف.

ليس الوضع بالنسبة إلى السعوديين الشيعة في المنطقة الشرقية بالأمر السري. في هذا السياق، يورد التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية، والمقدّم إلى الكونغرس بشأن الحرية الدينية خلال النصف الثاني من ٢٠١٠، أي الفترة التي سبقت مباشرة الربيع العربي، اعتقالات تعسفية، إغلاق مساجد، واعتقال مصلّين شيعة. وقد كشفت البرقيات الدبلوماسية الأميركية التي نشرتها (ويكيليكس)، أنّ دبلوماسيين أميركيين، وبوجه الخصوص الموظفين العاملين في القنصلية الأميركية في الظهران، يملكون كمّاً هائلاً من المعلومات عن الجماعات الشيعية المحلية، ويبدون شبه مهووسين بالشكاوى التي يعدّونها شرعية. لكن المشاكل المحددة للسعوديين الشيعة لا تُطرَح غالباً في الاجتماعات الرفيعة المستوى مع مسؤولين سعوديين.

لا يُعزى ذلك إلى التحالف الوثيق بين السعودية والولايات المتحدة فحسب؛ فالأميركيون يتشاركون أحياناً الشكوك التي تتغلغل في بعض الأنظمة المتحالفة معهم، بشأن شيعة الخليج. ترتبط هذه الشكوك جزئياً بإيران، لكنّ جذورها تمتد أيضاً إلى تفجير أبراج الخبر في ١٩٩٦ الذي أودى بحياة ١٩ جندياً أميركياً. ومنذ ١٩٩٦، اعتُقلَ تسعة سجناء شيعة لانتمائهم المزعوم إلى حزب الله - الحجاز، وتورطهم في التفجيرات. لقد أدينوا في الولايات المتحدة في ٢٠٠١، لكن بما أنّ أولويات السياسة الخارجية الأميركية تغيّرت بعد ١١ أيلول/ سبتمبر أصبح هؤلاء (منسيّين)، وهو الاسم الذي يُعرفون به في صفوف السعوديين الشيعة. تلمّح لائحة الاتهام إلى تورط حزب الله اللبناني وإيران، لكن لم يُكشَف علانية عن أي دليل. في تلك الفترة، دعا بعض الأميركيين إلى الانتقام من إيران رداً على التفجيرات. لكن بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، بدأت أصابع الاتهام توجَّه إلى تنظيم القاعدة بصفته متورطاً في اعتداءات الخبر، ما طرح تساؤلات عن إدانة هؤلاء السجناء الشيعة.

أسهمت السّريّة التي لفّت هذه القضية في إرساء جوّ من عدم الثقة تجاه الدولة، والشك من جهة أفراد أسر المعتقلين والجماعات السعودية الشيعية على نطاق أوسع. تبنى المحتجون السياسيون الشيعة هذا العام قضية السجناء التسعة. فقد رُفعَت صورهم في تجمعات تطالب بالإفراج عنهم؛ وكان لأفراد عائلاتهم دوراً بارزاً. لقد كانوا موجودين في حملة احتجاج جرت تزامناً أمام وزارة الداخلية في الرياض من قبَل أفراد عائلات السجناء السياسيين الذين اعتُقلوا بسبب الاشتباه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة. لكن بخلاف هؤلاء السجناء، لا يستطيع السجناء الشيعة يوماً أن يأملوا الخضوع لـ(إعادة تأهيل)، في إطار أحد البرامج الحكومية الهادفة إلى اجتثاث التطرف التي يُعلَن عنها كثيراً. وبالتالي تبدو المطالبة على الأقل بمحاكمة علنية أمراً مبرراً، وهي خطوة أيّدتها مراراً وتكراراً هيومن رايتس ووتش ومنظمة

العفو الدولية. لكن يبدو أنّ محاكمة مماثلة لم تُدرج على أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

من خلال تصرّف القيادة السعودية، يمكن الاستخلاص أنّ قمع الشيعة جزء أساسي من الشرعية السياسية للنظام في السعودية. لا تريد الحكومة تغيير وضع الشيعة، وتستغل الاحتجاجات الشيعية لإخافة السُنّة من استيلاء الإيرانيين على حقول النفط، بمساعدة الشيعة في تلك المنطقة. طوال أشهر، رُوِّج لسيناريوهات مماثلة في وسائل الإعلام التابعة لمجلس التعاون الخليجي، وذلك على حساب جعل الانقسام الطائفي



صورة بثها الأمن للشيخ النمر مصاباً بطلق ناري ومغمى عليه لحظة اعتقاله

في دول الخليج أعمق. يُذكر في هذا السياق أنّ تدخّل مجلس التعاون الخليجي في البحرين أدى إلى تدهور شديد في العلاقات الطائفية في الخليج وخارجه لتصل إلى مستوياتٍ لم نشهدها منذ الثورة الإيرانية.

بيد أنّ هذه الطائفية السعودية المفتوحة أدّت سابقاً إلى انعكاسات سلبية في العراق كما في سوريا ولبنان والكويت. ويبدو أنّه بانتظار البحرين سنوات من النزاع الطائفي، فقد تفككت العلاقات بين الجماعات كلياً، والدولة تنظم حملة (تطهير عرقي)، على حدّ تعبير الناشطين الشيعة. عوضاً عن كسب عداء الشيعة الكامل، على المملكة العربية السعودية والبحرين التفاوض بشأن عقدٍ اجتماعي معهم. سيؤدي فشل هاتين الدولتين في ذلك إلى سنواتٍ من عدم الاستقرار ستكون نتائجها غير مؤكدة. كذلك، من المستبعد ألا تشجّع الاحتجاجات الشيعية سعوديين آخرين، كما أظهر تصريحٌ حديثٌ صادرٌ عن السعوديين الليبراليين من كافة أنحاء المملكة، يدين التدابير الأمنية الصارمة في القطيف.

في نهاية المطاف، على الغرب أن يضغط على حلفائه، وفي طليعتهم المملكة العربية السعودية والبحرين، ليكفوا عن إطلاق النار على مواطنيهم الشيعة واعتقالهم وتصويرهم كعملاء إيرانيين وخونة. فتنفير الشبان الشيعة، يوفّر أرضاً خصبة مثالية لنشوء حركة معارضة شيعية جديدة في الخليج، ويصب في مصلحة النظام الإيراني مباشرة. حتى من دون مساعدة خارجية للمحتجين المحليين الشيعة، تبدو المنطقة مهيأة للعودة إلى السياسات الطائفية المتوترة التي اعتُمِدَت في الثمانينيات. على الولايات المتحدة، ومن زاوية مصلحتها الخاصة ومصلحة دول الخليج، أن تسعى إلى مصالحة حقيقية بين شيعة البحرين والسعودية مع حكوماتهم، وإلا فستهيمن الطائفية على الخليج، ما يضرّ بالجميع.

اعتقال النمر وانفجار المظاهرات في القطيف

كان إلقاء القبض على رجل الدين الشيعي نمر النمر بعد ظهر الأحد ٨ تموز الجاري، في بلدته العوامية في محافظة الشرقية في المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط، معداً له منذ وقت طويل. كان العديد من المراقبين يتساءلون في بعض الأحيان عن سبب عدم اعتقاله في وقت سابق؛ إذ إنه كان الزعيم الروحي لحركة الاحتجاجات في شرق المملكة العربية السعودية، وقد وضعته آراؤه الصريحة على خلاف مع الأسرة السعودية الحاكمة علناً. لكن، بينما كان نمر النمر يدعو الشباب المحليين مراراً إلى أن يكونوا على استعداد للموت شهداء، فقد كان يحثهم على عدم (ردّ الرصاص بالرصاص)، بل على استخدام الوسائل السلمية بدلاً من ذلك. وأقر الشيخ بأنّ الشيعة ستزيد معاناتهم أكثر لو هاجموا قوة نيران النظام السعودي العنيفة، لذلك دعا إلى القيام بالتظاهرات السلمية والعصيان المدني.

ورد في برقيات نشرها موقع ويكيليكس، أنّ دبلوماسيين أميركيين حاولوا استيعاب الدور الذي يؤديه نمر كرجل دين ثانوي، وكشخص تعبوي للشباب الشيعة، واجتمعوا معه شخصياً في إحدى المرات. كتب دبلوماسي في البرقية: (يقيم النمر في العوامية، وهي قرية شيعية متطرفة مشهورة في واحة القطيف ويطلق عليها سكان القطيف الآخرين، بين المزاح والجدّية، اسم: الفلوجة الصغيرة). وقال مصدر شيعي للدبلوماسي الأميركي إن (كل منزل في العوامية يمتلك بندقية... فعلاً). من جهة أخرى، تساءل الدبلوماسيون الأميركيون في السعودية عن سبب عدم القبض على نمر في وقت سابق، بعد أن كرر توجيه انتقادات قاسية إلى الحكومة، وحتى طالب بانفصال المنطقة الشرقية في ٢٠٠٩. ثمة ثلاث نظريات في ذلك:

أولاً، يرى أولئك الذين يتبنون نظرية المؤامرة أنّ المتشددين داخل العائلة الحاكمة، مثل ولي العهد السابق ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، كانوا يستخدمون نمر لتخويف أهل السنّة، ولمعارضة مبادرة الملك عبد الله الداعية إلى الحوار بين

الأديان والتواصل المبدئي مع الشيعة.

ثانياً، إنّ إلقاء القبض على نمر من شأنه أن يخلق اضطرابات متزايدة تودّ الحكومة تجنّبها. كان نمر متوارياً عن الأنظار من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، ولم يظهر بعد ذلك إلا بين حشود كبيرة من الناس، في الجنازات أو في مسجده، أي في كل الأماكن التي يصعب فيها إلقاء القبض عليه من دون وقوع خسائر بشرية أو خلق الاضطرابات.

وثالثاً، تتابع وثيقة ويكيليكس، بأنّ الحكومة سترد في نهاية المطاف، لكن (في الوقت الذي تراه مناسباً لها). ونفذت الحكومة ردها يوم ٨ تموز. طريقة اعتقال نمر خارج مسجده توحي أنّه لن يخرج في أي وقت قريب. تقول رواية وزارة الداخلية (الأورويلية/ نسبة إلى جورج أورويل) إنّه عندما حاول نمر ومن معه مقاومة رجال الأمن، بادروا بإطلاق النار واصطدموا بإحدى الدوريات الأمنية أثناء محاولتهم الهرب، فجرى التعامل معه بحسب ما فرضت الظروف ورُدّ عليه بالمثل واعتقل بعدما أُصيب في فخذه.

لماذا اعتقل النمر الآن؟

غير أنّ من المستغرب إلقاء القبض عليه الآن، بعد مرور سنة ونصف على بدء الاحتجاجات في المنطقة الشرقية في شباط ٢٠١١، وخاصة بعد أن خفّت وطأة هذه الاحتجاجات منذ شهر آذار. إن حركة الشباب التي ترأست التظاهرات الواسعة بين شهري تشرين الثاني وشباط الماضيين، وبعد إطلاق النار على ٧ شبان شيعة وقتلهم، حوّلت جنازاتهم إلى أكبر حركة احتجاج شهدتها البلاد منذ اندلاع الانتفاضة السابقة في المنطقة الشرقية من السعودية في ١٩٧٩. معلوم أن الشيعة السعوديون يتعرضون للتمييز في هذا البلد، الذي يفتقر في كل الأحوال إلى الحريات السياسية الأساسية، لذلك تحمّسوا للاستفادة من المتغيّرات الإقليمية التي نجمت عن الربيع العربي.

لكن تلك التظاهرات فقدت بريقها، وعاشت المنطقة الشرقية هدوءاً نسبياً لعدة أشهر. أما الآن، فيملك الشباب الشيعي سبباً لجرّ الآلاف إلى الشوارع، والتظاهرات الآن هي في أوجها، وهذا تصعيد ناجم عن إلقاء القبض على نمر. اندلعت تظاهرات واسعة في القطيف مباشرة بعد إلقاء القبض عليه، وأطلق النار على اثنين من المتظاهرين، السيد أكبر من العوامية ومحمد فلفل من الشويكة، ما رفع مجموع عدد القتلى إلى تسعة أشخاص في هذا الصراع المشتعل منذ فترة طويلة. وقد حظيت التظاهرات بأقل نسبة تغطية مقارنة بتظاهرات الربيع العربي.

إذاً، من لديه مصلحة في مثل هذا التصعيد؟ يعتبر اعتقال نمر النمر وقتله من دون أدنى شك إجابة على سؤال عما إذا كان استبدال الأمير نايف بولي العهد الجديد الأمير سلمان بن عبد العزيز ووزير الداخلية الجديد الأمير أحمد بن عبد العزيز سيغيّر موقف الأسرة الحاكمة بشأن الإصلاح السياسي أو قضية الشيعة. وكان الأمير نايف، الذي توفي في شهر حزيران في جنيف، الشخص المتشدد الذي اعتبر شخصيّاً أنّ الشيعة محل تهديد وشبهة، وأيد فرض سياسة القمع المطلق لأي معارضة أو احتجاجات شعبية. يعتقد الكثيرون أنّ نفوذه أدى إلى اتخاذ قرار بإرسال القوات السعودية إلى البحرين في آذار ٢٠١١ لقمع الاحتجاجات المؤيدة للديموقراطية، وذلك لمنع امتداد التظاهرات إلى المنطقة الشرقية. لم تغيّر وفاة نايف موقف الأسرة الحاكمة، ويمكن تفسير اعتقال نمر بأنها خطوة اتخذها وزير الداخلية الجديد الأمير أحمد ليسجل موقفاً متشدداً في الداخل. لكن الشباب الشيعة لم يغيّروا موقفهم أيضاً. وفيما بايع وجهاء الشيعة ولي العهد الجديد، احتفل آخرون بوفاة



من صور الاحتجاجات الأخيرة

الأمير نايف في شوارع العوامية والقطيف، وزعم أنهم استلهموا احتفالاتهم من خطبة انتقادية ألقاها نمر.

في الواقع، فيما يحظى نمر بالكثير من الشعبية في صفوف الشباب الشيعة، فإنّه شخصية مكروهة بالنسبة إلى الكثير من السعوديين الآخرين. يُشتم في كثير من الأحيان على صفحات تويتر وفايسبوك؛ إذ كسرت خطاباته على مدى السنوات الماضية مجموعة كاملة من المحرمات السياسية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الدعوة إلى سقوط العائلة المالكة. إذاً، لعلّ أفراد العائلة المالكة الكبار المعيّنين حديثاً يريدون تضييق الخناق على الشيعة من خلال اعتقال رجل دين مثير للجدل، ما يزيد من شعبيتهم في أوساط أهل السنّة في أجزاء

أخرى من البلاد. وبالتالي، فإنّ العلاقات بين الشيعة والحكومة لم تكن يوماً بهذا السوء منذ قيام الثورة الإيرانية.

لكن ثمة بعدٌ آخر أكثر إثارة للقلق. حيث يأتي اعتقال نمر متزامناً مع حشد عسكري في منطقة الخليج وحملة اعتقالات مماثلة في البحرين. نهار الاثنين في ٩ تموز، حكم على نبيل رجب، وهو ناشط بحريني بارز في حقوق الإنسان، بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بسبب بعض تعليقاته على موقع تويتر، واقتيد من منزله على أيدي رجال أمن ملثمين. وكان رجب واحداً من الأصوات القليلة التي استمرت في التحدث علناً ضد انتهاكات حقوق الإنسان والإصلاح السياسي العميق في المملكة/ الجزيرة، ولم يقبض عليه.

في الواقع، طاولته نظريات المؤامرة المماثلة لتلك التي طاولت نمر، أي إنّ الأسرة الحاكمة في البحرين سمحت له بالاستمرار في التعبير عن رأيه بشأن النظام لتخويف أهل السنّة، على الرغم من أنّه تعرض للهجوم والترهيب مراراً وتكراراً. في ٩ تموز أيضاً، حلّ النظام في البحرين الكتلة السياسية البحرينية الشيعية (أمل) رسمياً، علماً بأنّها كانت معطّلة بسبب اعتقال جميع قادتها تقريباً العام الماضي. إن كلّاً من حركة (أمل) ونمر من أتباع آية الله محمد تقي المدرسي المقيم في كربلاء، الذي اتخذ شقيقه هادي المدرسي موقفاً حاسماً ضد الأسر الحاكمة في السعودية والبحرين. يبدو أنّ هذه الحملة تطاول أيضاً التيار الشيعي الوطني، وهو جزء من الحركة السياسية الشيرازية، التي تحمل اسم مؤسسها محمد مهدي الشيرازي الذي اشتهر خطه السياسي باسم (المدرسيّة).

بالإضافة إلى ذلك، كثفت الولايات المتحدة وجودها العسكري في منطقة الخليج من خلال إرسال سفن حربية إضافية، ووضعت دول الخليج جيوشها في حالة تأهب قصوى أواخر يونيو الماضي، مع ورود تقارير عن نشر قوات كبيرة في المنطقة الشرقية. إنّ إسكات الأصوات المعارضة الأكثر جرأة يترافق مع الاستعدادات لحرب محتملة، وقد يُتخذ ذلك أيضاً كإجراء وقائي في حال شنّ هجوم على إيران. وفيما يتهم السعوديون السنّة في معظم الأحيان، نمراً بكونه عميلاً إيرانياً، فإنّ هذا الاتهام مبالغ فيه. إنّ نمر يتبع آية الله محمد تقي المدرسي المقيم في كربلاء، لا القائد الإيراني آية الله علي خامنئي. إلا أنّه دافع عن إيران مراراً، ورفض علانية شن هجوم على إيران. ولو كان عميلاً كما يشاع، لكان قد ندد بالهجوم على إيران بنحو أشد، ودعا إلى مزيد من التظاهرات في المنطقة الشرقية.

امتدت شعبية نمر إلى البحرين أيضاً، إذ كان يدعم الانتفاضة هناك بقوة، كما شاهدنا في تظاهرات مؤيدة له في مختلف القرى الشيعية في البحرين على مدى الأيام القليلة الماضية. لذلك، يبقى السؤال عمّا إذا كان حلفاء السعودية، وعلى رأسهم



١١ شاباً تساقطوا برصاص الأمن تتوسطهم صورة الشيخ النمر

الولايات المتحدة الأميركية، سيتغاضون عن حملة القمع هذه؟ التقى ديفيد بترايوس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، الملك السعودي عبد الله في جدة في اليوم نفسه، أي في ٩ تموز.

من منظور محلي، يبدو التوقيت غريباً، بل وانهزامياً أيضاً. فالاحتجاجات في المنطقة الشرقية كانت قد توقفت، وأصيب العديد من الشباب الناشطين بالإحباط، إذ بعد مرور سنة ونصف من الاحتجاجات، لم تحقق أي أهداف سياسية، وسقط العديد من الشهداء وتمت تعبئة شريحة معينة من المجتمع: الشبان الصغار. أما الآن فلديهم نداء معركة جديد سيستخدم لتعبئة شرائح أخرى من المجتمع الشيعي السعودي. لكن تراهن حسابات المؤسسات الأمنية السعودية، والأميركية ربما، على وجود نمر خلف القضبان، ما يعني أنّ الاحتجاجات ستتوقف في نهاية المطاف، والأهم أنّه في حال وقوع مواجهة في الخليج، فإنّ شخصية شعبية بإمكانها حشد المتظاهرين قد جرى التخلص منها. من الصعب التنبؤ بمجرى الأمور. لكن هذا الاعتقال غير المناسب، ولا سيما بعد إطلاق النار على رجل الدين في الساق، قد يكون فرصة لإعطاء قوة دفع جديدة، ليس فقط لحركة الاحتجاج في السعودية، ولكن أيضاً في البحرين. هناك، أظهر الناشطون الشباب أنّه حتى مع زج زعماء المعارضة الأبرز في السجن، بإمكانهم الاستمرار بالتظاهرات المنظمة، وعادوا على نحو متزايد إلى تبنّي تكتيكات اعتمدوها قبل ٢٠١١ في قتال الشوارع مع الشرطة. يبدو غريباً أن يُستبعد وقوع الأمر ذاته في السعودية، مع وجود نمر في السجن.

التهديد الآخر لامدادات النفط:

التوترات الشيعية في السعودية والبحرين

سايمون هندرسون×

يذكرنا العنف في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية واستمرار التوتر في البحرين بأن صادرات النفط الخليجية تواجه تهديدات أخرى إلى جانب الغلق الإيراني المحتمل لمضيق هرمز. على مدار الأيام العشرة الماضية، اندلعت مصادمات مسلحة بين قوات الأمن والمحتجين على طول ساحل الخليج للمملكة العربية السعودية، موطن أقليتها الشيعية فضلاً عن حقولها النفطية الضخمة وما يرتبط بها من بنية تحتية للتصدير. وقد بدأت الإضطرابات بعد اعتقال عالم الدين الشيعي نمر النمر الذي رحّب علانية بوفاة ولي العهد السعودي الأمير نايف مؤخراً. فخلال ولاية نايف كوزير للداخلية، كان الشيعة المحليين يحملونه مسؤولية ما يتعرضون له من عمليات اضطهاد.

وقد لقي شيعيان مصرعهما عقب اعتقال نمر، وذلك على بعد أميال قليلة من رأس تنورة، أكبر محطة لتصدير النفط في العالم، وبقيق، أكبر منشأة لمعالجة النفط على مستوى العالم. ولم يستهدف الشيعة بعد منشآت النفط ولكنها تعتبر معرضة جداً لمخاطر جمّة. وفي حوادث أخرى، قُتل مسلح شيعي أثناء هجوم وقع على محطة شرطة في ١٣ تموز/يوليو، كما أصيب أربعة من رجال الشرطة السعوديين بجراح في هجوم منفصل عندما تعرضت دوريتهم لإطلاق النار. وفي المساء التالي، ألقيت قنابل مولوتوف في موقف سيارات بفناء محكمة محلية. وقد أصدرت مجموعة مكونة من ٣٧ من علماء الدين الشيعة بياناً مشتركاً حثوا فيه الشباب على (الابتعاد عن العنف)، لكي تخف حدة التوترات في الأيام القليلة المقبلة.

لقد ارتبطت الاضطرابات الشديدة في المملكة العربية السعودية بالتوترات المستمرة في الجزيرة القريبة – البحرين. وعلى الرغم من أن البحرين ليست منتجاً رئيسياً للنفط، إلا أنها تعتبر حيوية لمصالح الولايات المتحدة نظراً لاستضافتها مقر قيادة الأسطول الخامس. وفي عام ٢٠١١، تدخلت القوات السعودية عندما قامت عناصر من الأغلبية الشيعية بأعمال شغب ضد العائلة المالكة السنية آل خليفة. وفي يوم الاثنين ٢٠١٢/٧/٩، عقد وزير الداخلية البحريني محادثات مع نظيره السعودي، صرح خلالها بأن البحرين سوف (تتصدى لكل من يحاول إحداث انقسامات في صفوف الشعب).، وناقش الإثنان أيضاً تطورات (اكتشاف أوكار الإرهــاب في البحرين)؛ وإن لم يذكرا إيران بالإسم، إلا أنه ليس هناك شك بأن كلا الوزيرين يعتبران الجمهورية الإسلامية القوة المسيطرة وراء الأحداث الأخيرة.

وتــوازيــاً مـع المصــادمـات الـتـي وقعت في الشوارع، انتشرت أيضاً معركة الأفكار المفاهيمية. وعلى الرغم من أن المعارضة البحرينية حظيت بما يشبه الاحتكار للدعاية العامة على مدار شهور، إلا أن لدى الحكومة الآن نظام علاقات عامة نشط، للتيقن من نشر وجهة النظر الرسمية للأحداث بسرعة كبيرة. وعلى نحو مماثل، نشرت الرياض في نهاية هذا الأسبوع صوراً لأمير المنطقة الشرقية محمد بن فهد، ومساعد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف وهما يزوران ضباط شرطة مصابين بجروح يرقدون في المستشفى.

هذا وتتصاعد معركة العلاقات العامة على الصعيد الدولي أيضاً. ومما أثار غضب الرياض هو أن وزارة الخارجية الروسية أدانت اعتقال نمر. كما أن صحيفة (صنداي تايمز) اللندنية أفادت في عددها الصادر في الخامس عشر من تموز/يوليو بأن الناشطين كانوا يحاولون منع قائد الحرس الملكي ورئيس اللجنة الأولمبية في البحرين الأمير ناصر بن حمد آل خليفة من حضور دورة الألعاب الاولمبية الصيفية بسبب مزاعم عن مشاركته في عمليات التعذيب. وفي غضون ذلك، كان الأخ غير الشقيق للأمير ناصر – ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد – في واشنطن حيث تدرس إدارة أوباما التوازن المناسب بين تجديد اتفاقات الأسلحة وتوجيه نقد أكثر تحفظاً للحكومة البحرينية من جهة، والدعوة لإجراء المزيد من الإصلاحات السياسية من جهة أخرى.

ومؤخراً بدأ النفط يتدفق عبر خط أنابيب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة، مما يتيح للمصدرين تجنب العبور في ممرمضيق هرمز قبالة السواحل الإيرانية. ومن جانبها أجرت الرياض تعديلات على خط أنابيب آخر لنفس الغرض. ومعاً يعني الخطان الجديدان إمكانية تجنب مرور ٦,٥ مليون برميل نفط يومياً عبر مضيق هرمز الذي يمر من خلاله حالياً ١٧ مليون برميل/ اليوم. وبالنظر إلى التوترات في المملكة العربية السعودية والبحرين، يرجح أن تكون الأنباء بشأن هذين الخطين سارة لأسواق النفط العالمية وعملاء المنطقة في آسيا. لكن لا شك أن تحريض السكان المحليين يُعد وسيلة جذابة لطهران في ردها على العقوبات المفروضة على صادراتها النفطية . وطالما ظل الإحباط السياسي للشيعة في المملكتين مواتياً للاستغلال من جانب المتطرفين، فسوف تستمر حالة عدم اليقين التي تكتنف أمن إمدادات الطاقة. يجب على واشنطن أن تشجع الرياض والمنامة على إجراء الإصلاحات اللازمة لتجنب ذلك.



سايمون هندرسون

× مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن.

وجوه حجازية

(١)
محمد بن سرور الصبّان
(١٣١٦ - ١٣٩١هـ)

رائد الأدب الحديث في الحجاز، ومن كبار رجال المال والأعمال. ولد بالقنفذة، ثم انتقل في طفولته مع أسرته الى جدة، والتحق بمدارسها، وكان والده يعمل في التجارة، فالتحق بمحل والده بمكة المكرمة بعد انتقال اسرته إليها.

وفي نهاية الحكم الهاشمي كان محمد بن سرور أحد الرجال البارزين، وهو الذي تولى إبلاغ الحسين قرار أعيان الحجاز بأن يتنازل عن مُلك الحجاز، وحينما اكتمل احتلال عبدالعزيز للحجاز، تمّ تثبيت محمد سرور في وظيفة إدارية مرموقة في البلدية، وكانت همّته عالية فقد تدرّج في المناصب القيادية حتى أصبح وزيراً للمالية والإقتصاد الوطني، ثم أصبح أميناً عاماً لرابطة العالم الإسلامي، وكان من أوائل المشتغلين بالأدب في هذه البلاد في عهدها الحديث، وهو أول من تولى إصدار أول كتاب أدبي، وأول من أسس مكتبة للطبع والنشر في البلاد، ورعى مالياً وإدارياً وأدبيّاً أولى الصحف في هذه البلاد وهي جريدة (صوت الحجاز) التي تحولت الى (البلاد السعودية)، ثم تغير إسمها الى (البلاد).

ولئن شغلته المناصب القيادية عن النشاط الأدبي المباشر، فإنه برعايته الخاصة لمعظم أقرانه ومن تلاهم من أدباء هذه البلاد ودعمه وتشجيعه لهم كان من أبرز من ساهموا في تنشيط العمل الأدبي تفكيراً وممارسة وتأليفاً ونشراً. توفي رحمه الله بمكة[1].

(٢)
عبدالرؤوف الصبّان
(١٣١٦ - ١٣٨٤هـ)

ولد بمكة المكرمة، وتلقى تعليمه الإبتدائي فيها، ثم رحل الى مصر فدرس بها وتخرج من دار العلوم، ويعتبر من أوائل المتعلمين الذين تلقوا دراسة منتظمة خارج البلاد في ذلك العهد. وحينما عاد الى الحجاز كان ثائراً على بعض مظاهر الحياة الإجتماعية التي كانت سائدة آنذاك. عُيّن عضواً بمجلس الشورى، ثم مديراً عاماً للأوقاف فأميناً للعاصمة المقدسة. توفي رحمه الله بلبنان[2].

(٣)
محمود بن خليل بن حسين الصبان المكي
(... - كان حيّاً ١٣٦٤هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، ثم رحل الى مصر وأقام بها نحو ثلاثة أشهر، ثم رجع الى مكة واجتمع بمشايخ أجلاء منهم السيد أحمد بن حسين العطاس وأخذ عنه وأجازه، كما أخذ من السيد حسين بن محمد الحبشي ولازمه وأجازة، وايضاً من السيد سالم البار، والسيد علوي بن أحمد السقاف. وأخذ عنه السيد أبو بكر بن أحمد بن حسين بن محمد بن حسين الحبشي العلوي، وأجازه في جميع ما أجازه به مشايخه. توفي في مكة المكرمة، وذلك بتاريخ ١٣٦٤/٣/٢٥هـ[3].

(٤)
عبدالمحسن بن يعقوب الصحاف
(١٢٩١ - ١٣٥٠هـ)

شاعر عاش في بؤس. ولد في البحرين، وانتقل صغيراً مع والده الى مكة المكرمة فنشأ وتعلم فيها ومدح بعض الملوك والأمراء وأرباب المناصب، ولقب بشاعر البلاط الهاشمي، وارتفعت شهرته، وله حماسة وغزل، وخلّف مجموعة من نظمه. توفي رحمه الله بمكة المكرمة[4].

(١) الساسي، عمر طيب. الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص ٦١. و قبش، أحمد، تاريخ الشعر العربي الحديث، ص ٤٢٨. والمغربي، محمد علي، أعلام الحجاز، جـ١، ص ٢٤١. والساسي، عبدالسلام، شعراء الحجاز في العصر الحديث، ص ٢١. والزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٦، ص ١٣٦، وكذلك الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، ص ٦٧٣. وابن سلم، أحمد سعيد، موسوعة الأدباء والكتاب السعوديين، جـ٢، ص ١٦٧، وفيه وفاته سنة ١٣٩٢هـ وأخيراً، معجم المؤلفين، جـ١، الطبعة الثانية، ص ٨٩.

(٢) المغربي، محمد علي. أعلام الحجاز، جـ١، ص ١٠٣. وانظر صحيفة البلاد، العدد ١٥١٦، في ١٤٠٤/٣/١٣هـ.

(٣) الحبشي، أبو بكر بن أحمد بن حسين، الدليل المشير، جـ٣، ص ٥٩٥.

(٤) الزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٤، ص ٢٩٦. أمين، بكري، شيخ الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ص ٣٧٧. وكذلك رفيع، عمر، مكة في القرن الرابع عشر الهجري، ص ٣٣٤. وأيضاً أمين، بكري، شيخ الأدب الحجازي الحديث، جـ٣، ص ١٢١. والنبهاني، أحمد خليفة، أم القرى ١٣٥٠/١١/٢٤هـ. والحامد، عبدالله، الشعر في الجزيرة العربية خلال قرنين، ص ٣٩٢.

سوبرمان العائلة المالكة

بعد ان قضى أهم ركني العائلة المالكة: سلطان ونايف؛ لم يجد أمراء آل سعود من رجل (قوي وأمين)! يصلح لمعاركهم الحاضرة والمستقبلية، سوى بندر بن سلطان، المدمن على الكحول والمضطرب نفسياً. هذا هو (قويّهم)! أما من جهة (الأمانة) فحدّث ولا حرج. فقد اعترف على الهواء مباشرة، بأنه سرق ملياري دولار في صفقة اليمامة. وقال ببجاحة: So What؟. وأضاف بأن عائلته لم تخترع الفساد، فهو موجود منذ آدم وحواء! وأن حكومته انفقت ٤٠٠ مليار دولار خلال عشر سنوات على التنمية، ويمكن أن تكون هناك ٥٠ مليار دولار منها قد نُهبت!

العائلة فاقدة الإتزان، لا يوجد لديها من تلمّعه وتتكيء عليه في أزمتها المحيّرة الداخلية والخارجية، سوى بندر هذا. يا لبؤسها، وبؤسه! هي تريد أن تستعيد مجداً ضائعاً على يد هذا اللص، المضطرب العليل، بالتعاون مع الأميركان وأجهزة استخباراتهم، حيث سينفق المال على المؤامرات التي يراد منها حماية عرش متصدّع، يمضي حثيثاً الى نهايته الطبيعية، عبر اشعال الحروب وافتعال المؤامرات.

مُصلح العائلة المالكة

عجيبة هي أثينا! كانت منفى الملك سعود، هو وعائلته وأحصنته وأخوياه! مات فيها عام ١٩٦٨ بعد أن طرد من السلطة على يد فيصل والجناح السديري. أثينا اليوم أعجبت من يطلق على نفسه إصلاحي العائلة المالكة، الأمير طلال الذي سبق له أن كان في المنفى في بيروت والقاهرة في بداية الستينيات الميلادية الماضية. من أثينا اتصل طلال بالقدس العربي ليقول لها بأن هيئة البيعة ماتت! والجميع يعرف أنها ماتت، وإن لم تصدر لها شهادة وفاة. قال طلال ان وفاتها جاءت على يد الملك نفسه حين عيّن نايف ولياً للعهد، ما اضطره بعدها الى تقديم استقالته منها.

أثنيا ملجأ المحبطين فيما يبدو! لم يحن الإصلاح، بل لا وجود للمصلحين بين عشرات الألوف من الأمراء والأميرات! ابنة طلال واسمها سارة تقدمت باللجوء السياسي الى بريطانيا. لن يكون هناك امراء منفيون كثر، لأن عدد دعاة الإصلاح يقترب من الصفر!

ضحية العائلة المالكة

أسماء وليد السناني، ابنة معتقل في السجون السعودية، من عشرات الألوف من المعتقلين، ولكلّ عائلة معاناتها وحكاياتها. كتبت تغريدة في تويتر كافية لمعرفة المأساة التي يمرّ بها المعتقلون وعوائلهم. كتبت في ٢١ يوليو التالي: (لم أجلس على مائدة الأفطار مع والدي يوماً من حياتي!! لقد ولدتُ ووالدي في السجن!! والدي يصوم الرمضان الثامن عشر في السجن الإنفرادي!!).

موظف العائلة المالكة

محمد العريفي، الداعية الوهابي الذي قال بأن النبي يبيع الخمر ويهديه، والذي ألّف سورة التفاح! والذي تحدّث علناً ساخراً بعنصرية من الحجازيين والسودانيين والهنود المسلمين وغيرهم. اشتغل بمحرّك السلطة الطائفي. فالمواطنون الشيعة طيّبون إن لم يتحركوا ويطالبوا بحقوقهم، أما إذا تظاهروا وواجهوا رصاص السلطة، فهم ـ كما في بيانات الحكومة وخطابات العريفي ـ عملاء لإيران، تدرّبوا على القتال في لبنان وسوريا كما كتب العريفي في حسابه بتويتر. ولأن النظام الطائفي السعودي يريد أن يحوّل دعوات الإصلاح الى معركة طائفية داخلية، كان لا بدّ على الأتباع أن يتكلّموا ويروّجوا لها. لذا طالب العريفي بتدريب المواطنين على السلاح لمواجهة وقتال نظرائهم من المواطنين الشيعة، بلا مبرر ولا عقل سوى أوامر العائلة المالكة. قال: (أضم صوتي لأبناء بلاد الحرمين: افتحوا معسكرات للتدريب)! فتحها ليس لحماية الوطن، ولا لحرب اسرائيل، وإنما للإقتتال الداخلي!

وأضاف العريفي، خطيب جامع البواردي بالرياض مهدداً المواطنين الشيعة، بلغة عنصرية تستخف بالدم: (التاريخ يشهد أن الرافضة جبناء لا يثبتون عند المواجهة.. أقسم بالله إن تعرضوا لأمننا أو أعراضنا لنجعلنهم عبرة)! وكأن المعركة هي بين مواطنين على اساس طائفي، لا بين المواطنين سنة وشيعة ضد نظام فاسد مستبد وعميل للغرب.

وأكمل في صفحته على تويتر موجها كلامه للمواطنين في الشرقية الذين بدأوا بمواجهة الرصاص ومدرعات السلطة بقطع الطرق وحرق الإطارات، فقال: (أسلوب الرافضة المخربين في البحرين والقطيف أسلوب واحد.. اعتداء على الشرطة، دراجات نارية ومولوتوف وحرائق! فهل قائدهم واحد؟ أم تدربوا بمكان واحد؟).

هكذا رجل، يكون دائماً في صف الطغاة، مطبقاً لسياساتهم، وجزءً من معركتهم؛ شأنه شأن مشايخ آخرين ليس لهم من معركة إلا مع مواطنين أمثالهم مثلما تشتهي سلطة آل سعود. فقد سبق في عام ٢٠١١ أن قال الشيخ علي الحذيفي إمام المسجد النبوي، وهو موظف حكومي أيضاً ومعين من قبل السلطات، بأنه ينبغي طرد المواطنين الشيعة شرق السعودية الى العراق.

لا أحد يحاسب على هذا التحريض العلني على الكراهية وعلى القتل، هذه ليست جريمة في عرف آل سعود!



الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته   سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافةُ السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحةً
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات



النسخة المطبوعة



Adobe PDF

أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة





من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.



من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة) وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعـاً مـكّـةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها؛ جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر